



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ و الآثار

التخصص : تاريخ عام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

الثورة الجزائرية من الحكومة المؤقتة إلى الاستقلال

(1958 – 1962 م)

اعداد الطالبة:

الأستاذ:

* شماخ فاطمة الزهراء

* عبد الكريم قرين

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
الحواس غربي	أستاذ مساعد أ	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945
عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا	جامعة 8 ماي 1945
الوردي طرطاق	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945

السنة الجامعية: 2012/2013

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أغلى نعم الله على قلبي وفي هذه الحياة، والديا العزيزين وأتمنى لهم دوام الصحة والهناء إنشاء الله وأراد ذلك .

إلى منبع الحنان والدقى والتي سهرت على راحتي وتعليمي والتي غمرتني بدعواتها متمنية لي النجاح والحماية... - أمي الغالية -

وإلى من تحمل مرارة التعب وقساوة الأيام من أجل توفير لنا الراحة وكل ما نحتاج إليه وسهر على تعليمه لنا ونجاحنا... إلى أبي العزيز الغالي "حفظهم الله.

إلى من كان سندي في هذه الحياة والذي أعجز عن رد ولو جزء بسيط من دعمه وتشجيعه لي على مواصلة الدراسة أخي الغالي "عصام".

إلى أختي الكبرى التي أهدتني أجمل هدية في الحياة وأعظم نعم الله وهي انضمام فرد جديد إلى عائلتنا وفرحة بيتنا الكتكات الصغير "غسان سند الدين". وإلى بهجة بيتنا أختي الصغرى "شهر زاد" التي أتمنى لها النجاح في مسارها الدراسي والحياة.

إلى من قاسمني عناء هذا العمل المتواضع إلى صديقتي العزيزة والتي ساعدتني وتقاسمتنا معا كل حلوة ومررة معا إلى الغالية على قلبي حنان عراب وجميع صديقاتي.

إلى أستاذي المشرف "عبد الكريم قرين" الذي كان له الفضل في تقديم هذه المذكرة.

إلى كل من أساتذة وطلبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، إلى كل من ساعدني وساندني في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر قسم التاريخ 2012-2013م.

شماخ فاطمة الزهراء.

شكر و عرفان

الحمد لله قبل كل شيء على توفيقه لي لانجاز هذا العمل المتواضع أما بعد:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

فبعد هذا الحديث الشريف يسرني في البداية أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف عبد الكريم قرين الذي أشرف على تحضير لي لهذه المذكرة وإنجازها وتقديمها في أحسن وجه وذلك من خلال نصائحه وإرشاداته العلمية.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ حواس غربي الذي ساعدني ولم يبخل هو الآخر بتقديمه لي النصائح والإرشادات.

وأتوجه كذلك بالشكر والامتنان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة ولم يبخل علي بها، وأخص بالذكر كل من ابن خالتي خير الدين زيتوني، والسيد بوعكاز منذر وعبد الحق حزام وابن خليفة الطيب، بالإضافة إلى السيد عمار بوشلاغم مدير المركب الرياضي لقلعة بوصيغ . وإلى جميع عمال المركب...

وإلى كل من شجعني وساعدني سواء من قريب أو بعيد حتى ولو بالكلمة الطيبة.

شماخ فاطمة الزهراء.

لقد شهدت الثورة الجزائرية تطورا كبيرا بعد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، هذا الأخير الذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الثورة. وذلك بانتقالها من العمل المسلح إلى العمل السياسي مع العلم أن العمل السياسي كان موجودا ضمن العمل المسلح في المرحلة الأولى من تاريخ هذه الثورة العريقة. الأمر الذي جعل الشعب الجزائري يبحث عن عمل يجعله أكثر نظام من ذي قبل، وعليه فكر في إنشاء حكومة من أجل تنظيمه وتطويره وتجعله يسير وفقا لخطط مدروسة وقوانين تحكمه. وفعلا بفضل إصراره نجح في إنشاء أول حكومة جزائرية مؤقتة برئاسة فرحات عباس وقد كان ذلك في يوم 19 سبتمبر 1958م والذي أعلن عنها رسميا من القاهرة، وهذا الإنجاز هو ما يدل على أن الثورة الجزائرية لم تكن سوى ردة فعل قوية من شعب ذاق مرارة العيش في أرضه من الأقارب الذين الدائرة التي ناقها من طرف الاستعمار الفرنسي، وكذلك من أجل الوقوف في وجه الأساليب الجهنمية التي استخدمتها السلطة الفرنسية ضده. مما أثار غضبه وقرر مواجهة هذه الأساليب بكل ما يملك حتى ولو دفع حياته ثمنا من أجل تحرير أرضه وشعبه. وهذا ما جعل فرنسا تستشيط غضبا من جديد وتبحث عن وسائل وخطط حربية وقمعية من أجل خنق الثورة ومنعها من التوسع والانتشار.

وهذا ما قام به الجنرال الفرنسي "شارل ديغول" الذي كان رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة في تلك الفترة، هذا الأخير الذي عمل على إقامة مشاريع متنوعة منها ما هو إصلاحي وما هو عسكري وهذا من أجل تخريب نظام الشعب الجزائري ومنع الثورة من الانتشار. متخفيا وراء أنها مشاريع تخدم الشعب الجزائري في حين كانت الحقيقة من وراءها أنها مشاريع تخدم مصالحه ومصالح بلده. حيث ركز على أخذ الصحراء الجزائرية باعتبار أنها كانت تمثل رأس مال فرنسا، وذلك من خلال الثروات التي كانت تتمتع بها من غاز وبتترول وغيرها. لكن الشعب الجزائري لم يرضى بهذا وتصدى له وفعلا نجح في ذلك. هذا الأمر جعل ديغول يقوم بمشاريع وحشية أخرى والتي تمثلت في إقامته للمحتشدات وزرعه المناطق المحرمة بالألغام، وتطوير الحدود الجزائرية بالأسلاك الشائكة، لمنع وصول أي إمدادات للثورة الجزائرية من طرف الدول الشقيقة. لكن الشعب الجزائري لم يبق مكتوف الأيدي بل كان له رد فعل صارم

ضد هذه السياسة الظالمة حيث قرر مواجهتها والتصدي لها من جديد بكل إيمان وعزم وقوة، وذلك من أجل حمايته لشعلة الثورة الجزائرية وتحرير أرضه من القيود الفرنسية.

مع العلم أن الطرفين كانا متفاوتين في القوة، إلا أن الثورة الجزائرية نجحت في التصدي والوقوف في وجه السياسة الاستعمارية، وخاصة في إفشال الخطط الديغولية، مما جعل فرنسا تعرقل وصول القضية الجزائرية إلى هيئة الأمم المتحدة وإبصال صوتها للعالم، لعدم فضح جرائمها القمعية، الأمر الذي استدعى تعاطف الدول الشقيقة ودعمها ماليا ومعنويا.

وهذا ما جعل فرنسا تقبل بمبدأ التفاوض مع جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة وذلك بعد أن رفضته في الأول، مع العلم أن الهدف من المفاوضات كان جعل فرنسا تعترف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية رسمية، وفتح المفاوضات على أسس الاعتراف بالسيادة الوطنية واحدة لا تتجزأ مع إقرار وقف إطلاق النار، واعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر بعد حرب طاحنة دامت 132 سنة والتي راح ضحيتها مليون ونصف مليون شهيد.

وعليه يعود اهتمامي بهذا البحث إلى:

- رغبتني الكبيرة بدراسة المواضيع التاريخية الجديرة بالاطلاع عليها ومعرفة أحداثها وخبائرها.

- التعرف على بعض الحقائق والجوانب من المفاوضات الجزائرية الفرنسية. لذلك وقع اختياري لهذا الموضوع والذي يحمل عنوان: الثورة الجزائرية من الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى الاستقلال (1958-1962م).

وقد تمثلت إشكالية الموضوع في عدة تساؤلات هي:

- ما هي السياسة التي اتبعها ديغول تجاه الثورة الجزائرية؟ وهل نجحت الثورة في التصدي لهذه السياسة أم لا؟

- ما هي الظروف والمراحل التي مرت بها الحكومة الجزائرية المؤقتة؟ وماهي أهدافها؟

- ماهو الأمر الذي جعل فرنسا تقبل بمبدأ التفاوض بعد أن رفضته سابقا؟
 - وماهي أهم المراحل التي مرت بها هذه المفاوضات ؟
- وعلى إثر هذا اتبعت المنهج التاريخي التحليلي والوصفي بعد دراستي للمصادر والمراجع وتحليل معلوماتها وتفحصها.
- معتمدة في ذلك خطة بحث :استهلتها بتمهيد وتحدثت فيه عن فترة 1954-1956م.
- الفصل الأول:**تحت عنوان سياسة ديغول في الجزائر تعرضت فيه لأحداث 13 ماي 1958م والتي قام بها مجموعة من المتمردين, مرورا بالمشاريع الإصلاحية التي اتبعها ديغول تجاه الثورة وكيفية مواجبة الثورة الجزائرية لهذه المشاريع بالإضافة إلى بعض النصريات التي قام بها ديغول حول الثورة الجزائرية.
- أما الفصل الثاني:**جاء بعنوان المراحل التي مرت بها الحكومة الجزائرية المؤقتة معرجة بذلك على ظروف تأسيس هذه الحكومة والسياسة التي اتبعتها وأهدافها متطرفة إلى خلافها مع هيئة الأركان,وكذلك تدويل القضية الجزائرية وما كان الموقف الفرنسي منها.
- في حين جاء الفصل الثالث:**المفاوضات واسترجاع الاستقلال.متناولة فيه أهم المراحل التي مرت بها المفاوضات معرجة على اجتماع المجلس الوطني للثورة وإعلان وقف إطلاق النار,واعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر ومدى التأثير والتأثر العربي بالقضية الجزائرية.
- وقد ختمت بحثي بحوصلة من الاستنتاجات والنتائج التي كانت إجابة على التساؤلات السابقة مدعمة بحثي هذا بمجموعة من الملاحق التي كانت عبارة عن صور ووثائق تاريخية.
- معتمدة على مجموعة قيمة من المصادر والمراجع نذكر منها:بن يوسف بن خده اتفاقيات إيفيان الذي يتحدث على الأوضاع التي مرت بها الجزائر بصفة عامة واتفاقيات إيفيان خاصة. بالإضافة إلى شارل ديغول مذكرات الأمل التي تم تجديدها في 1958-1962م بباريس من طرف ترجمة الدكتور سموحي.

بالإضافة إلى مجموعة من المراجع نذكر منها على سبيل المثال: يحي بوعزيز بجميع أجزائه مثلا موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، والاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962م)، التي يتحدث فيها عن الاختلافات التي كانت بين اللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني مع استعراضه لبعض الأحداث التي مرت بها الجزائر مرورا بالاتفاقيات ايفيان بصورة ملخصة. كذلك مرجع آخر صلاح العقاد، المغرب العربي، بالإضافة لمصطفى طلاس، المقدم بسام العسلي، الثورة الجزائرية.

كذلك لا أنس الرسائل الجامعية التي ساعدتني هي الأخرى نذكر منها على سبيل المثال: مذكرة لفهيمه بوزيدي، أسماء بوسنة، أزمة حركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية ودورها في اندلاع الثورة. وهي مذكرة لنيل شهادة ليسانس تحت إشراف الأستاذ فاسمي يوسف. وكذلك مذكرة أخرى لصالح لميش بعنوان، مصر وثورة التحرير الوطني، وهي شهادة لنيل الماجستير، تحت إشراف خليل عبد الحميد عبد العالي.

بالإضافة إلى مجموعة من الجرائد والمجلات التي تناولت مواضيع مختلفة حول الأحداث التي مرت بها الثورة الجزائرية.

كما اعتمدت على بعض الكتب الأجنبية المترجمة منها:

- Benjamin Stora, Histoire De L'algerie Contemporaine 1830-1962, Casbah Edution, Alger, 2004.
- Malek Redha, L'algerie A E'vain, Histoires Des Négriations Secretes (1956-1962), Editions Dehleb, Alger, 1961.

وبالرغم من هذا فقد واجهتني عدة صعوبات منها: كثرة المادة العلمية مما زاد من صعوبة فرزها بالإضافة إلى غياب الوثائق الأصلية.

وختاما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ المشرف عبد الكريم قرين الذي كان له دور كبير وذلك من خلال توجيهه وتقديمه لنصائحه وإرشاداته العلمية التي لم يبخل بها.

"إن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، لم يكن إلا تنويعا لمجهودات نضالية طويلة، ولمخاض عسير ظلت الساحة السياسية الجزائرية تعانيه لفترة طويلة، وكانت مجازر 08 ماي 1945م إحدى زفرائه الحادة بل هي المرحلة الحاسمة في بلورة النهج الثوري، وإعلان ميلاد الحالة الثورية، كحالة لا بد منها للعملية الثورية، التي كان حدوثها حتميا وإن تأخر لقراءة عقد من الزمن". (1)

"وبهذا شكلت هذه المجازر المنعرج الحاسم للحركة الوطنية الجزائرية التي أصبحت تؤمن بضرورة اختيار نهج العمل الثوري المسلح من أجل نيل الاستقلال. ولا يكون ذلك إلا من خلال عمل منظم يبدأ التمهيد للعمل المسلح وهذا ما قامت به اللجنة الثورية للوحدة والعمل وذلك لأن العمل السياسي أثبت سلبياته وعدم منفعته، لكن رغم هذا الرصيد فقد واجهت اللجنة الثورية للوحدة والعمل صعوبات من حيث إقبال المناضلين عليها في بداية الأمر". (2)

"وعليه فقد اتفقت لجنة الستة على أن يتم إعلان الثورة بإسم جبهة التحرير الوطني وطلبت من كل الأحزاب أن تحل نفسها وينضم أتباعها إلى هذه الجبهة، بصفتهم الشخصية تدعيا لها وللقضية الوطنية الكبرى. وبهذا ولدت الثورة التحريرية التي وضعت الحد النهائي التي ظلت تمثلها طوال قرن ونصف قرن". (3)

"وانطلقت أحداث الثورة المسلحة المباركة على مستوى كل المناطق الخمسة وحسب امكانيات كل منها، وذلك بنسب متفاوتة حيث كانت مكثفة في الأوراس وتلتها القبائل، ثم باقي المناطق الأخرى وأخذت بعد ذلك تتدرج وتتوسع حتى عمت كل مناطق البلاد غربا وشرقا وشمالا وجنوبا بالتحاق الشعب بها". (4)

(1) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص 189.

(2) محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، ترجمة، نجيب عيلاد، صالح المثلوني ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م، ص 19.

(3) محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009م، ص 58.

(4) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2009م، ص 393.

"وقد كان اندلاع الثورة مفاجئاً، لأنه كان محاطاً بالسرية التامة فقد استقبل الشعب الجزائري الثورة بالتأييد والمباركة، لأنها السبيل الوحيد الذي بقي له لتحقيق استقلاله، بعد فشل التجربة السياسية في ذلك

وكان بذلك لهذا الاندلاع أهمية بالغة، تكمن في وضع جميع المسؤولين والمناضلين في الأحزاب السياسية الجزائرية أمام الأمر الواقع، لأن اندلاع الثورة قد فرض عليهم الاختيار بين الانضمام لثورة التحرير الوطني أو البقاء مع غلاة الاستعمار كعملاء فرنسا في الجزائر، وذلك عند بروز جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني حيث قام الجنود بالعمليات العسكرية الأولى في كامل التراب الوطني، ولمعرفة مدى قوة هذه العمليات أو ضعفها عبر التراب الوطني و إن أهم ما ميز هذه العمليات هو توزيعها على كامل المناطق وقد حُضيت بتحقيق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول ولم تبق إلا منطقة الصحراء وذلك كاستراتيجية تجعل منها وسيلة للتنميين بالسلاح وقاعدة احتياطية". (1)

"إلا أن فرنسا لم تبقى مكتوفة الأيدي بل حاولت بشتى الطرق القضاء على الثورة. وقد ظهرت هذه السياسة بصورة جلية عندما جاء "سوستيل" لمنطقة الأوراس مهددا الثورة، غداة توليه الولاية العامة. واندحش للفقر الذي لمسه لدى السكان الجزائريين والبؤس الاجتماعي الفضيع، الذي أرغم الشعب على التمرغ فيه دون رحمة أو شفقة. وهنا راح يحاول معالجة الوضع وعلى هذا الأساس شرع في إعداد إصلاحات "سوستيل" وقدم مشروعه إلى الحكومة الفرنسية الذي وافقت عليه في جوان 1955م. وتكمن القوات الفرنسية في أوائل 1955م، من توجيه ضربة قوية للثورة في إطار المحاولات التي قامت بها للقضاء عليها، وبالفعل فقد شهدت الثورة في الفترة استشهاده واعتقال عدد من أبطالها وزعمائها، فاستشهد "ديدوش مراد" قائد الولاية الثالثة في 13 جانفي 1955م، وأسر البطل "مصطفى بن بولعيد" قائد الولاية الأولى الأوراس، "رابح بيطاط" عضو لجنة التنسيق والتنفيذ". (2)

(1) بشير كشاش الفرجي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، شركة النرجي للنشر، 2007م، ص 100.

(2) عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 306.

"أمام هذه الأوضاع كان لابد للثورة أن تجد مخرجاً يحفظها من الانكسار ويدفع بها خطوات إلى الأمام، فأخذت الثورة تسد الثغرات وتمسح نقاط الضعف حيث اشتدت أعمال جيش التحرير الوطني، ولكي تكون ناجحة فقد قسم قواته إلى وحدات صغيرة غير محدودة العدد وذلك تبعاً لظروف المرحلة واتباع أسلوب حرب العصابات الذي يستلزم التنقل السريع ومفاجأة العدو. وبدأ يظهر تلاحم الشعب مع ثورته في هذه الظروف الحرجة، حيث قام سكان المدن الجزائرية بحملة واسعة وشاملة ضد جميع الشركات الفرنسية، حيث عمت هذه المقاطعة منطقة الأوراس، قسنطينة، الجزائر، كما عرفت البلاد اضطرابات في 05 جويلية 1955م، تعبيراً على التفاف الشعب حول الثورة". (1)

"كما ركزت الجهود على تنظيم الاتصال مع قادة الجبهة الموفدين إلى الخارج قصد الحصول على الأسلحة، والعتاد وادخالها إلى الجزائر عن طريق تونس وليبيا، وقد تمكن زيغود يوسف قائد منطقة الشمال القسنطيني من تنظيم الحدود الجزائرية التونسية بنجاح، وسرعان ما حقق الاتصال مع الوفد الخارجي للجبهة لتهرب الأسلحة إلى الداخل، بينما حاول بن بولعيد أن يجلب الأسلحة والعتاد عن طريق الحدود الليبية.

أما بالنسبة فيما يخص الوضع التنظيمي فلم يكن هناك نظام شامل ودقيق، بالنسبة للتقسيم الإقليمي أو بالنسبة للتنظيمات التي أقامتها جبهة التحرير قبل عقد مؤتمر الصومام 1956م، غير أن قادة الثورة قاموا بتقسيم الجزائر إلى خمس مناطق حربية، وهذا التقسيم لم يعرف خارج الثورة إلا في شهر جوان 1955م.

"كما اهتمت قيادة الثورة بتعزيز كيائها في الخارج فعرضت القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة لتنافس في جدول أعمالها، حيث في أبريل 1955م شاركت في "مؤتمر باندونغ" وفيه حققت أول انتصار لها على المستوى الدولي. واتضح هذا بصورة جلية في التعاطف ومساندة الثورة الجزائرية". (2)

(1) محمد لحسن أزغيد، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني، دار العلوم، الجزائر، 1996م، ص 9.

(2) جوان غليسي، الجزائر الثائرة، ترجمة: خيرى حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1961م، ص 87.

"ولقد كان لحادث 20 أوت 1955م صدى بعيدا جدا، سواء بالنسبة للثورة أو الاستعمار وأكد الهجوم استمرارية الثورة وشموليتها باعتبارها ثورة شعبية عارمة. وبعد سلسلة هذه التطورات كان لا بد من وضع استراتيجية ومخطط يلبي احتياجات الثورة، من ثم جاءت الحاجة الماسة في عقد مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م". (1)

"والذي من خلاله ظهرت هيئات جديدة تابعة لجبهة التحرير الوطني، بغية توحيد النظام العسكري والسياسي للثورة في شكل هيكلية جديدة وهي "إنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ". (2)

(1) جوان غليسي، المرجع السابق، ص 146.

(2) عمار هلال، المرجع السابق، ص 308.

الفصل الأول:

× سياسة ديغول في الجزائر

المبحث الأول: أحداث 13 ماي 1958م

المبحث الثاني: سياسة ديغول تجاه الجزائر

المبحث الثالث: مواجهة الثورة الجزائرية لمشاريع ديغول.

المبحث الرابع: بعض تصريحات ديغول حول الثورة الجزائرية.

المبحث الأول: أحداث 13 ماي 1958م وعودة ديغول للحكم:

أ - سير الحوادث:

"لم تكن الأمور تسير على أحسن ما يرام من الجانب الفرنسي، فبعد أن أقدمت جبهة التحرير الوطني على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة جنود فرنسيين يوم 09 ماي 1958م⁽¹⁾. حيث قام"العسكريون الفرنسيون بمحاولة إنقلاب عسكري في مدينة الجزائر بقيادة الجنرال"جاك ماسو"وأعلنوا إلى العالم تسلمهم الحكم بالجزائر، وفي اليوم الثاني أذاع مأسموه "بمجلس الثورة ديغول" بدعاه فيه إلى شتم الحكم."⁽²⁾* العسكري نداء إلى الجنرال "

"وعلى إثر ذلك تفاقمت الأزمة واضطربت الأمور في فرنسا وانقسم أهلها على بعضهم إلى العناصر الرجعية الاستعمارية تؤيد عودة ديغول إلى الحكم، والقوى الشعبية الديمقراطية تعارض ذلك وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية."⁽³⁾

"وقد ذاع الجنرال"راؤول سالان"قائد الأركان، أنه تسلم مؤقتا حكم الجزائر مما أدى إلى قيام المتمردين الفرنسيين بالجزائر إلى تشكيل مجلس عسكري يتكون من 11 عضوا يسمى ب"لجنة الخلاص العام" ونصب على رأسها زعيم الإنقلاب أو المظليين"الجنرال ماسو"بدعوة الجنرال ديغول لتولي مقاليد الحكم بفرنسا وكذلك إرسال برقيات تهديد بفصل الجزائر عن فرنسا في باريس يحدث الإنقلاب العسكري في الجزائر، أصبح"ميلو مكملان"رئيس حكومة فرنسا يواجه أزمة مرت بها فرنسا."⁽⁴⁾

(1) حميد عبد القادر عباس، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 184.

* ديغول : هو شارل ديغول ولد في 22 نوفمبر 1880م بمدينة ليل من أم تدعى جان ميو، وأب يدعى هنري ديغول الذي كان

مدرسا في ثانوية عريقة لليسوعيين في باريس، تم تعيينه باسم"شارل أندريه ماري جوزيف"، كانت أسرة والدي ديغول تنتميان إلى الجزء الهام من البرجوازية. في سنة 1908م إتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سان سير وحصل على المرتبة الثالثة بين زملائه في دفعته، وعين ضمن الكتيبة الثالثة والثلاثين للمشاة تحت قيادة العقيد بيتان. شارك في الحرب العالمية الأولى وجرح ثلاث مرات. انتظر، صالح بلحاج، أزمت جبهة التحرير وصراع السلطة 1956-1965م، دار قرطبة، الجزائر، ط1، 2006م، ص 31.

(2) سعد زغلول غزاد، عشت مع الثورة، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م، ص 241.

(3) وزارة المجاهدين، من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962م، 1999م، ص 78.

(4) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلق الأفق، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م، ص 246.

"تولى ديغول السلطة وقام بزيارة الى الجزائر، فتعرف على الوضع في عين المكان ولما عاد الى فرنسا حاول أن يخفي ما تتطوي عليه أفكاره فترك الأمور تسير سيرها الطبيعي، وظن المعمرون أن الأمور تسير في صالحهم فتواصلت أعمالهم الإجرامية وهجماتهم على معقل الثوار. وكان ديغول يؤمن إيماناً صادقاً بأنه يوقع الثورة في الفخ فحاول تخصيص الميزانية لتكوين بعض المشاريع والمنشآت الاقتصادية في الجزائر" (1).

"وبالفعل بدأ الجنرال ديغول في تطبيق سياسته بالجزائر بهدف محاصرة الثورة ومحاولة تصفيتة، وذلك من خلال محورين أساسيين: أحدهما ذو طابع حربي وهدفه عسكري مباشر بدأ تطبيقه ضمن خط سأل، وهذه السياسة التي بلغت أوجها مع عمليات بمنطقة القبائل في منتصف شهر أكتوبر 1958م، والتي أثرت بحق على قدرة كتائب جيش التحرير الوطني وأحزمت بمواصلة الكفاح المسلح" (2). "أما الطابع الآخر ذو أسلوب إجتماعي ومنطلق إقتصادي وهدفه "ثقافي سياسي، ويرمي الى عزل الثورة الجزائرية عن محيطها البشري والحد من تأثيرها الشعبي وذلك بخلق قوة بديلة تتولى المبادرة وتسنم الأمور في الوقت المناسب على حساب العناصر الوطنية" (3).

"ومما تقدم نجد مدى تأثير الثورة الجزائرية في الحياة السياسية في فرنسا بحيث أصبحت تتحكم في مصير سياستها وأمنها، وأمام هذا الوضع المتردي لم تقف الثورة موقف المتفرج مما يحدث في الجزائر وفرنسا" (4).

(1) مصطفى طلاس، المقدم بسام العسلي، الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس، دمشق، ط4، 2010م، ص210.

(2) سعد زغلول فواد، المصدر السابق، ص292.

(3) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص438.

(4) بن يوسف بن خدة، إتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجاسية، الجزائر، 1986م، ص17.

"ففي 15 ماي 1958م صرح الجنرال ديغول أنه مستعد لتسليم مقاليد الحكم ثانية، وفي اليوم الموالي خرج الكولون في مظاهرات شارك فيها بعض الأهالي، وطالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات وفيما كانت الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية تلمح بعودة ديغول إلى الحكم"⁽¹⁾، "أعلن المجاهدون في التحرير موقفهم إزاء حركة التمرد العسكري الفرنسي على لسان مدير جبهة التحرير الوطني الدكتور محمد لمين الدباغين. في حديث أدلت به إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط بالقاهرة قال فيه: "إن حركة التمرد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية المتابعة التي لم تستطع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر"."⁽²⁾

ب- رد فعل جبهة التحرير الوطني على حركة 13 ماي 1958م:

"كان رد فعل جبهة التحرير الوطني على حركة التمرد 13 ماي 1958م مزيجا من التوجس وقلة الإكترات فحسب هذا الرد كان:

- أن معركة الجبهة والشعب متواصلة أعنف وأشد من ذي قبل.

- أن الإستعمار واحد ولا يتغير سواء كان نظام الحكم جمهوريا أو ديكتاتوريا عسكريا.

وأبرزت صحيفة المجاهد من جهتها جانب التخوف بقولها: "أن فرنسا تتأهب للإتحاد خلف ديغول تحت قيادة المستوطنيين، وأن التطورات القادمة قد تكشف عن فاشية خطيرة".

وقد كان حينها جيش الاحتلال بالعاصمة قد أجبر مئات الجزائريين على التجاوب مع حركته الانقلابية بواسطة ما أسماه بمظاهرة "الإخوة الفرنسية المسلمة" في إطار تضليل الجنرال ديغول وحمله على الخروج من صمته"⁽³⁾.

(1) حميد عبد القادر عباس، 'لنرجع السابقة'، ص 185.

(2) سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص 293.

(3) محمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 225.

المبحث الثاني: سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية:

"قد كان للثورة الجزائرية تأثيرها العميق على الحياة الفرنسية في كل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية، وقد حمل المجاهد الجزائري ليهز دعائم الإستعمار ويفوض بنيانه فكان من أبرز ثمار تضحياته ذلك الإضطراب الذي إنعكس على الصفحة السياسية لفرنسا طوال سبع سنوات ونيف من الصراع المستمر. والذي أدى الى تغيير نظامين هما: الجمهورية الرابعة والجمهورية الخامسة، الى جانب تبديل أربعة من القادة، وتغيير سبع حكومات فرنسية، مما أدى الى مجيء ديغول الى الحكم بعد سلسلة من الأزمات الحادة، التي تركت فرنسا في حالة من الفراغ السياسي المرعب، حيث جاء على أمل وضع لمأساة فرنسا وإخراجها من الوحل." (1)

"حيث إتبع في سياسته تجاه الجزائر عدة أساليب. فقد إتبع السياسة التقليدية الفرنسية، وهي إعتبار الجزائر جزء من فرنسا، ولما وجدها لم تجد نفعا التجأ الى إستعمال العنف والإضطهاد لكي يحقق عن طريقها الهدف. ولما يأس منه لجأ الى إتباع سياسة القمع والإصلاح في أن واحد. لكنه كان دائما يفشل في تحقيق هدفه تحت ضربات الثورة المتوالية.

ويمكن تلخيص سياسة ديغول في سياسة عدم الإعتراف بالكيان الجزائري حيث بنى إستراتيجيته السياسية على أساس الحفاظ على أمجاد وأملالك الإمبراطورية الفرنسية فيما وراء البحار، وفيما يخص الجزائر إعتبرها كمن سبقه أرضا لفرنسا وجزءا منها فقال: "فقد كنت أعتزم أن أحذوا حذو فرنسا القديمة، التي بعد أن أصبحت بلاد الغال، ضلت محتفظة بالطابع الذي إكتسبته. هذه كانت إستراتيجيتي في السياسة التي أريد أن أنتهجها... وكان يقتني الواجب أن الجأ الى المناورة، دون أن أغير هدفي". (2)

(1) بسام العسلي، الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد، لبنان، دار النفائس، الجزائر، 2010م، ص 83.

(2) محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 209.

أ - المشاريع الإصلاحية:

1 - الميدان السياسي:

في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تستخدم سلاح القوة والقمع والترهيب، كانت تسعى لإستعمال أسلوب الترغيب. فاستخدمت هذه المشاريع لخدمت مصالحه ومصالح فرنسا.

أ - الإستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة:

"قد تم تنظيم إستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958م" (1). "يهدف إلى إبقاء الإستعمار الفرنسي بالجزائر، فقامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك، بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الإقتراع الذي بدأ صباح يوم 26 سبتمبر 1958م، لإجبارهم على التصويت بلعم على سياسة ديغول الجديدة، والمتمثلة في إدخال تغييرات على الدستور وتلخص تلك التغييرات الجديدة على مايلي:

- سيادة الشعب.
 - خضوع العسكريين للقادة المدنيين.
 - إحترام حقوق وحرية العمل بالنسبة للمنظمات النقابية.
 - حرية تقرير المصير لجميع الشعوب.
 - حل تفاوضي الجزائر.
 - حل المنظمات اليمينية المتطرفة.
 - إعادة تنظيم هيكل الدولة على المستوى المحلي وإنتهاج سياسة اللامركزية.
 - وجود نصوص قانونية تثبت إستقلالية الأحزاب السياسية.
- وقد كانت نتيجة هذا الإستفتاء هي حصول ديغول على تأييد مطلق من الشعب الفرنسي حيث صوت بالإيجاب على الدستور الجديد بـ 76 بالمائة من المجموع الكلي" (2)

(1) صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005م، ص 448.

(2) عبد القادر خليف، قراءة في كتاب مذكرات ديغول، ص 434.

"وكانت هذه النتائج التي أرادها ديغول حتى يقول للرأي العالم بأنه لا يوجد قمع في الجزائر، ومن الثوار سوى عصابة من الإرهابيين الخارجين عن القانون وفي مساء نفس اليوم أذاع فرحات عباس بيان قال فيه: "إن الشعب الجزائري لن يلقى السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري هو ليس فرنسا... إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحتمل على شعب يكافح في سبيل الإستقلال". (1)

"وقد استمر الجهاد وأقسم المجاهدون أن يكونوا جلودا في سبيل الله وعزة الإسلام والوطن، ويؤكد تلك الحقيقة الوثيقة التاريخية بجريدة المجاهد بتاريخ 28 أوت 1958م تحت عنوان "أقسمنا أمام الله أن نكون جنود التضحية". (2)

"من النشريات الداخلية التي تصدر في الولاية الأولى (الأوراس) تنقل هذه الرسالة التي يجدر بكل جزائري أن يطلع عليها: "إننا نعيش ثورتنا... إننا نعتبر أنه يجب وجوبا أكيدا محتما على كل جزائري سواء كان داخل الجزائر أو خارجها أن يقوم بما تستلزمه حربنا التحريرية، كما يجب عليه أن يحاسب نفسه بوسائل ضمير، هل هو عامل ومحتمل منا ما يتحمل كل مجاهد، إننا نحن ضباط وجنود جيش التحرير الوطني، أقسمنا أمام الله والتاريخ أن نكون جنود التضحية والفداء في سبيل الله وعزة الجزائر، وانتصار المبادئ العليا التي نشرها الإسلام في عصره الذهبي...". (3)

(1) وهيبه سعدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح 1954-1962م، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص 141، 142.

(2) جريدة المجاهد، 28 أوت 1958م، "عدد 28، ص 16.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 450.

ب - قضية دمج الجزائر بفرنسا:

"لقد أراد ديغول من محاولة الدمج والإستفتاء إلغاء دور القيادات الوطنية وبصورة خاصة في الجزائر- لإختيار ممثلين لديهم الإستعداد لتنفيذ المشاريع الإستعمارية الديغولية، وفي الواقع فإن قضية التمثيل الجزائري أصبحت محلولة، ومنتهية بالنسبة لجبهة التحرير الوطني الجزائري، إذ أكدت جماهير الشعب الجزائري في مناسبات كثيرة، إتفاقها حول جبهة التحرير الوطني وإعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لها، وكان أكبر إستفتاء شعبي يؤكد هذا الواقع والذي إمتد من 28 جانفي حتى 04 أفريل 1957م." (1)

"فقد كانت أعمال ومشاريع ديغول تتجه نحو تصفية جيش التحرير الوطني من جهة، وتحقيق دمج الجزائر بفرنسا من جهة أخرى فبالنسبة الى الدمج يكفي التذكير بثلاثة مشاريع تقدمت بها الحكومة الفرنسية في النصف الأول من سنة 1959م، والتي تتعلق بالدمج المالي والإقتصادي للجزائر، فالمشروع الأول يتعلق بإلغاء الإستقلال المالي للجزائر. ودمج ميزانية الجزائر في الميزانية الفرنسية.

أما الثاني فينص على توحيد الشارات النقدية بين الجزائر وفرنسا، والثالث: ينص على إلغاء الرقابة الجمركية على السلع والأشخاص، في حالة التنقل بين الجزائر وفرنسا وبالعكس..." (2)

(1) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 85.

(2) محمد لحسن أزغدي، المرجع السابق، ص 217.

ج - مشروع ديغول في حق تقرير مصير الجزائريين:

"لقد ألزم النضال البطولي للشعب الجزائري والضغط الدولي ديغول بإقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية، التي أصبحت تكلف أكثر فأكثر وتهددها في صميم وحدتها الوطنية المدنية"(1).

"فبدأ من خريف 1958م في تطبيق سياسة المساواة في التصويت والتمتع بنفس الحقوق وفي تلك السنة أي 1958م تكلم عن 10 ملايين جزائري، وأثناء زيارته الثانية للجزائر في سنة 1958م أعلن في 04 أكتوبر 1958م بأن مستقبل الجزائر سيبنى على محورين أساسيين:

- المحور الأول: هو تمتع الجزائر بشخصية ذاتية.

- المحور الثاني: هو تضامنها مع فرنسا وفي الميدان الإقتصادي جاء ديغول بمشروع قسنطينة الذي أعلن عنه يوم 03 أكتوبر 1958م عندما زار الجزائر للمرة الثانية.

لكن المشكل الذي كان يزعج ديغول هو مشكل تورط في السياسة وتصميم قادته على إبقاء نفوذ فرنسا في الجزائر حتى يحافظوا على وجودهم ومهنتهم فحاول ديغول أن يفصل قادة الجيش عن قادة الجالية الأوربية في الجزائر"(2).

"- في 27 أوت 1958م قرر ديغول أن يزور الجزائر، ويتحدث مع قادة الجيش الفرنسي ويتعرف على وضعية السكان المسلمين، وبعد عودته منها أذاع ديغول في 18 سبتمبر 1959م تفاصيل مشروعه لحل القضية الجزائرية وأهم ما تضمنته البنود التالية:

- أن يتوقف القتال فوراً.

- أن يتوفر السلام لمدة 04 سنوات، ويقطع هذه المدة ما بلغه مجموع ضحايا الإشتباكات بين الشعب الجزائري والفرنسيين من عسكريين ومدنيين أكثر من مائتي قتيل في العام"(3).

(1) سعد زغلول فؤاد، المصدر السابق، ص 292.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 438.

(3) وهيبه سعيدي، المرجع السابق، ص 14.

- رد فعل جبهة التحرير الوطني الجزائري لمشروع تقرير المصير

" أعلنت قيادة جبهة التحرير الوطني قبولها لمبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، وذلك بفضل المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني، بحيث تم إجبار فرنسا على دفن فكرة الجزائر فرنسية، لكن ديغول لم يعلن على إستعداداته للتفاوض مع الحكومة المؤقتة¹ بل تجاهل الجبهة في خطابه وطلب من الجزائريين كأفراد أن يصوتوا بحرية تامة ويقرروا مصيرهم بأنفسهم، وربما كان قصد ديغول من هذه المراوغة هو تهدئة أعصاب الأوربيين والسعي لخلق قوة ثالثة من المسلمين الموالين لفرنسا"⁽¹⁾.

"ولكن جبهة التحرير الوطني أعلنت قبولها وفق شروط مفاصلة نتمثل أهمها فيمايلي:

- 1 - فالحكومة الجزائرية المؤقتة تعارض وترفض رفضا قاطعا أي مشروع يحاول تقسيم الجزائر الى قسمين.
- 2 - فالحكومة الجزائرية المؤقتة تعارض بشدة سياسة فرنسا التي تدعي بأن لها الحق في إستغلال البترول والغاز الطبيعي في صحراء الجزائر.
- 3 - كما ترفض رأي الشعب الفرنسي الذي يدعي بأن له الحق في قبول أو رفض نتائج الإستفتاء لتقرير المصير.
- 4 - كما نجد كذلك أن الحكومة المؤقتة لا تثق بالإدارة الفرنسية ولا تؤمن بصلاحياتها في تنظيم وإدارة الإستفتاء."⁽²⁾

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 438.

(2) عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962م، تقديم، العربي ولد خليفة، دار الهدى، الجزائر، 2010م، ص 128.

"لقد بذل الجنرال ديغول كل ما في وسعه لإنجاز مشروع سياسته تجاه الجزائر، وحاول أن يقطع قيادة جبهة التحرير الوطني للتفاوض مع حكومته، لأنه كان يرى بأن الحل الوحيد ما يسمى عندهم بمشكلة الجزائر، هو الاعتراف الكلي بالجزائر الجزائرية والدخول في المفاوضات مع الحكومة الجزائرية المؤقتة"⁽¹⁾.

- رد فعل قادة الجيش الفرنسي:

"فقد كان رد فعل قادة الجيش الفرنسي في الجزائر لفكرة تقرير المصير كان سلبيا، وخاصة أن الجنرال "شال" قائد القوات الفرنسية بالجزائر قد حرض جنوده على القتال وخنق الثورة وبالتالي المحافظة على الجزائر الفرنسية، وفي اليوم 16 أكتوبر 1959م كتب رسالة الى "ميشل دوبري" رئيس الحكومة الفرنسية وتساءل فيها: كيف يمكن إقناع الجندي المحارب أن يموت من أجل قضية نهايتها غير واضحة؟ ثم أضاف قائلا بأن الجنود الذين يحاربون بدون قضية هم مرتزقة ونحن نحاول أن نقول للجنود الفرنسيين بأنهم يحاربون من أجل بقاء الجزائر فرنسية. وفي نفس السياق قال نقيب في الجيش الفرنسي الى العقيد "ديفور" بأنه يرى الآن علم جبهة التحرير الجزائري يخفق في سماء الجزائر وأن الجزائر ستكون مستقلة عن قريب."⁽²⁾

(1) عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 129.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 43.

- رد فعل قادة الجالية الأوربية في الجزائر:

"فقد كان عنيفا وتهجميا على سياسة ديغول في الجزائر، وقد إعتبروا فكرة تقرير المصير التي وردت في خطاب ديغول بمثابة إنفصال عن فرنسا، وقد تزعم الجالية الأوربية في الجزائر، الإسباني "جوأورتيكز" المعروف بالفاشيست الجديد والذي أسس منظمة إرهابية يوم 01 نوفمبر 1958م، وأطلق عليها اسم "الجبهة الوطنية الفرنسية"، وكان يشاركه في العمل الإرهابي ضد الجنرال ديغول زميله الإسباني أيضا، الدكتور "جين كلوبيريز" الذي صار أحد قادة المنظمة السرية للجيش الفرنسي قيسا بعد.

لكن منذ اليوم الذي تفوه فيه ديغول بكلمة تقرير المصير بدأ قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يتهيأون للدفاع عن الجزائر الفرنسية. وقد بدأ يتزعم حركة التمرد في الجيش الجنرال "ماسو"، حيث أظهر إستيائه من إقدام "بول ديلوفري" ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر على إطلاق سراح بعض المعتقلين، وفي خريف 1959م حاول ممثل الحكومة الفرنسية في الجزائر، أن يقتنع ديغول بنقل الجنرال "ماسو" إلى فرنسا، لكن ديغول تجاهل هذا الطلب لأن ماسو كان أحد أنصار حركة المقاومة الفرنسية التي كان يترأسها ديغول. (1)

" يعتبرهما حزب الشعب الجزائري ثابتين من الثواب الوطنية.

- ركز الإستعمار الفرنسي على بلاد القبائل، فوجه إليها إرساليات تمسحية وعمل على نشر التعليم فيها أكثر من أية منطقة أخرى، وعلى تأسيس نخبة مفرنسة تؤمن بالزعم بالأصول الرومانية والأرية للقبائل، وتعتبرهم أقرب إلى الفرنسيين، وأكثر استعدادا للاندماج بالأمة الفرنسية". (2)

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 440.

(2) نفسه، ص 441.

2- الميدان الاقتصادي:

لم تكتفي فرنسا بما فعلته من أساليب الترغيب من أجل الإطاحة بالجزائر وفشلها في الميدان السياسي فقامت بمشاريع اقتصادية مختلفة مدعية على أنها مشاريع إصلاحية تخدم مصالح الشعب الجزائري إلا أنها في حقيقة الأمر هي مشاريع تخدم مصالحها فقط. ومن بين هذه المشاريع هو:

أ - مشروع قسنطينة:

"لقد فكر ديغول في وضع خطة بنفسه للقضاء على الثورة تركز على دعائم أساسية هي: التنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى "بمشروع قسنطينة" (انظر الملحق رقم (1)) الذي أعلن عنه للجمهور من ساحة لا بريش في يوم 03 أكتوبر 1958م، وهو مخطط خماسي (1959-1963م) (1). "مستمد في خطوطه العريضة من دراسة الآفاق العشرية التي وضعت في الأيام الأخيرة من عهد الوزير المقيم "روبير لاكوست" الذي ذهب ربحه بسقوط الجمهورية الرابعة إثر انقلاب 13 ماي 1959م الماضي، وقد بني المخطط على فرضية لإبقاء الأقلية الفرنسية باعتبارها عموده الفقري، وقد حد المسؤولون الفرنسيون أنفسهم هدف المشروع بدءا بالجنرال "ديغول" الذي يقول في هذا الصدد: "وضعت هذا المخطط الذي يكلفنا غالبا لتحضير الشراكة التي تسمح لنا بالحفاظ على العائلات القائمة بين فرنسا و الجزائر وتطويرها". (2)

(1) محمد العربي الزبيدي، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962م)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ج 2، 1999م، ص 127.

(2) شارل ديغول، مذكرات الأمل، تجديد، 1958-1962م، باريس 1970م، ترجمة الدكتور سموي، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1971م، ص 72.

- محتوى المشروع:

- "توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين المسلمين.
- إقامة مساكن لمليون نسمة من الجزائريين وتحسين مستوى المعيشة.
- إحداث 400 ألف وظيفة جديدة بهدف توظيف عدد كبير من الجزائريين.
- توفير مقاعد دراسة لثلاثي البنان والبنين وبناء المدارس ومراكز الصحة وغيرها من التجهيزات الاجتماعية.
- إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة.
- رفع الأجور للعمال." (1)

- أهداف مشروع قسنطينة:

- "تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين لعزل الشعب الجزائري عن ثورته وامتصاص غضبه الاستعمار والسعي من خلاله إلى إعطاء قاعدة اجتماعية لقوة سياسية ثالثة موالية لفرنسا على حساب جبهة التحرير الوطني والثورة التحريرية." (2)
- "محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية وعليه فلا بد من القضاء عليها حسب زعم ديغول بتحسين المستوى المعيشي. ولكن الثورة الجزائرية ذات أبعاد إسلامية ووطنية." (3)

- "كذلك كان هدف ديغول من هذا المشروع إخراج الجزائريين من دائرة التخلف ظاهريا بينما كان هدفه الواقعي محاولة تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين خلال مخطط لمدة 05 سنوات تغييرا جذريا اقتصاديا واجتماعيا وأن يكون ذلك إلزاما للعرب والقبائل. وكان ظن ديغول أن مشكلة الجزائريين اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى. ولهذا فإن وسيلة الإصلاح هذه ستكون الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة والثوار." (4)

(1) يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية، المصدر السابق، ص 198.

(2) محمد عباس، المرجع السابق، ص 643.

(3) وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص 84.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1962م، ص 438.

"ولكن في الأخير خاب ظنه وزادت الثورة الجزائرية شمولاً واتساعاً وتنظيماً كما ازداد الشعب الجزائري التفافاً حولها.

وفي المقابل أصيب الرأي العام الفرنسي لإحباط والعب والخوف نتيجة انتقال الثورة إلى عقر داره بفرنسا التي باتت تعيش أزمتين سياسيتين واقتصاديتين أكدها ديغول نفسه." (1)

ب - سلم الشجعان:

" جاء الإعلان عن هذه المبادرة أو المناورة في مؤتمر صحفي عقده الجنرال ديغول في 23 أكتوبر 1958م تعبيراً عن وهم كبير كان يسكن الجنرال وحاشيته. وذلك بعد فشل ديغول في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها عسكرياً وسياسياً، دفعه للجوء إلى الحرب النفسية من خلال "سلم الشجعان". حيث دعا الثوار إلى السلاح دون شرط والإيصال بسفارتي فرنسا في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام.

وقد ذكر في مذكراته أنه: "كان ماضي في تحقيق السلام في الجزائر، على أن تبقى الجزائر مرتبطة بفرنسا والعمل في الوقت نفسه على دعم جهازنا العسكري، بحيث لا يتمكن أي شيء أن يمنعنا في أي حال من أي نكون في الجزائر سادة مقرراتنا".

كما قال أيضاً: "أقول بكل وضوح أن أغلبية رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة... فليأت سلم الأبطال. كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك؟.

"الشروط تعجيزية الأمان لهم، غير أنه كان يهدف من وراء ذلك إلى خلق فتنة في وسط الجيش، بتعمده أسلوب الإغراء، كما استعمل عبارة (ثوار) بدلاً من (متمردين)، واعترف من جهة أخرى بأن ما يجري في الجزائر حرب وليست تهديّة، وذلك بطلبه من المجاهدين تطبيق القاعدة الحربية في التسليم" (2).

(1) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 450.

(2) محمد عباس، المرجع السابق، ص 43.

لكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كونها هي ممثلة الشعب باسم مجلس الثوار.

- الاعتراف بنهاية الاستعمار، وقيام الجزائر بحقها في تقرير المصير.

- فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

- إعلان إيقاف النار على هذه الخطط.

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع أما أن يقبل شروط الصلح التي عرضتها الحكومة الجزائرية أو استمرار الحرب وعليه رأى ديغول تلك الشروط تعجيزية وعليه كان مصير تلك الخطة الفشل أيضا". (1)

3 - الميدان العسكري:

بعد ما فشل الجنرال ديغول في الأسلوبين السياسي والاقتصادي وفي أسلوب الترغيب لجأ إلى استعمال أسلوب آخر أكثر شدة من ذي قبل وهو الأسلوب العسكري وذلك باستخدامه لأبشع الطرق وذلك من خلال إنشائه للمناطق المحرومة والمحتشدات والخطوط المكهربة وغيرها .

أ - المحتشدات:

"هي سياسة قديمة طبقتها السلطات الفرنسية في السنوات الأولى للاحتلال، إلا أنها تجددت في الثورة التحريرية وبشكل رهيب في فترة 1957-1961م وذلك لاتساع لهيب الثورة واشتدادها في المناطق الريفية باعتبارها احتضنت الثورة من خلال مساعدتها للثوار بالتمويل، التجنيد، المخابى، مما جعل فرنسا تقوم بتجميعهم في محتشدات قريبة من مراكزها العسكرية. حتى تضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير الوطني" (2).

(1) شارل ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص 111.

(2) رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962م)، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م ص 125.

وهكذا أخذ يرتفع عدد المرحلين من 335 ألف في سبتمبر 1958م، و740 ألف في شهر أول أكتوبر 1958م إلى أكثر من مليون في شهر أبريل 1959م. وقد استمر المستعمر في سياسة ووصل العدد الإجمالي لهذه المحتشدات إلى 3426 منها 1200 قد سمها المستعمرون بالقرى الجديدة".

"وعليه وبهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري بالموت البطيء، وذلك بجعله في محتشدات يعيش أقصى أنواع الحياة بؤسا "انظر الملحق رقم (2)". فقد كتبت جريدة "فرنس سوار" في 15 أبريل 1960م، عن مراكز التجمع مقالا جاء فيه على الخصوص: "أما الآن فهم في بؤس قاتل بالمعنى الحقيقي للكلمة أن كثيرا منهم يموتون في الغالب، وخاصة الأطفال." لقد كان هدف الاستعمار من هذه المحتشدات، هو فصل الشعب عن الثورة بالقوة، ورغم ما سبق ذكره من حصار وسياسة تجويع وتقتيل بطيء. إلا أن الثورة استطاعت أن تتسرب إلى داخل المحتشدات، وذلك بفضل المرأة الجزائرية التي مارست دورا كبيرا في تأسيس الخلايا السياسية، داخل تلك المراكز واستطاعت أيضا أن تربط الاتصال بجيش التحرير". (1)

"كما أن النساء اللواتي يستخدمن الجيش الفرنسي لغسل ملابس جنوده كانت تستولي على كثير من الملابس وترسل بها إلى جيش التحرير، وتهرب المؤونة والذخيرة باستمرار. إضافة إلى تدبير هروب الشباب وانضمامهم لجيش التحرير.

وبفضل نضال المرأة الجزائرية، استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تتحدى كل أساليب المستعمر، وتدخل إلى المحتشدات وتنظم الشعب هناك رغم أن المستعمر كان وقتها يطارده كل الجبهويين المدنيين في المدن والأرياف، وجنود جيش التحرير في الجبال مستعملا أحداث الأجهزة الحربية ومدعما من طرف الحلف الأطلسي، بكل ما تحتاجه حرب حديثة لإبادة الشعوب". (2)

(1) محمد لحن أزغدي، المرجع السابق، ص 203.

(2) نفسه، ص 204.

ب - الخطوط المكهربة خطي شال وموريس:

"بعد تزايد العمليات العسكرية لوححدات جيش التحرير وتزويد المجاهدين بالسلاح عن طريق الحدود الغربية والشرقية، وبهدف عزل الثورة عن تونس والمغرب سعت فرنسا إلى غلق الحدود ببناء خطين مكهربين من الأسلاك الشائكة يمثلان حاجزا على الحدود الغربية والشرقية للجزائر لمنع دخول المجاهدين من المغرب وتونس، وقد طبقت في بناء الخطين تقنيات عالية، كما أن أهميتهما كانت في أن كونهما من الموانع الاصطناعية والخطوط الدفاعية التي عرفها التاريخ العسكري الحديث مثل خط ماجينو وجدار الأطلسي وخط ستالين وخط برليف..."(1). وتعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال الفرنسي فكسام الذي كان يقود منطقة الشرق القسنطيني، ووجد فيها وزير الدفاع أندري موريس في حكومة ومنوري وقتها في 1956م منفعة ذات حدين:

أولاً: محاولة فصل الثورة في الداخل عن الخارج خاصة وأن مؤتمر الصومام حضي بأولوية الداخل على الخارج.

ثانياً: منفعة شخصية باعتباره كان شريكا في مصنع للأسلاك الشائكة ولكن الذي عجل بتنفيذ المشروع هو تصعيد الثورة ودرجة احتضان الشعب لها بحيث كانت هذه الواقع مناطق عبور للأسلحة والذخيرة والمؤن لعدد من الولايات في الداخل فضلا عن تكثيف الاشتباكات والهجمات والمعارك الكبرى."(2)

(1) رايح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962م، دار المعرفة، ج 1، 2010م، ص 282.

(2) محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، وزارة المجاهدين، ص 256.

"نظرا لأهمية تونس والمغرب للثورة الجزائرية، حيث كانت المنفذ الذي تأتي عن طريقه الأسلحة لجيش التحرير الوطني. وقد أمر على إثرها وزير الدفاع الفرنسي "أندري مورييس" بإقامة خط شائك مكهرب في أواخر عام 1956م، من أجل خنق الثورة ومنع وصول الإمدادات إليها. ويمتد هذا الخط المكهرب من شاطئ البحر المتوسط شرقي مدينة عنابة إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، ويتراوح عرضه من 06 إلى 12 مترا وإلى 60 متر في بعض الأحيان" انظر الملحق رقم (3). تتخلله على طول امتداده الألغام وبث فيه التيار الكهربائي ووضعت حولها الصواريخ الثابتة المتصلة بأجراس الإنذار، وأقيمت على طولها مراكز عسكرية للحراسة، واكتملت الأشغال به في عام 1957م. (1)

"كما أنشأ قائد القوات الفرنسي "شال مورييس" آنذاك خط آخر سمي باسمه "شال" وأقيم بالجبهة الشرقية من الوطن خلف خط مورييس لتدعيمه ومساعدته في منع مرور المجاهدين، وبني بنفس تقنيات الخط الأول وأخذ مساره بالتوازي معه أيضا من الشمال إلى الجنوب وكانت بداية الأشغال به مع نهاية 1958م.

وكان هذا الخط أيضا يهدف إلى تطويق كامل الحدود الجزائرية الشرقية والغربية بأسلاك شائكة ومكهربة لمنع تسرب الثوار والأسلحة" انظر الملحق رقم (4). (2)

"أما عن بعض خصائص هذين الخطين، وعن الاحتياطات التي قام بها الاستعمار من أجل فعاليتها. يقول المجاهد الرائد السنوسي بمنطقة الحدود: "... قبل الخط حقل من الألغام، ثم أسلاك شائكة، ثم الخط الكهربائي 1500 فولط بمجرد قطعه به جهاز لمراكز العدو..." (3).

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج 2، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م، ص 224.

(2) وهيبه سعدي، المرجع السابق، ص 135.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 444.

"وقد كانت إستراتيجية الثورة في مواجهة خطي شال وموريس قد إعتمدت التدرج في المواجهة. اعتبار كون المشروع لم يتم معرفة أهدافه العسكرية الحقيقية إلا بداية الإنجاز الفعلي، وشملت إستراتيجية جيش التحرير الوطني المجال الإعلامي والعسكري، وقد أثر هذان الخطان في البداية على نشاط وحدات الجيش المتنقلة على الحدود الشرقية والغربية إلى غاية التمكن من إيجاد الإستراتيجية الفعالة للتقليل من خطر الأسلاك المكهربة." (1)

- أثار ومخلفات الأسلاك المكهربة:

لقد كان "الخطي موريس وشال" تأثيرات خطيرة مست مختلف الميادين من بينها:

- التأثير العسكري:

"لقد استطاعت الإستراتيجية العسكرية الفرنسية أن تحقق أهدافها المرجوة إلى حد كبير في عزل الثورة على عالمها الخارجي وبالتحديد عن مموئها في القاعدتين الشرقية والغربية حيث أصبح من الصعب اجتياز الخطين وإدخال السلاح بانتظام بنفس الكمية التي يدخلها جنود جيش التحرير الوطني من قبل وحسب مجلة عدد 441 بتاريخ 21 سبتمبر 1957م فقد تمكنت الإدارة الاستعمارية منذ بداية أكتوبر 1957م من خفض نسبة العبور والاختراق إلى 80 بالمائة وهذا ما يؤكد "الطاهر بودر بالة" المسئول العسكري بالولاية الثالثة الذي صرح أنه منذ نهاية 1957م لم تصل قطعة واحدة إلى الولاية الثالثة من القاعدة الشرقية. ومن هنا يتجلى تأثير الخطين على تموين الأسلحة والذخيرة مما أنجز عنه انحصار في التجنيد، نتيجة لهذا الوضع اجتمع قادة الولايات في شهر ديسمبر 1958م على كافي وبحضور سي الحواس، عميروش، محمد بوقرة، الحاج لخضر، من أجل إيجاد جبهة مضادة تحيط مؤامرة سلم الشجعان والبحث عن حل لمشكلة التموين" (2).

(1) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 256.

(2) أحمد حمدي، الأسلاك الشائكة المكهربة (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة)، دار الفصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 295.

فأجمعوا على ضرورة التركيز على هجمات ضد السد المكهرب حتى تتمكن الثورة من التنفس، ولقد تكبد جيش التحرير خسارة فادحة كلفت في المجموعة 600 مجاهد وحجز 104 آلاف سلاح حربي ففي الفترة الممتدة ما بين 23 ماي 1958م تمكنت القوات الإستعمارية من قتل 620 مجاهد واستعادت 546 قطعة سلاح وذلك في ضواحي سوق أهراس فقط. أما الجرحى فكان من المستحيل نقلهم خارج الحدود لأنهم كانوا محصورين بين الخطين." (1)

- التأثير الاقتصادي والاجتماعي:

"قبل الاستعداد لإنشاء الخطوط المكهربة تقدمت القيادة الفرنسية بمشروع إجلاء الأهالي المنطقة الحدودية الشرقية انطلاق من غرب ابن مهيدي بولاية الطارف حتى الحدود التونسية الذي يبلغ عدد سكانها 345 ألف نسمة حيث الإحصائيات الاستعمارية، فأصبحت جميع المناطق المحاذية للخطين مناطق عسكرية محرمة حيث قامت القوات الاستعمارية بعمليات تجريبية شملت المنازل والمحاصيل الزراعية... أما بقية السكان فقد جمعوا في المعتقلات والمحتشدات والسجون تحت الرقابة والحراسة العسكرية الدائمة محرومين من ممارسة نشاطاتهم وحياتهم الطبيعية.

أما الجانب الفرنسي فقد كلفت عمليات إقامة السدود المكهربة الملمغة لتخطي "شال وموريس" على الحدود الجزائرية خاصة المغربية والتونسية، مصاريف باهضة من خزينة الدولة الفرنسية التي قدرت حسب المصادر الإستعمارية بـ 25000 أما تكاليف المركز العسكري الواحد فقد قدرت بحوالي 15000000 فرنك قديم.

ولقد انعكست ضخامة هذه الميزانية سلبا على حياة المواطن الفرنسي الذي أرهقه إرتفاع المعيشة وتعطيل المشاريع الإنسانية". (2)

(1) أحمد حمدي، الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص 295.

(2) نفسه، ص 296، 297.

ج - قنبلة ساقية سيدي يوسف:

" لم يكتف الإستعمار الفرنسي بما أقامه من حواجز على الحدود بل عمد إلى تعكير العلاقات بين الثوار وتونس، وذلك بشنة غارة جوية على ساقية سيدي يوسف التونسية في 08 فيفري 1958م في الحدود الجزائرية التونسية. وقد خلف قصف الطيران الفرنسي مقتل 72 شخصا من بينهم أطفال بالمدارس وجرح 87 آخرين جزائريين وتونسيين، بحجة تتبع ومطاردة المجاهدين.

وقد تسببت هذه الحادثة المؤلمة في إثارة أزمة حادة بين تونس وفرنسا، وتدخلت كل من أمريكا وبريطانيا لحل الأزمة لكن دون جدوى، وذلك بسبب تعارض موقف الدولتين من القضية الأساسية التي أثارت الأزمة وهي القضية الجزائرية. فالحكومة التونسية ترى وتؤكد أن الوساطة لا تفيد في شيء إذا لم تتناول القضية الجزائرية، أما الحكومة الفرنسية فكانت ترى العكس تماما وتحاول أن تستغل الوساطة لصالحها وطعن الثورة بعد أن فشلت جهودها الخاصة. لكن هذا الهدوان على الساقية كان مشجعا لتونس لكي تتخذ موقفا صلبا مساندا للقضية الجزائرية. (1)

"وهكذا فقد فشلت كل مخططات الإدارة الفرنسية من أجل إخماد الثورة، حيث أدى إختطاف وفقد جبهة التحرير الخارجي إلى تصعيد الثورة في الداخل ولم تقف الأسلاك المكهربة والملغمة حاجزا أمام العزيمة الفولاذية للثوار. انظر الملحق رقم (5). كما فشلت دبلوماسية في الهدوان الثلاثي على مصر وقصف ساقية سيدي يوسف، إذ أدى ذلك إلى تدويل القضية الجزائرية وإزدياد أنصارها في الخارج. (2)

(1) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م، ج2، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2005م، ص243.

(2) وزارة المجاهدين، المرجع السابق، ص73.

د - مشكلة فصل الصحراء:

"إن فصل الصحراء الجزائرية كانت ماثلة في ذهنية ديغول وكانت من المحاور الأساسية في الإستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي السياسية والعسكرية والإقتصادية ويبدو ذلك من خلال الإهتمام المتزايد بها، حيث بلغ هذا الإهتمام ذروته أثناء الثورة الكبرى، ومحاولة فرنسا فصل الصحراء وإعلان هذا القسم من التراب الوطني جمهورية مستقلة تابعة لها، أو تحت وصايتها. فمن سنة 1902م إلى 1957م كانت الصحراء الجزائرية مقسمة إلى أربعة مناطق وهي غرداية، الواحات، تقرت، عين الصفراء، وتغير هذا النظام من سنة 1957م حتى سنة 1962م حيث أصبحت الجزائر تقسم إلى عمالتين هما الواحات ومركزها الأغواط والساورة ومركزها بشار" (1).

"وفي جانفي 1957م صوت على قانون يقضي بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية تهتم بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية وجعل المناطق التابعة للإتحاد الفرنسي تحت إدارة واحدة وبداية أو تمهيد لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر" (2)

(1) از غيدي محمد لحسن، المرجع السابق، 210.

(2) نفسه، ص 254.

"حيث ظهرت في الوجود وزارة الصحراء في 17 أوت 1957م وبدأ تكريس هذا التنظيم الجديد إثر تكوين حكومة بيار بفليمين فعين السيد كورينقيلون موليني وزير مكلف بالصحراء، وإثر تكوين حكومة ديغول يوم 01 جوان 1955مكف ماكس لوجان بهذه الوزارة وقام بأول زيارة عملية للجزائر بعد تنصيبه، للإطلاع عن كثب على الأوضاع. ويستمتع ويحقق في إطار السياسة الجديدة التي جاء بها وقد تلتها زيارات أخرى حيث زار ديغول الجنوب ليشاهد المرحلة التي بلغتها استثمار البترول في عجلة وفي حاسي مسعود وإنشاء خط أنابيب البترول نحو بجاية. وقد حاولت فرنسا جلب المستثمرين الأوروبيين عن طريق التسهيلات التي منحت لهم قصد إغراءهم ولكنهم رفضوا إدخال رؤوس أموالهم كما رفضت بعض الدول الأوروبية: بلجيكا ألمانيا الغربية، إيطاليا، سويسرا، وهولندا. الإهتمام بالطاقة العامة التي تزخر بها الصحراء الجزائرية منذرعة بحجج إقتصادية بحتة.

ولكن هذا الرفض الشبه جماعي لإستثمار الأموال في الصحراء الجزائرية لم يكن مصدره العامل الإقتصادي فقط، بل قيام الثورة بعمليات عسكرية في المناطق التي ينبع منها البترول كحقل عجيبة وتهديد الشركات التي تستثمر أموالها إستجابة للعروض التي قدمتها الحكومة الفرنسية في شكل قانون البترول الصحراوي

الصادر في 22 نوفمبر 1958م. (1)

(1) أحمد حمدي، فصل الصحراء في السياسة الإستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 147.

1- مظاهر فصل الصحراء:

"مهد ديغول لهذه القضية "فصل الصحراء" بجملة من الإجراءات نذكر منها على سبيل المثال:

- محاولة إخضاع السلطة القائمة في الجزائر بشكل كامل إلى سيطرة باريس.

- تحسين الإستثمار الصناعي الزراعي في الجزائر.

- توزيع غاز الصحراء وإنشاء شبكات إيصال متطورة.

- العمل بواسطة هذه الطاقة على إنشاء مصانع كبيرة كيميائية ومعدنية.

- القيام بعدة مشاريع أخرى هامة فعالة.

- التلويح بالاستعداد للمفاوضات سواء كانت فردية أو جماعية وذلك من أجل تشتيت جهد

الجزائريين وإحباط روح التيار لدى المجاهدين.

2- الأهداف الديغولية لفصل الصحراء:

يمكن إيجاز أهداف فصل الصحراء في المنظور الديغولي كمايلي:

أ- إقتصادي:

إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص

والقصدير واليورانيوم إضافة إلى الغاز الطبيعي والبتروال الذين يعتبران لفرنسا وقد عبر عن

ذلك ديغول بقوله: "إن البترول هو فرنسا، ولا شيء غيرها". (1)

"فالرهان البترولي معاناة الرهان الإقتصادي الديغولي ويتمثل في تغطيته حاجة الإقتصاد

الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوربا ويهدف الحصول على

إستثمارات والإستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى الأسواق

البترولية العالمية". (2)

(1) أحمدني حمدي، سياسة فصل الصحراء...، المرجع السابق، ص 136.

(2) جريدة المجاهد، عدد 91، 13 مارس 1961 م، ص 6، 7.

ب - سياسيا:

"إن الصحراء الجزائرية هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبالتالي فإن فرنسا بارتكازها في الصحراء تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على استقلالها، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية." (1)

ج - عسكريا:

"- الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية والقضائية التي شيدتها فرنسا وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب واستقلالية المنظومة العسكرية الفرنسية." (2)

"وقد كشفت المجلة العسكرية الفرنسية في مارس 1959م حقيقة الاعتماد على الصحراء حقيقة الاعتماد على الصحراء في المجال العسكري: "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من هذه الناحية، ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحروب الحديثة نظرا لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم. وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في تطوير دفاعنا الوطني نظرا لأهمية مشكل الصواريخ وإلى مدى ارتباطه بمبدأ التجارب." (3)

(1) جريدة المجاهد، عدد 98، 19 جوان 1961م، ص 10.

(2) محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 30.

(3) alstair horne ,histoir de la guerre d'algerie tradit-d'anglais par yves de guerny en colaboration avec philippe bourdril ,paris,albin michel,1987,p488

المبحث الثالث: مواجهة الثورة لمشاريع ديغول:

1 - الميدان العسكري:

"تضاعفت العمليات الفدائية، حيث كثف المجاهدون عملياتهم خاصة بداخل المدن. لأن ذلك كان يهز كثيرا الكيان الاستعماري ويحدث بنفسه اضطراب كبير بحوله، فقد تم تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة من أجل تسهيل عملية الاختفاء والتنقل والكر والفر.

وهذا ردا على خطة "شال الجهنمية" لقد أعطيت التعليمات بقيادة الأركان للضباط الجزائريين بتكوين وحدات طلائعية وتدريبها من أجل اجتياز الخطوط الشائكة المكهربة والملغمة شال وموريس على طول الحدود الشرقية والغربية نظرا لعدم نجا عنها، وقد استمرت العملية إلى غاية نهايتها سنة 1959 م. (انظر الملحق رقم 6).

- كما جاء القرار المتعلق بتأسيس منطقتين محوريتين في الجنوب تمتد إحداها على الحدود المالية الجزائرية والثانية على الحدود الليبية الجزائرية، وقد أسندت هذه المهمة لرفاق العقيد الشهيد محمد لعموري، عبد الله بلهوشات، أحمد درابة، محمد الشريف مساعدي. الذين أطلق سراحهم وأرسلوا مع النقيب عبد العزيز بوتفليقة إلى الحدود المالية بفرنسا نفسها كان تحطيم كثير من المنشآت الاقتصادية والعسكرية للعدو". (1)

2 - الميدان السياسي:

- "رفض نوايا فرنسا الخبيثة وكشف مخططاتها الخادعة والكاذبة.
- رفض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للعدو وتبيان خطورتها على الثورة وتهديد كل من يقبل عليها" (2).

(1) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 453.

(2) نفسه، ص 454.

- إقامة الحكومة المؤقتة 19 سبتمبر 1958م، حيث أعلن رسميا بالقاهرة عن تأسيس أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس الذي أكد قائلا: "أن الشعب الجزائري لن يلقى السلاح ولن يقبل بتسليم الشجعان والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسا ولن تقبل الجزائر الإبتقير مصيرها وإستقلالها ووحدة شعبها وتراثها. "ولقد كان الإيمان بالله عزوجل يدفع التضحية والاستشهاد وكان زاد المجاهدين طاقة الإيمان التي رفضت كل مشاريع الاستعمار منذ الاحتلال.

وهذا مشهد مؤثر من مشاهد الإيمان، ننقله هنا للتاريخ وللأجيال حيث كانت سورة الفتح "مفتاح النصر"، وذلك ما سجلته جريدة المجاهد "لسان حال المجاهدين" بتاريخ 02 فيفري 1959م تحت عنوان ثلاثون يوما مع الثوار الجزائريين واستشهد عندها الكثير من المجاهدين ومنها الخطان المشهوران مورييس وشال". (1)

المبحث الرابع: بعض تصريحات ديغول حول الحرب الجزائرية الفرنسية:

لقد صدرت عن ديغول تصريحات كثيرة، وهي تظهر التطور في موقف ديغول من الحرب الجزائرية، الفرنسية، وما يهم البحث هنا هو نوعان محددان: أولهما التصريحات المتعلقة بالصراع المسلح، وثانيهما التصريحات المتعلقة بالصراع السياسي.

أ - التصريحات المتعلقة بالحرب:

- يمكن الوقوف عندما يلي: "أولئك الذين يحاربوننا في الجانب الآخر، تعلموا، فمن المؤكد أننا سننهى القتال... يجب أن تنتهي المعارك".
- لابد أن ينقضي بعض الوقت قبل أن تتوقف المعارك" (2).

(1) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 455.

(2) بسماع العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة، المرجع السابق، ص 103.

- وتصريح آخر قال فيه: "هذه الثورة يحصر المعنى، أعني المعارك، فإذا لم تتوقف كانت اليلة العظمى".
- بإضافة كذلك إلى تصريح آخر قال فيه: "إنني أعترف بشجاعة المقاتلين الذين قضوا في ساحة الشرف... وحينئذ أقول لجميع الجزائريين إن الحرب التي يخوضونها، الحرب المظلمة التي تخوضونها لم يبق لها معنى صحيح".
- "نحن الآن قانعون بإتهانها، إننا ننهي الحرب التي وقعت في الجزائر". - "وإن شروط إنهاء القتال، سوف تحترم البسالة التي بدت تحت السلاح، وعلمنا أن نعمل كثيرا من أجل حماسكم، من أجل بسالتكم، من أجل حبكم لمسقط رأسكم". وإنني لأعترف أيضا بالشجاعة التي أبدتها كثير من المحاربين" (1)...

ب - التصريحات المتعلقة بالصراع السياسي:

فقد صرح ديغول بمايلي:

- "...ستبقى هناك مكانة مفضلة مخصصة للجزائر، ضمن المجموعة المشكلة بهذه الكيفية، وذلك بعد تهدئة الجزائر وتحويلها، بحيث تنمي بنفسها شخصيتها وتكون مشتركة اشتراكا متينا مع فرنسا".
- اعتبارا لكل المعطيات الجزائرية الوطنية منها الدولية، اعتبر أنه من الضروري أن يتم الإعلان منذ اليوم عن اللجوء إلى تقرير المصير، وأتعهد بأن أطلب من الجزائريين في ولاياتهم لاثني عشر ما يريدون أن يكونوا في النهاية.
- أما بالنسبة لتاريخ الانتخاب فسأحدده عندما يحين الوقت. ومع أكثر تقدير بعد أربع سنوات بعد العودة النهائية للسلام. "هناك جزائر، هناك كيان جزائري، هناك شخصية جزائرية، فإلى الجزائريين يعود تقرير مصيرهم، فما هو الحل الذي سيصل إليه الجزائريون، إذن؟.
- "أعتقد أنهم سيريدون في جميع الحالات أن تكون الجزائر جزائرية". (2).

(1) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 104.

(2) نفسه، ص 105.

× الفصل الثاني

مراحل تشكيل الحكومة المؤقتة

× المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة.

المبحث الثاني: تأسيس الحكومة المؤقتة.

× المبحث الثالث: تدويل القضية الجزائرية.

× المبحث الرابع: الموقف الفرنسي من مسألة تدويل القضية الجزائرية.

المبحث الأول: ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

"شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954م إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962م أحداث وتطورات هامة على مختلف الأصعدة سواء السياسية منها أو العسكرية أم على المستوى الداخلي والخارجي كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها ويعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958م أحد أبرز هذه الأحداث الهامة حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية". (1)

1- الظروف الداخلية:

"تكتسى هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة لما لها تأثير مباشر على أحداث والتي يمكننا حصر أهمها فيما يلي:

أ - الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو التنسيق والتي ضمت خمسة أعضاء وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة.

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها غير أن الصعوبات التي إعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج. بعد فشل معركة الجزائر 1957م، ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من خارج تونس. ثم العودة إلى أرض الوطن إلا أن الأحداث سارت نحو الأسوأ. (2)

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص102.

(2) محمد العربي الزبير، الكتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م، ص87.

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية 1957م تمثلت في صراع كريم بلقاسم وعبان رمضان ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد فرحات عباس تم حل هذه الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية. (1)

"وهذا في مؤتمر 20 أوت 1957م بالقاهرة ولكن روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل. وفي هذه الأجواء سيحدث إغتيال عبان رمضان وقد أنجز عن الإغتيال آثار سلبية على نفسية هيئة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا السيد فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية لكنه تراجع عن قراره ذلك بقوله: "بأن مقامه بين المسؤولية وإلى جانبهم على الأقل من أجل نفاذي ما هو أسوأ"

وبالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة فظهرت حركات مناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد لعموري من أخطرها، حيث تعود جذورها com إنشاء لجنة التنظيم العسكري cce إلى فيفري 1958م عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في غارنما وبتونس وجدة بالمغرب، ولما تأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم، غير أن العقوبات التي نزلت بقادتها الآخرين هي التي سوف تعتدي المؤامرة لقد تقرر تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر وتم تجريد كل مساعديه وهم: العقيد محمد لعموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، وعواشرية محمد من رتبهم العسكرية، وإبعادهم إلى القاهرة وبغداد وكان فتحي الذي أول من اتصل بمحمد لعموري وأخبره عن استياء عبد الناصر من الحكومة وبالأخص من كريم بلقاسم الذي ارتاب منه كثيرا، كما أعلمه أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة والذخيرة للتخلص من الحكومة المؤقتة والعقلاء بلقاسم كريم، محمود شريف، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف. (2)

(1) محمد العربي الزبير، الكتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 88.

(2) نفسه، ص 89.

"بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انظم مصطفى لكلل أحد المناهضين لمؤتمر الصومام وأحمد نواورة إلى المؤامرة، ثم عمارة بوقلاز، ومساعدته عواشرية وحاول لعموري الإتصال بقيادة الداخل وبالأخص بالعقيد عميروش الذي لم يخفي تدمره من الحكومة المؤقتة بحجة أولوية الداخل على الخارج، لكنه لم يفلح فاقترحت المؤامرة على حمايته. ولكن أمر المؤامرة عرف في الوقت المناسب بفضل المناضل سالم شلبيك الذي يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه أن لعموري عندما كلم جماعته في الكاف بتونس في منزل شلبيك باللهجة الشاوية تحرك وبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القادة في تونس تتبع اتصالات لعموري، وأتاحت له الفرصة أثناء ذلك وسجنوا.

وبعد تحريات دامت ثلاثة أشهر توصل خلالها بن طوبال إلى جمع الأدلة اللازمة التي تورطت جماعة العموري في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة: استدعى العقيد الهوراي بومدين من المغرب لترأس المحاكمة التي تمت بحضور علي منجلي والعقيد صادق وفي ليلة 15 إلى 16 مارس 1959م ثم إعدام العقيد محمد لعموري ونواورة والراندين عواشرية ومصطفى لكلل." (1)

"محمد ربي أورد أن تحريات بن طوبال توصلت إلى معرفة تورط عبد الحفيظ بوصوف في المؤامرة. غير أن التقرير الذي قدمه للحكومة غض الطرف عن هذا الدور. أما الدور السلبي الذي لعبته مصر في مؤامرة العموري فقد أورده بن طوبال في مذكراته مؤكدا دوافع الرئيس جمال عبد الناصر الرامية آنذاك للاستعمال لعموري وجماعته من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة لعدم ثقته في الرئيس فرحات عباس الذي أبدي باسم الثورة الجزائرية ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و29 أبريل 1958م، حيث اتفقت الأحزاب المغاربية (جبهة التحرير الوطني) حزب الاستقلال والدستور الجديد، على تشكيل جبهة موحدة وذلك ما لم يرض الرئيس عبد الناصر." (2)

(1) حميد عبد القادر عباس، المرجع السابق، ص 206.

(2) مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للثورة، السنة 2، العدد 2، 1955م، ص 7.

ب - ظروف عسكرية:

"تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجية وصعبة للغاية فسنة 1958م وبعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في تسيير العمليات العسكرية في الجزائر فسواء في الداخل أو الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي وفرق "الأمن" بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية وقد الإرهاق في الداخل من جراء الإستراتيجية العسكرية الديغولية وبدأ الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص.

وفي هذا السياق تلقت قوات جيش التحرير خسائر فادحة في الأرواح سواء في المعارك والاشتباكات داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة-خط شال وموريس-فخلال سنتي 1958 و1959م كان 80 بالمائة من عناصر جيش التحرير الوطني يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة خلال اختراق خط موريس". (1)

"ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لحظ موريس على الثورة فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى منذ جانفي 1958م ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية وبذلك تبدأ "معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة وقد شهدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها من خط "الموت" موريس فمثلا استشهد في يوم 26 فيفري 1958م إلى 255 جنديا مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط وفي 27 فيفري 1958م استشهد 100 جندي مقابل جندي فرنسي واحد فقط وستكلف الحركة من خط موريس جيش التحرير الوطني بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أبريل 1958م إلى 03 ماي 1958م" (2).

(1) محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة، مرجع سابق، ص 90.

(2) مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 24، تشرين الثاني، نوفمبر، 2002م، ص 9.

" استشهد 620 جندي جزائري واستيلاء الجيش الفرنسي على 646 قطعة سلاح وستختفي هذه المعركة بحصيلة ثقيلة قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية ستة آلاف شهيد وأربعة آلاف قطعة سلاح وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب.

" انطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لها المأزق. ولهذا الغرض أنشأت لجنة العمليات العسكرية بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيق لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957م القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا كبيرا وفرت الحدود الجزائرية المغربية. وأما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد وبتواجد على الحدود الجزائرية التونسية وقد فشل في إدارته رفقة مساعديه فشلا ذريعا مما أدى إلى تآزم الوضع على الحدود الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية. "(1)

" ولقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير وهذا لعدة أسباب كان على رأسها إقدام كريم بلقاسم على باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني على الحدود وتعيينه للرائد أيدير مسؤولا على الحدود هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف جيش التحرير الوطني وعلى الحدود وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده ومن والاه من قادة الثورة بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخائفة التي كانت تعاني منها الثورة وفي مقدمتها مشكل التسليح وكل هذا أدى بالقيادة الناقدين في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم، بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود تطبيقا لأوامر سالان الذي أصدر أوامر تقتضي بحق من هنا جاءت أوامر للطيران". (2)

(1) محمد العربي الزيزي، مرجع سابق، ص 91.

(2) نفسه، ص 94.

الحربي الفرنسي لمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت لاستشهاد 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـ 130 جريح.

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة: 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني المغرب الأقصى. (1)

ج - ظروف اجتماعية:

"- تجمع مختلف المصادر المطلعة عليها على أن وضعية الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة كانت جد سيئة سواء بالداخل أو على الحدود (نونس، المغرب الأقصى). في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد فرحات عباس يوم 20 جوان 1954 إلى أن تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية لمطالب المستعجلة للشعب ولمطالب جيش التحرير الوطني.

- "ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين قصد عزلهم عن جيش التحرير الوطني ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة 73 محتشد في حين كانت المناطق المحرمة تشكل ثلثي 2/3 مساحة الولاية الثالثة مناطق عديدة من جراء ذلك خصوصا الفقيرة منها. (1)

- "كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن تم إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب الذي يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه ولقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تلخص في مشروع قسنطينة 1958م والذي كان هدفه خلق طبقة بورجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي" (2).

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 92.

(2) نفسه، ص 92.

- كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة التي شرع في إنشائها منذ سنة 1955م وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958م. فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة الإذاعة والسينما وسعت هذه المصالح إلى تثبيت عزائم الشباب ونزع اليأس منهم بالقوة ثم بالتحدث لهم عن "خط الموت" على الحدود وعن كثرة الأسلحة والذخيرة ثم محاولة صرف اهتماماتهم عن الثورة بوسائل مختلفة كالرياضة ودفع بعض الآخر نحو الانحراف كشرب الخمر وغيرها وذلك من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي يعتبر نحر الثورة الجزائرية" (1)

2 - ظروف خارجية:

"كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة للجمهورية الجزائرية والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي تونس والمغرب الأقصى بإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدواوين أديا إلى تزايد التصعيد في المغرب العربي حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 08 فيفري 1958م بقنبلة ساقية سيدي يوسف وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري ويعد هذا الهجوم مؤشر التزايد للضغط في المغرب العربي فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطق وتحديدًا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بحث فكرة ندوة مغاربية والتي ستعقد بطنجة المغربية بين 27 و 29 أفريل 1958م" (2).

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 93.

(2) نفسه، ص 94.

- " هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل الصراع الجزائري الفرنسي كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعي للشعب الجزائري وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية. ولقد شكل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما دفعا لمحاولتها احتواء الثورة الجزائرية وهذا ما تجسد فعلا في ضغوط سياسية ونصائح للركون إلى المفاوضات. - عودة ديغول على السلطة إثر أحداث 13 ماي 1958م بالجزائر التي تعتبر حدث خارجي هام وقد تمثل في محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا لفترة غن ينتزع منها المبادرة لهذا فقد اقترح أعرمان في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية كخطة دبلوماسية. "(1)

"- أما فيما يخص الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة هي:

- الأحداث الهامة التي شهدتها العالم العربي عموما فقد جاء في رسالة بعثها السيد فرحات عباس قبل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر حد فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في أرجاء الوطن العربي.

ففي المغرب العربي وعلى اثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958م حدث تعاطف كبير من الشعبين التونسي والجزائري وعموما فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشأت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وهذا منذ ربيع 1958م هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع توجتها تقارير إضافية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وتناولت الوضع الداخلي والدولي واتفق أغلبها على الظروف الدولية بالخصوص جد مواتية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. "(2)

(1) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 93.

(2) دباسي إلهام هدى، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1954-1962م، قسم العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة.

تبسة أضروحة نيل شهادة ليسانس، إشراف، فريد نصر اش، ص 78.

المبحث الثاني : تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

لقد أدركت جبهة التحرير الوطني الخطر المتزايد أمام ضغط الجيش الفرنسي على الشعب الجزائري في معركة الإستفتاء، وتخوفاً من استسلام المدنيين الجزائريين الذين عانوا من الضغط أعلنت جبهة التحرير الوطني عن تشكيل حكومة مؤقتة.

1- تأسيسها:

"أقر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية بالقاهرة سنة 1957م مبدأ إنشاء حكومة مؤقتة، وخوض إلى لجنة التنسيق والتنفيذ صلاحية الإعلان عن تأسيسها. فقد بدأ قادة الثورة يفكرون في تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر، ودافع عمر أعران على هذه الفكرة في تقرير قدمه للجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 17 أبريل 1957م، حيث قال في تقريره: "لكي لا نتجاوزنا الأحداث يجب تشكيل حكومة نستطيع بواسطتها دعم الاتصالات بالحكومات الأجنبية، ودعم شرعية الثورة في المحافل الدولية". (1)

" وذلك أن تشكيل هذه الحكومة ضروري لأنه بدونها ستظل جبهة التحرير الوطني في نظر الرأي العام الدولي مجرد حركة تمرد في حين أن القضية الجزائرية أصبحت مشكلة دولية وبعد تشاور جبهة التحرير مع حكومتي تونس والمغرب الأقصى في مؤتمر طنجة، قررت الجبهة تأليف حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية وذلك في الفترة ما بين 27 و30 أبريل 1958م حيث تولى عبد الحميد مهري في اليوم الأول من الأشغال إثارة الموضوع كاحتمال قريب وأثنى عليه أحمد بومنجل موضحاً أن تطور الحرب يستوجب تكوين حكومة وبدأت الاتصالات بالدول العربية والدول الشقيقة للحصول على اعتراف بها" (2).

(1) على زغود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر والإشهار، الجزائر، 2004م، ص 43.

(2) محمد عباس، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 252.

"وانطلقت الجملة التمهيدية للإعلان عن الحكومة المؤقتة ودشنها الثاني كريم بلقاسم ومحمود الشريف بحديث لصحيفة المجاهد، عدد 07 ماي 1958م. أجاب فيها عن أسباب تشكيل الحكومة المؤقتة بالقول: "إن أسباب ذلك عديدة منها تلبية رغبة الشعب الجزائري الذي عبر عن ذلك أكثر من مرة، وتجسد وجود الأمة والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر بعد أربع سنوات من الحرب". (1)

"وقررت جبهة التحرير الوطني في 19 سبتمبر 1958م الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفندق الكنتال. وذلك بحضور الصحافة الدولية ودعم الحكومة المصرية، إلا أن أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجهين بالقاهرة لم يحضروا الإعلان تشكيل الحكومة، وأوضحت الحكومة الجديدة بأن مقرها النهائي سيكون على أرض الجزائر. وحتى يتحقق الفرح بالاستقلال يقيم الوزراء في عواصم الدول الشقيقة، وتبدأ مباشرة مهامها على الساعة الواحدة بتوقيت الجزائر برئاسة فرحات عباس⁹. وقد استطاعت هذه الحكومة تحقيق الكثير من أهدافها خاصة في الميدان العسكري والتسليح والدبلوماسية. وسارعت الدول بالاعتراف بها، وهناك ستة دول اعترفت بها من بدايتها: باكستان، ليبيا، العراق، اليمن، تونس، ثم توالى اعتراف الدول بالحكومة المؤقتة التي ازداد نشاطها وتنوعت اختصاصات أعضائها". (2)

" كما أعطى تشكيلها للثوار دافعا معنويا، ذلك أن الجزائر أصبحت تتمتع بالصفة الدولية، وبصورة رسمية ونستطيع أن تمارس نشاطها العسكري والسياسي في أرض الوطن والمحيط الدولي على أساس أن لها حكومة شرعية، وبذلك نفت الإدعاء الفرنسي القائل بأن الجزائر جزء من فرنسا أو أنها ولاية من ولايات فرنسا". (3)

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، المصدر السابق، ص 193.

(2) علي ز غنود، المرجع السابق، ص 44.

فرحات عباس⁹: ولد فرحات عباس مكي بن السعيد عباس يوم 24 أوت 1899م بدوار الشحنة ببندية الطاهير ولاية جيجل من أسرة فلاحيّة صغيرة وهو ابن قائد سعيد بن أحمد عباس وأمه معزة عاشوراء بنت علي التي امتازت بالشجاعة والتواضع وحبها لأولادها فكانت الأم المثالية له والتي تعلم منها التواضع وحب الفقراء. وتكونت أسرة فرحات عباس من خمسة ذكور وسبع بنات، كما نجد فرحات عباس قد ناضل إلى جانب زعماء مغربيين ضمن جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية. أنظر: الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص 227.

(3) صالح لميش، مصر وثورة التحرير الوطني، رسالة لنيل شهادة الماجستير في المعاصر، إشراف خليل عبد الحميد عبد العالي، جامعة الاسكندرية، 1988م، ص 75.

أ - تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الأولى:

"تألفت هذه الحكومة من طبقتين*، الطبقة الأولى: وهي صاحبة القرار وتضم: كريم بالقاسم وبين طوبال، وبصوف، وباقي الأعضاء المسؤولون أمامهم بما فيهم رئيسها. وقد سعت هذه الحكومة إلى تنظيم الصفوف وتوحيد الكلمة ورفض أنصاف الحلول للقضية الجزائرية، من ذلك رفضها على لسان رئيسها فرحات عباس عرض ديغول الذي أطلق عليهم سلم الشجعان وقسوته على أساس أنه دعوى للاستسلام والهزيمة، وربما كان عامل الثقة غير المتوفر في الجانب الفرنسي وراء رفض الحكومة المؤقتة." (1)

"كان إنشاء الحكومة المؤقتة إيجابيا لحرب التحرير في الساحة الدولية لأنه وفر الأداة اللازمة للعمل الدبلوماسي لكنه لم يغير شيئا بالنسبة للباقي، وفي مقدمة الباقي الانقسامات التي ميزت عهد العقلاء الثلاثة** وقد سارت الأمور على مستوى القيادة نحو التفاقم إلى درجة أصبحت فيها الحكومة جسدا بلا روح وعاجزة عن الفعل والمبادرة طيلة النصف الأول من 1959م بعد أن اشتدّت الأزمة واتضح أن الحكومة لا تشكل القيادة وبالتالي فالحركة بدون قيادة فقرّر كريم وزميله تجميد الحكومة واستدعاء القادة العسكريين لاجتماع في تونس بغية حل الأزمة وتعيين قيادة جديدة.

" وبعد تجميد الحكومة تم توزيع العمل، فشكّلت لجنتان إحداهما*** لوضع مشروع برنامج والثانية**** لإعداد مشروع قوانين أساسية للجبهة ولم تظهر صعوبة في تشكيل اللجنتين" (2)

الطبقتين*: فرحات عباس (رئيس)، أحمد بن بلة (نائب)، كريم بالقاسم (نائب وزير الدفاع)، عبد الله بن طوبال (وزير الداخلية)، عبد الحفيظ بوصوف (وزير المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات)، محمود الشريف (وزير التسليح والتصوين)، لامين الدباغين (وزير الداخلية)، عبد الحميد مهري (وزير الشؤون المغاربية)، أحمد فراتيس (وزير المالية)، بن يوسف بن خدة (وزير الشؤون الاجتماعية)، توفيق المدني (وزير التعليم)، أمين خان (كاتب دولة)، عمر أوصديق (كاتب الدولة)، مصطفى استنبولي (كاتب دولة سجين)، محمد بوضياف (سجين)، خيضر محمد (وزير دولة سجين)، رايح بطاط (وزير دولة سجين)، انظر: مصطفى هشموي، جذور نوفمبر 1954م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، ص 146. (انظر الملحق رقم 7)

(1) أزغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 192.

العقلاء الثلاثة**: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، كريم بالقاسم، انظر: صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 436.

*** ضمت هذه اللجنة فرانس قانون، عمر أوصديق، عبد الرزاق شتوف، بن يحي (صالح بلحاج: المصدر السابق، ص 466).

**** شارك فيها بن خدة يوسف، مبروك بلحسن، لامين خان، محمد يحيوي، المصدر نفسه، ص 466.

(2) صالح لميش، المرجع السابق، ص 74.

ب - تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الثانية:

"أقر المجلس الوطني للثورة بطرابلس العرب عن إنشاء الحكومة المؤقتة الثانية. وقد شكلت هذه الحكومة برئاسة فرحات عباس وبقية الأعضاء المذكورين سابقاً والملاحظ هو تقلص عدد الوزراء فيها من 19 إلى 13 وزارة، ودامت هذه الحكومة من 18 جوان 1960م إلى 08 أوت 1961م، وتتلخص مهام هذه الحكومة في تحديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعانات المادية والسياسية والدبلوماسية لإضعاف الموقف الدولي الفرنسي. - أكد المجلس الوطني للثورة مسألة الحل التفاوضي على أساس حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره والحفاظ على وحدة التراب الوطني بما فيه الصحراء ووحدة الشعب الجزائري، وكلفت الحكومة المؤقتة بتطبيق هذه القرارات. - والملاحظ أن الحكومة المؤقتة الثانية تكونت في جو زاد فيه الخلاف بين رجالات الثورة الجزائرية." (1)

ج - تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية الثالثة :

"وفي هذه الفترة حدثت تطورات عديدة على صعيد التنظيم الداخلي للثورة. حيث عقد المجلس الوطني لثورة الجزائرية اجتماعاً له في مدينة طرابلس في الفترة الممتدة من 19 إلى 27 أوت 1961م، وأصدر في نهاية اجتماعه بيان ختامياً أنهى فيه مهمته وأعاد تنظيم الحكومة وأوكل إليها متابعة الصراع السياسي، وهكذا حل يوسف بن خدة محل الرئيس فرحات عباس في رئاسة الحكومة المؤقتة الجزائرية وقد كان أشد تصلب من سلفه وقد فسرا الجانب الفرنسي هذا تعديل الوزاري على اتجاه نحو التشدد وذلك بعد يأس الجزائريين من التفاوض مع الفرنسيين، وكان وراء الموقف الجزائري الالتزام الجماعي لأعضاء الجبهة بقرار مؤتمر وادي الصومام والذي لم يكن في وسع أحد منهم الخروج عليها." (2)

الأعضاء المذكورين سابقاً: فرحات عباس (رئيس)، أحمد بن بلم (نائب)، كريم بالقاسم (نائب وزير الدفاع)، عبد الله بن طويل (وزير الداخلية)، عبد الحفيظ بوصوف (وزير المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات)، محمد بوضياف (سجين)، الأخضر بن طويل (وزير الداخلية وفدرالية فرنسا)، عبد الحميد مهري (وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية)، أحمد فرانسيس (وزير الدولة)، راجح بيطوط (وزير الدولة)، آيت أحمد (وزير الدولة)، محمد يزيد (وزير الاعلام)، أنظر اسماعيل ديش، السياسة العربية والمواقف الثورية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 250. (انظر الملحق رقم 8)

(1) علي زغود، المرجع السابق، ص 86

(2) بسام العسلي، مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 583.

الفصل الثاني:

تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة

"وقد واصلت الحكومة الثالثة* المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس إلى أن يتم اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر، وقد ركزت الحكومة المؤقتة على هدف الاستقلال وتقرير المصير، منذ بدايتها حيث أنها هي الضامنة والمؤمنة على مصالح الشعب الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية." (1)

2 - سياسة الحكومة المؤقتة الجزائرية:

"لقد اتبعت الحكومة المؤقتة مجموعة من الأسس أهمها:

- الوفاء للماضي، فرغم احتلال الفرنسيين للجزائر سنة 1830م، ومحوهم للدولة الجزائرية، فإن هذه الدولة تبقى ذكرى استطاع الثوار بعثها من خلال الحكومة الجديدة.
- تعهد الحكومة أمام الشعب الجزائري بتحقيق الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.
- وضعها أسس المفاوضات مع فرنسا التي تتلخص في حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.

- الإيمان بالوحدة الفدرالية المغربية وبالعروبة الجزائرية بدليل إشارتها أن للجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي وبأن معركة التحرر مطلب يخلو من التعصب الديني الذي كانت تشير إليه فرنسا وربما كانت الحكومة المؤقتة تحاول نفي ذلك حتى تكسب تعاطف الرأي العام الدولي." (2)

أعضاء الحكومة الثالثة* بن خدة يوسف (رئيس)، أحمد بن بله (نائب رئيس)، كريم بالقاسم (نائب رئيس)، محمد بوضياف (نائب رئيس)، آيت أحمد (وزير الدولة)، عبد الله بن طويال (وزير الدولة)، رابح بيطاط (وزير الدولة)، خيضر محمد (وزير الدولة)، محمد سعيد (وزير الدولة)، عبد الحفيظ بوضوف (وزير التسليح والاتصالات)، سعد حطاب (وزير الخارجية)، محمد يزيد (وزير الاعلام).
انظر: عمار ملاح، المرحلة الانتقالية لثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1954م، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1962م ص 143. (انظر الملحق رقم 9).

(1) مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 585.

(2) نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م، ص 201.

"- تحديد سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقلية الأوربية وذلك بتعهد الحكومة الجزائرية الجديدة بمنحهم حق المواطنة وكل الضمانات الأساسية لمصالحهم المشروعة إذا رغبوا بأن يبقوا كفرنسيين فسيكون نظامهم نفس نظام الأجانب المعمول به في جميع أقطار العالم المتحضر.

- أما عن العلاقات بين الجزائر في حالة استقلالها وفرنسا فإن الحكومة الجديدة أوضحت أنها ستقوم على أساس المساواة ليس مع فرنسا فحسب بل مع كافة دول العالم وذلك لقطع دابر كل ظل لتسلط العسكري والسياسي والاقتصادي، كما أعلنت الحكومة المؤقتة عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان واتفاقيات الناصرة بأسرى العرب، وهذه المواقف التي عبرت عنها الحكومة المؤقتة الجزائرية تعتبر القاعدة الأساسية لهذه الحكومة في الميدان الدولي." (1)

3 - أهداف الحكومة المؤقتة الجزائرية:

"لقد أنشأت الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق أهداف محددة وواضحة تمثلت فيما يلي:

1- إدراج تأسيس الحكومة المؤقتة ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة برعاية الجنرال ديغول التي تصب في اتجاهين وبشكل متوازن على المستويين السياسي وعلى الصعيد الداخلي والخارجي.

2- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال.

3- مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية وهو ما عبر عنه أوعمران للجنة التنسيق والتنفيذ في تقريره إلى اللجنة ذاتها حيث ألح عن ضرورة التعجل بالإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية." (2)

(1) أحمد نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص 202.

(2) محمد العربي الزبير، كتاب مرجعي عن الثورة الجزائرية، ص 98.

4 - "أما الهدف الذي أنشأت من أجله الحكومة المؤقتة ومهمتها فيلخصها السيد أحمد توفيق المدني في قوله: "...المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوضات الجزائرية موجودة وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة*... والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الاستقلال وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي، والتهيئة لهذا العمل". (1)

5 - "كما يتضح أيضا الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة، في الرسالة التي وجهتها الحكومة عادة تشكيلها للرئيس جمال عبد الناصر، والتي جاء فيها: "إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو عمل علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت بها الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام. وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر الحالي حول دستور الفرنسي الجديد... وتضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنها لاتحد أمامه ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية" (2).

* يقصد بها الشروط التي تحدت في بيان أول نوفمبر والتي أقرها مؤتمر الصومام 1956م (انظر، زغدي محمد

لحسن، المرجع السابق، ص 228).

(1) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م - 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 273.

(2) أزغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 190.

4 - الخلاف بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة الجزائرية:

" لقد أحدث صدور قرار إقامة هيئة الأركان ردود فعل متباينة، فأحمد بن بله الذي كان متواجدا بطرابلس، ما إن علم بهذا القرار حتى وصفه بالخطير، وليس من الممكن له الموافقة عليه بأي حال من الأحوال، كما أن هيئة الأركان العامة صرحت بأن هذا العزل غير قانوني، معتبرة أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لاتخاذ قرار من هذا النوع." (1)

- "ولقد كان تعيين يوسف بن خدة رئيسا من شأنه أن يبعده عن قيادة الأركان^٥ التي كان قريبا منها في البداية من خلال اتفاقه وإياها حول ضرورة إنشاء قيادة جديدة للجبهة فوق الحكومة المؤقتة، وقد تعمقت الأزمة بين هيئة الأركان العامة والحكومة نتيجة إخفاق الأولى في تحقيق مشروعها الرامي إلى إنشاء قيادة جديدة يحل العقيد هواري بومدين^٦ وبعض نوابه مكانة متفوقة فيها، وتمكنها من ضمان التحكم في القوات المسلحة بكاملها، الداخلية والخارجية معا.

- "وبهذا واصلت هيئة الأركان معارضتها للحكومة المؤقتة في خريف 1961م، أمام التمرد الذي أعلنه صراحة هيئة الأركان العامة ضد الحكومة المؤقتة، لم يتمكن بن خدة وزرائه من التصدي كفريق موحد للعقيد هواري بومدين ونوابه واتخاذ إجراءات رادعة ضده، اتسم موقف الحكومة آنذاك بالتردد، مقتصرًا على محاولات كانت إلى المناورات أقرب منها إلى المقاومة الفعلية والسبب الرئيسي لانعدام المبادرة المؤثرة من الحكومة في تلك الفترة هو انقساماتها الداخلية والحسابات الشخصية لأعضائها، إلى غاية جانفي 1962م، لم يكن أعضاء الحكومة الأساسيين متفقون على رد موحد لمواجهة الهيئة." (2)

(1) علي هارون، خيبة الإنطلاق، فتنة أوصيف، 1962م، ترجمة الصادق عماري، أمال فلاح، مراجعة، مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003م، ص 138.

قيادة الأركان^٥ يتم إنشاؤها بقرار من المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس بين (16/12/1956 و 01/18/1960م) بعد إلغاء هيتين الأركان الشرقية والغربية ووزارة القوات المسلحة. وبذلك أنشئت الهيئة المسماة قيادة الأركان العامة على رأسها هواري بومدين الذي اختار ثلاث نواب له من ضباط جيش التحرير المقيمين بالخارج قائد أحمد المدعو كوماننوا سليمان، والتراند علي منجلي والتراند عز الدين، وكانت قيادة الأركان العامة تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب، وبالتالي فالجيش تابع لسلطة المنينة، انظر صالح بالحاج، المصدر نفسه، ص 285.

هواري بومدين: اسمه الحقيقي بوخروية محمد، تتلمذ بمدرسة الكتابة بقسنطينة في نوفمبر 1954م كان طالب بالأزهر، وأصبح أحد نواب عبد الحفيظ بوصوف ثم قائد الولاية الخامسة في أوت 1957م، وكان مسؤولا عن قيادة العمليات العسكرية الغربية من 1958-1959م، ثم قائد لهيئة الأركان العامة 1960-1962م، كما تولى رئاسة الجمهورية 1976م، إلى وفاته 1978م. (2) صالح بالحاج، نفسه، ص 503.

المبحث الثالث: تدويل القضية الجزائرية:

"خلال سنة 1956م، حدثت تطورات كبيرة كانت انعكاسا لمسار الثورة الجزائرية وتنامي تأثيرها محليا وعلى المستوى الجهوي، وحتى على المستوى الدولي فعلى المستوى المحلي، انعقد مؤتمر الصومام الذي أصدر قرارات مهمة تتعلق بتطوير الكفاح المسلح، كما أقر برنامج سياسي للثورة وهو الوثيقة المعروفة بميثاق الصومام أما التطور الذي حدث على المستوى الجهوي فإنه يتمثل في حصول المغرب وتونس على استقلالهما وتأثير ذلك على الثورة الجزائرية والتطور الذي حدث على مستوى الإقليمي والدولي خلال هذه السنة يتمثل في العدوان الثلاثي الذي شنته كل من فرنسا وانجلترا بالتعاون مع إسرائيل ضد مصر. "(1)

" - وما تجدر الإشارة إليه أن الحكومة العربية واجهت في سبيل تدويل القضية الجزائرية، مصاعب وأخطار بالغة خاصة إذا علمنا أن العدوان البريطاني الفرنسي اليهودي على مصر 20 أكتوبر 1956م، لم يكن يستهدف احتلال قناة السويس بقدر ما كان يستهدف القضاء على جمال عبد الناصر والحكم والتحرر معه ومن ثم ييسط نفوذا استعماريين يؤدي إلى قطع الصلة بين جزئي الأمة العربية، ويمنح المساعدات، الذي اشتهرت الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذها للثوار في الجزائر. "(2)

"- وكانوا يريدون من وراء احتلال مصر وإذا الثورة الجزائرية في مدها وبالتالي خنقها والقضاء عليها.

(1) جمال قنار، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية دبلوماسية ع ب و، مجلة ذاكرة، ع 4، 1996م، ص 18.

(2) أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، ط 1، دار العلم للملايين، لبنان، 1958م، ص 767.

- ولقد أوجد هذه العوامل المختلفة مناخا ملائما لمناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. كما اعتبرت جبهة التحرير الوطني الدورة الحادية عشر الأمم المتحدة (سبتمبر 1956، أبريل 1957م) دورة حاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية ففيها سوف تتم مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة الماضية (انظر الملحق رقم 10)، وتعلق أهمية كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها فالمناخ العام المعادي للإستعمار الذي ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة خاصة بعد العدوان ضد مصر وشجعت الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاؤل كبير لدى جبهة التحرير الوطني". (1)

"على مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني ويوم 12 نوفمبر 1956م، مذكرة الرئيس الدورة دعم بها طلب تسجيل القضية في جدول أعمال الدورة الذي تقدمت به مجموعة الدورة الإفريقية.

وعندما ساء الوضع في حرب الجزائر، تقدمت 17 دولة إفريقية آسيوية في الثاني من أبريل عام 1956م، إلى مجلس الأمن تلتفت انتباهه إلى الوضع الخطير الذي يسود الجزائر، وتحذر من أن الحرب فيها تهديد للسلام والأمن في المنطقة، وصلنا اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان احترام حق تقرير المصير وسائر حقوق الإنسانية والجمهورية الحرة.

وفي اليوم الأول من أكتوبر عام 1956م، كانت العمليات العسكرية مستمرة في الجزائر، وكان يصحبها الكثير من أعمال القمع والتعذيب. قدمت 15 دولة إفريقية وآسيوية بطلب لإدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة الحادية عشر، وقد أدرجت القضية في الجدول، وبحثت بحثا عميقا.

واتخذت الجمعية العامة قرارا جماعيا، أعربت فيه عن أملها في إيجاد حل ديمقراطي سليم عادل، ينطبق على مبادئ لميثاق الأمم المتحدة لكن فرنسا لم تأبه بقرار الأمم المتحدة واستمرت

الحرب في الجزائر" (2)

(1) جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية دبلوماسية، ج 1، مجلة الذاكرة، ص 19.

(2) أحمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية، طبعة إلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، دار

العودة، بيروت، 2005م، ص 18.

وفي يوم 16 من يوليو 1957م، تقدمت 22 دولة أفريقية آسيوية. بطلب إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة الثانية عشر، وقد أدرج الموضوع فعلا ودرست القضية من جميع نواحيها اتخذت الجمعية قرارا أعرب عن القلق الخطير الناجم عن الوضع في الجزائر وأبد الرغبة في إجراء محادثات يروح من التعاون الفعال تستهدف الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، وتجاهلت فرنسا من جديد هذا القرار واستمرت الحرب في الجزائر ملتهبة.

في 16 من يوليو 1958م تقدمت من جديد 24 دولة أفريقية وآسيوية وقد تأثرت بالتطورات المؤلمة في الجزائر بطلب إدراج القضية في جدول أعمال الدورة الثالثة عشر (انظر الملحق رقم 11)، وقد أدرج الموضوع وتقدمت سبع عشر دولة، مشروع اقتراح يشير إلى حق الشعب الجزائري في الاستقلال وإلى استعداد حكومة الجزائر المؤقتة للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية وحث الفريقين على الوصول إلى تسوية عن طريق التفاوض. لكن فرنسا لم تتقدم بأية خطة جديدة." (1)

"وظابت 25 دولة أفريقية آسيوية في 4 يوليو 1959م، في محاولة لوضع حد للحرب الاستعمارية في الجزائر، وقد أدرجت فعلا ودرست القضية دراسة وافية، قدم إلى الجمعية العامة مشروع آخر أكثر اعتدالا وهذوا، لكنه هزم واستمرت الحرب في شدتها. وفي شهر ديسمبر 1960م، اتفقت المجموعة الإفريقية الآسيوية على نص مشروع تضمنت النقاط التالية:

- 1 - الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.
- 2 - تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة، واحترام الوحدة الترابية للجزائر.
- 3 - قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع." (2)

(1) أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص 20.

(2) بسم العسلي، جبهة التحرير الوطني، دار النفائس، لبنان، ط 1، 1984م، ص 171.

4 - " استفتاء في الجزائر، وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والإشراف عليه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه، وقد حظي هذا المشروع على 63 صوت ضد 08 وغياب 27 عن الاقتراع.

"وفي شهر نوفمبر-ديسمبر 1961م، وافقت الجمعية العامة بأغلبية 62 صوت وامتناع 38 عن التصويت مقابل لا شيء على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب من الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة استئناف المفاوضات وذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير، واستقلال الشعب الجزائري في إطار الوحدة الترابية الجزائرية." (1)

المبحث الرابع: الموقف الفرنسي من مسألة تدويل القضية الجزائرية:

"لقد حرص قادة الثورة الجزائرية قبل الإعلان عن ثورة الفاتح نوفمبر على الاهتمام بتدويل القضية الجزائرية وجعلها مسموعة لدى الرأي العام العالمي، وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م، حيث كان من أهم الأهداف الخارجية للثورة.

وبدا يتجسد هذا الهدف وتأخذ القضية الجزائرية طريقها إلى العالمية، مع مشاركة وفد جبهة التحرير الوطني وفي مؤتمر باندونغ الذي انعقد في 24 أبريل 1955م، بمبادرة من المجموعة الأفرو آسيوية التي ناصرت قضية الشعب الجزائري بعدما أدركت عدالتها." (2)
" هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955م موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والصادرة من طرف 14 بلدا⁹ مشاركا في مؤتمر باندونغ، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة" (3).

(1) بسام الصلي، المرجع السابق، ص 172.

(2) عمار قلبي، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار الشبيبة، الجزائر، 1991م، ص 225.

الدول هي: أفغانستان، العربية السعودية، برمايا، مصر، الهند، أنغوليسيا، العراق، إيران، لبنان، باكستان، سوريا، نيلاندا، اليمن. ثم أضيف إلى القائمة ليبيريا بتاريخ 01 أوت 1955م.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962م، منشورات المركز، الجزائر، 1998م، ص 89.

"وقد أكدوا على فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وأشاروا أن هذا الحق سلب من الجزائر وذكروا بتدخل العربية السعودية والأمين العام للجامعة العربية، وأمام هذا رفض مكتب الجمعية العامة في جلسته طلب التسجيل في جدول الأعمال. وتابعت الجمعية العامة دراسة مسألة التسجيل في جلستها 530 طيلة شهر سبتمبر بحضور وزير الخارجية الفرنسية "أنطوان بينو" الذي راح يذكر بأن الجزائر فرنسية بمقتضى مرسوم 1834م^{٥٥}." (1)

"وأنه لم تكن هناك دولة جزائرية إطلاقاً، وأن جميع الموائيق الدولية الموقعة تقر بأن الجزائر فرنسية وأشار بأن الاختلافات العرقية والديانة لا تبرر الانفصال، وحذر الجمعية العامة من اتخاذ أي قرار يؤدي حسبه إلى اضطرابات، ومما جاء في تصريحه: "إن وجهة نظر بلادي هو أن القرار الذي ستتخذونه يؤدي إلى اضطرابات وأكثر خطورة للأمم المتحدة من فرنسا ذاتها" (2). وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـ 28 صوت ضد 27 صوت وامتنعت 05 دول عن التصويت وعليه فقد رفضت توصية المكتب وسجلت القضية الجزائرية في جدول الأعمال في 30 سبتمبر 1955م، أمام هذا النجاح قررت فرنسا أن لا تشارك في الجمعية العامة إن طرحت القضية الجزائرية وصرح وزير خارجيتها "بينو" أن الحكومة الفرنسية تعتبر كل ذلك باطلاً ولا قيمة لكل التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن، وانسحب الوفد الفرنسي من الجمعية العامة في 01 أكتوبر 1955م" (3).

(1) علي تاليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، أول نوفمبر، العددان 155/156، 1997م، ص 29.

- مرسوم 12 جوان 1834م^{٥٥} يعلن أن تصبح الجزائر جزءاً من الممتلكات الفرنسية.

(2) صمار رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص 96.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957-1958م،

طبعة خاصة، مركز البحث، الجزائر، 2007م، ص 57.

ولم يعد إلا في 25 نوفمبر 1955م. عندما أجلت مناقشة القضية الجزائرية بدعوى أنها ستعمل على تسويتها داخليا، ونجحت حقيقة في سحبها من جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أنها فشلت مع حلفائها في إلغائها من التسجيل نهائيا في جدول أعمال دورات الأمم المتحدة، بحيث بقيت قابلة للنقاش في أي دورة مستقبلية. (1)

"ومع مطلع 1956م واشتداد ضربات الثورة الجزائرية، سارعت فرنسا إلى منح الاستقلال للمغرب الأقصى في 2 مارس 1956م وتونس في 25 مارس من نفس السنة وهذا الانعراج للقضية الجزائرية، كما قامت بإلقاء القبض على قادة الثورة بالخارج، وهذا عن طريق إختطاف الطائرة التي تقل القادة الأربعة (بوضياف بن بله، خيضر، آيت أحمد)، الذين كانوا متوجهين إلى تونس لعقد اجتماع للنظر في القضية الجزائرية بعد اتصالات عديدة بين ممثلي المغرب العربي وممثلي فرنسا، وهذا وقوف أمام المساعي الدبلوماسية الحثيثة للوفد الخارجي الهادفة لإيجاد حل للقضية الجزائرية". (2)

"ونظرا لمساندة مصر للثورة الجزائرية، شاركت فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في 21 أكتوبر 1956م من أجل القضاء على الدعم المصري المادي والمعنوي، إلا أن هذه الأحداث أكدت الصفة الدولية للقضية الجزائرية التي هزت الرأي العام الدولي" (1)، "وأصبحت موضوع اهتمام ونقاش في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية عشر، التي انعقدت في 12 نوفمبر 1956م إلى 08 مارس 1957م". (3)

"وقد أحييت القضية للدراسة أمام اللجنة الأولى التي اجتمعت في 4-13 فيفري 1957م في 17 جلسة، وشاركت فرنسا بفعالية في المناقشة وبتحفظ جدي عن طريق ممثليها بينوه الذي ذكر أولا: "أن فرنسا لم تعترف ولن تعترف إطلاقا بأهلية الأمم المتحدة لدراسة مشكلة اعتبرها القانون الدولي كأمر داخلي". (4)

(1) المجاهد، "القضية الجزائرية للمرة الثالثة"، العدد 11، بتاريخ 01 نوفمبر 1957م، ص 01.

(2) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م، المرجع السابق، ص 152-201.

(3) أرغندي محمد لحسن، مؤتمر الصومام، مرجع السابق، ص 162، 161.

(4) علي تالبيت، المقال السابق، ص 30.

"كما أشار الوفد الفرنسي أن الحكومة الفرنسية قد بدأت مؤخرا ببرنامج واسع للإصلاحات في كامل الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبين أن فرنسا تنتهج سياسة التهدئة زاعما المحافظة على سلامة السكان وممتلكاتهم، حيث قال: "...خاصة تحرير الجزائريين من الإرهاب الذي يعيشون فيه ثم جمع الجماعتين الإسلامية والفرنسية للعيش معا وزيادة ثقتهم المشتركة في فرنسا الأم". وتحقيق هدف هذه السياسة في نظر مرهون بتوقف التدخل الأجنبي والمساعدة للمتمردين"(1)

"وقد نوقش قرار حق تقرير المصير الذي قوبل برفض شديد وقاطع من قبل الوفد الفرنسي، حيث قدم عرض بديل تمثل في وقف إطلاق النار من غير شروط وإجراء انتخابات ثم مفاوضات. وبعد انتهاء المداخلات انتقلت اللجنة الأولى إلى التصويت على مشروع القرار الذي قدمته 18 دولة أفريقية وآسيوية، وذلك في 13 فيفري 1957م، والتي طلبت من خلاله فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين."(2)

"ومشروع قانون الإطار، وذكر بالمقترحات الفرنسية الثلاث: وقف إطلاق النار، الانتخابات، والمفاوضات."(3)

"إلا أن مساعي بينوه في هذه المرة لم يكتب لها النجاح، وكان لخطاب ملك المغرب أثره في تغيير الجو بالجمعية العامة، ففي 10 ديسمبر عقدت وفود الكتلة الإفريقية الآسيوية اجتماعا وافقت أثناءه على مشروع لائحة صادقت عليه الجمعية العامة بالإجماع (80 صوت)، وهي تنص على: "إن الجمعية العامة بعد أن درست القضية الجزائرية وذكرت بقرارها السابق في شأن القضية والصادر في يوم 15 فيفري 1957م."(4)

(1) المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، مرجع السابق، ص 64.

(2) علي تابهيت، المقال السابق، ص 30.

(3) المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، مرجع السابق، ص 100، 101.

(4) علي تابهيت، المقال نفسه، ص 31.

1- "تعبّر عن قلقها لتطورات الوضع بالجزائر.

2- تسجيل عرض الوساطة الذي تقدم به ملك المغرب ورئيس تونس.

3- تعبّر عن أملها في أن تبدأ محادثة في الحال وتستخدم الوسائل الأخرى الودية الكفيلة بإيجاد حل يطابق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها". (1)

وهنا نلاحظ أن رأي الأمم المتحدة في وسيلة التسوية ليس هو الإطار القانوني، وليس هي الانتخابات كما ترغب فرنسا، بل هي المحادثات والتفاوض والوسائل الأخرى الودية التي لا يمكن أن تكون إلا التوسط على أساس أهدافها ومبادئها، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها وحققها في الاستقلال الوطني" (2).

"هذا وقد حاول" بينوه" ومن ورائه الصحافة الفرنسية الرجعية أن تؤول هذا القرار تأويلا منحرفا فرغم أن الأمم المتحدة قد أولت ثقتها لفرنسا مرة أخرى، وأنها شاركت إلى الإطار القانوني بقولها: "الوسائل الأخرى الودية". وهذا منتهى التظليل. وهنا ردت جبهة التحرير قائلة: "إن المعركة الحقيقية ليست هنا وإنما هي في ميدان القتال أما ما كنا نريده من الأمم المتحدة فهو أن تعترف بحقنا الطبيعي لا أن تتولى هي اقتكاه لنا من يد فرنسا... وإن كنا نود أن لو كانت أكثر وضوحا في اعترافها، حتى تسد جميع السبل الملتوية للتأويلات الفرنسية". ولكن وقوف أمريكا وحلفاء فرنسا أمام عمل هيئة الأمم المتحدة للمرة الثالثة، أعاق إيجاد حل مناسب للقضية الجزائرية. واستمرت مناقشتها خلال ست دورات أي من سنة 1955م إلى غاية الدورة السادسة عشر سنة 1962م، التي طالبت بالتفاوض". (3)

(1) علي تايبيت، المقال السابق، ص 31.

(2) المجاهد، "سياسة فرنسا تهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها"، العدد 18، في 15-20 في 1958م، ص 6.

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والدبلوماسية الجزائرية، مرجع السابق، ص 90.

الفصل الثالث

المفاوضات واسترجاع الاستقلال

المبحث الأول: مرحلة ما قبل المفاوضات

المبحث الثاني : المرحلة الأولى من المفاوضات

المبحث الثالث: المرحلة الأخيرة من المفاوضات

المبحث الرابع: اجتماع المجلس الوطني للثورة وإعلان وقف إطلاق النار

المبحث الأول: مرحلة ما قبل المفاوضات:

"لقد كان موقف فرنسا من قيام الثورة هو الرفض التام لإجراء أي اتصال مع من تسميهم بـ"الفلاقة" و"الخارجين عن القانون" والإصرار على أن المفاوضات الوحيدة هي الحرب. وهذا ما صرح به"فرانسوا ميتران" أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان الفرنسي: "إن المفاوضات مع هذا البلد (الجزائر) في هذا المجال ستكون الحرب"⁽¹⁾. وكان هذا الإصرار ناتجا عن اعتقاد الساسة الفرنسيين بأن ما حصل في الجزائر ليس إلا حوادث عارضة سرعان ما يقضي عليها بمنطق القوة والعنف مثلما قضى على حوادث مثلها في السنوات الماضية بالجزائر وغيرها. لكن هذا الإصرار وذلك المنطق سرعان ما اصطدم بالواقع المرير واكتشف الساسة الفرنسيون أن الأمور لم تكن مجرد حوادث عابرة وإنما هي ثورة أصيلة هادفة تسعى إلى تحطيم القيود الاستعمارية وتحرير الشعب من العبودية والاستغلال، وهذا ما دفع فرنسا إلى طرق باب المفاوضات"⁽²⁾.

1 - مرحلة جس النبض:

"كان أول اتصال مباشر بين ممثلي الحكومة الفرنسية وممثلي جبهة التحرير الوطني في جانفي 1956م، عندما اتصل أستاذ الأدب الفرنسي بجامعة الجزائر "أندري ماندوز" بـ"عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" ممثلي الجبهة للتعرف على موقف جبهة التحرير الوطني، ثم انتقل الأستاذ "ماندوز" إلى باريس ليبلغ "منديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسي استعداد الجزائريين للتفاوض على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال"⁽³⁾.

(1) مولود قاسم نايت بالقاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984م، ص110.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المصدر السابق، ص319.

(3) بن يوسف بن خدة، قصة المفاوضات مع الجزائر، أول نوفمبر، عدد خاص، 1987م، ص31.

" وبعد مدة من هذا الاتصال اجتمع "شارلي فيني" و"روني ستيب" بعبان رمضان، فأكد لهم ما قاله الأستاذ "أندري ماندوز" من أن جبهة التحرير على استعداد دائم للتفاوض على قيادة الاستقلال، كما أكد استعدادها لأن توجه وفدا إلى باريس يتألف من عبان رمضان، وزينغود يوسف، ومصطفى بن بولعيد، وأربعة آخرين من أعضائها خارج الجزائر للاجتماع بالممثلين الفرنسيين المعتمدين رسميا من الحكومة الفرنسية بالشروط التالية"(1)

1- أن تطلع جبهة التحرير الوطني مسبقا على أسماء أعضاء الوفد الفرنسي لتتأكد مما إذا كانت لهم الصلاحيات التي تخول لهم إبرام ما قد يتوصلون إليه من اتفاق.

2 - أن تضمن الحكومة الفرنسية أمن أعضاء جبهة التحرير الوطني.

3- أن تمنح لهم جوازات مرور تمكنهم من الخروج والعودة إلى الجزائر دون التعرض لأي خطر فيما إذا فشلت المفاوضات".

"غير أن حكومة "غي مولي" لم تذهب بعيدا في هذه المفاوضات لأنها كانت تسعى من وراء هذه الاتصالات لجس النبض والتعرف على هوية هؤلاء الثوار الذين تجرؤوا وحملوا السلاح ضد فرنسا من جهة، والتعرف على مطالبهم وأهدافهم من جهة أخرى.

بينما جبهة التحرير الوطني كانت جدية في عرضها، ومستعدة للتفاوض على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ، وهذا ما تضمنه بيان أول نوفمبر 1954م.

ونظرا لتباعد وجهات نظر الطرفين توقفت هذه المحاولات الأولى عند هذا الحد."(2)

(1) يحي بوعزيز المصدر السابق، ص 320.

(2) عمار قليل، ملحة الجزائر الجديدة، ج 3، دار البحث، الجزائر، 1991م، ص 186.

2 - لقاءات استطلاعية:

أ - لقاء مولان (25-28 جوان 1960م):

"في يوم 14 جوان 1960م ألقى الجنرال "ديغول" خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك، حيث قال: "إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاض، أعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي لا تزال جارية، ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن آمال المحاربين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلا قراره". (1)

"وقد استجابة الحكومة المؤقتة لخطابه بإرسال مبعوثين هما: محمد بن يحيى، وأحمد بومنجل للتفاوض مع ممثلي حكومة فرنسية.

في 25 جوان 1960م وصل كل من "بومنجل أحمد"، "بن يحيى". إلى باريس وتم نقلهم بطائرة مروحية إلى عمالة مولان ولم يكن لهم أي اتصال مع الصحافة أو أربعة أيام زيارة فقد بقي ممثلو الحكومة الجزائرية لمدة أيام معزولين تماما وفيها تبادلوا الآراء مع المندوبين الفرنسيين "روجي موريس"، كاتب عام للشؤون الجزائرية والجنرال "غاستيناس" وقد تمسك هذان الآخران بخطة ديغول، حيث كان هناك رفض قاطع في التحدث عن أمور أخرى غير وضع السلاح ومصير المقاتلين" (2).

"وأمام هذه المناورات اضطر الوفد الجزائري إلى قطع المحادثات، والعودة إلى تونس وبعد كشف نية المراوغة الفرنسية ذلك أنهما كانت تقوم بمحاولة إيجاد حل لوقت القتال مع قادة الولاية الرابعة، دون علم القيادة المركزية للثورة الممثلة في الحكومة الجزائرية المؤقتة" (3).

(1) يحيى بو عزيز، الصنبر السابق، ص 327.

(2) سعد حطاب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات حطاب، الجزائر، 2007م، ص 117.

(3) رضا مالك، مفاوضات إيفيان ما يبدو منها وما في الكواليس، محاضرة أقيمت بالمدرسة العليا للإدارة بالجزائر صائفة 1999م.

"وفي 04 جويلية أعلن "فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة بأنه لن يذهب إلى باريس ليناقش المسألة الجزائرية تحت شروط تملي فرنسا وصرحت الحكومة المؤقتة أنها ترفض الشروط الفرنسية مبدية استعدادها لإبقاء مبعوثيها إلى باريس إذا اختلت الحكومة محادثات مولان دون الوصول إلى نتيجة" (1). "منذ إخفاق اتصالات مولان لم ترفض جبهة التحرير الوطني أي اتصال وضاعفت من تصريحاتها بصفة خصوصية لكل أولئك الذين كانوا يدعون أنفسهم وسطاء أو مبعوثين خصوصيين من السلطات الفرنسية أو أصدقاء "ديغول" وغيرهم. فقد استقبل "فرحات عباس" عشرات من الرجال أصحاب النوايا الحسنة أو المبعوثين من طرف ديغول وكان لكل وزير جزائري نصيبه السري من التصريحات والمبعوثين الخصوصيين. فكانت الاتصالات السرية الأساسية التي مهدت لبدأ المفاوضات في سويسرا، بمدينة لوسارن" (2).

ب - لقاء لوسارن 20 فيفري 1961م:

"بدأت هذه المفاوضات في مدينة لوسارن يوم 20 فيفري 1961م، وفي مدينة نيوشاتيل يوم 05 مارس، مثل الحكومة المؤقتة فيها الطبيب بولحروف[°] وأحمد بومنجل^{°°}، ومثل رئيس الجمهورية الفرنسية "جورج بومبيدو" و"برونو دولوس" وزير الشؤون السياسية بديوان "لوي جوكس".

في هذا اللقاء، كلف الممثلان الفرنسيان بالاستفسار عن نوايا الجبهة وعما كانت تراه بشأن الحاضر والمستقبل، أي كيفية حل المشكل والأهداف البعيدة المدى فيما يخص العلاقات بين الجزائر المقبلة وفرنسا، حيث صرح "بو مبيدو" و"أحمد بومنجل" و"الطبيب بولحروف" نقلا عن رئيس الجمهورية الفرنسي، فيما يخص الاستقلال وطبيعة العلاقات المقبلة بين البلدين. (3)

(1) حسين سحنون، الاستعمار الفرنسي، ط4، ص501.

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص121.

الطبيب بولحروف[°]: ممثل الجبهة في سويسرا 1958م، ممثل الجبهة في روما في ذلك الوقت (1959-1962م)، من المفاوضين في أيفيان الأولى ولوغران وإيفيان الثانية.
بومنجل أحمد^{°°}: عضو في المجلس الوطني الثورة الجزائرية (1957-1962م)، مدير الشؤون السياسية بوزارة الاعلام.
المرسى الكبير^{°°°}: كان ديغول يريد الاحتفاظ بالمرسى الكبير بوصفها ملكية فرنسا، وتحت سيادتها على غرار جبل طارق بالنسبة إلى بريطانيا.

(3) صالح بالحاج، المصدر السابق، ص356.

"يمكن للجزائر، إذا تقرر مصيرها أن تتحول إلى دولة مستقلة، وفرنسا ليس لها اعتراض على هذا الاستقلال، لكنها حريصة على معرفة العلاقات التي ستربط بين البلدين. وإذا اختارت أغلبية السكان الانفصال، فإن فرنسا ستستخلص النتائج المترتبة على ذلك وسوف تتخذ التدابير اللازمة، بما في ذلك بقاؤها في بعض المناطق لحماية السكان الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين. مجال الدفاع، ستحتفظ مهما كان الأمر بقاعدة المرسى الكبير.

وإذا وقع اختيار سكان الجزائر على المشاركة مع فرنسا، فإن هذه المشاركة تقتضي أن تنظم ضمانات لأوروبي الجزائر، بحيث يكون لهم دون التخلي عن وضعهم الفرنسي في نظر فرنسا، ومشاركة مضمونة في الحياة العامة الجزائرية. فيما يتعلق بالصحراء: قال الجنرال إن فرنسا هي التي أوجدتها واكتسبت السيادة عليها المجال، الصحراوي في راية ينبغي أن يكون موضوعا لاتفاق دولي بين فرنسا والبلدان المحاذية." (1)

"وكان جورج بومبيدو" واضحا في هذه النقطة حيث قال: "الصحراء بحر له بلدان ساحلية الجزائر واحد منها ويجب على فرنسا أن ... هذه البلدان كله". الجزائر زادت أهمية في الإستراتيجية الفرنسية، خاصة بعد تتابع الاكتشافات المنجمية والبتروولية، التي بدأت تعطي نتائجها العملية المربحة، بداية من اكتشاف الغاز[°]، واكتشاف البترول^{°°}، وتوجت الأبحاث باكتشاف البترول بحاسي مسعود^{°°°}، في حقل بمردودية عالية، وبتكاليف انتاجية مشجعة لدخول فرنسا الأسواق العالمية البترولية من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق متطلبات الآلة الصناعية والحربية الفرنسية. ولهذا الغرض بقي "ديغول" مصرا على موقفه الجزائري منقوصة الصحراء، أي فصل الصحراء، وإذا ما تم اختيار الانفصال^{°°°°}." (2)

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 359.

الغاز[°]: اكتشف عام 1954م في جبل سرخة قرب عين صالح.

البترول^{°°}: اكتشف في مارس 1956م بمنطقة اجلي.

°°°: اكتشف البترول بحاسي مسعود في 12 جوان 1956م.

الانفصال^{°°°°}: أول من استخدم عبارة الانفصال هو الجنرال ديغول، عندما تحدث لأول مرة في خطاب 16 سبتمبر 1959م عن تقرير المصير واحتمالات الثلاث الممكنة، وكان المقصود به الاستقلال من دون علاقات متميزة بين البلدين، أي من دون مشاركة بلغة الفرنسيين، وتعاون عند الجزائريين. وفي الفترة الأخيرة اختلفت عبارة فرنسي وبقي الحديث عن الصيغتين الآخرين بوصفهما احتمالين واردين لحل المشكلة الجزائرية نهائيا.

(2) صالح بلحاج، نفسه، ص 359.

هذا الانفصال الذي عرفه "لوي جوكس" في مرحلة المفاوضات بقوله: "هناك انفصال إذا لم يتم قبل الاستقلال تنظيم العلاقات الخاصة مع فرنسا. وفي حالة المشاركة هناك جزائر مستقلة من دون الصحراء أيضا..."

"وكان رد" سعد دحلب" على قضية فصل الصحراء بتصريح صحفي له في 12 مارس 1961م، مع المحامي "بيارستيب" بقوله: "نحن واقعيون ونعرف أن تحديد فترة زمنية بين وقف إطلاق النار والاستفتاء حول حرية تقرير المصير يكون أحد أهداف مفاوضاتنا. وفيما يخص جبهة التحرير الوطني ولا يقبل أن يكون له وجود شرعي. يمكن لاستغلال الصحراء أن يكون مبدأ أساسيا في المفاوضات، غير أن سيادة الجزائر على الصحراء تبقى فوق كل نقاش. وأن احترام وحدة التراب الوطني الجزائري يبقى بالنسبة لنا شرطا لا محيل عنه." (1)

"وامتد هذا اللقاء إلى مدينة نيوشاتيل حيث تم اللقاء بين الوفدين السابقين يوم 05 مارس 1961م، أين قدم "بومبيدو" ومجددا عرض لموقف "ديغول"، الذي لم يتضمن الجديد، إلا فيما يخص العلاقة مع جبهة التحرير، حيث اعترف بأنها تحظى بمقام أعلى من القوى السياسية الأخرى، وذلك بقوله: "نتفاوض بصورة خاصة معكم ولكن من ناحية أخرى سيكون للحكومة محادثات مع آخرين". (2)

وعاد المرسول الفرنسي إلى مسألة وقف القتال، فتحدث عنها "هدنة" يتم على إثرها تحرير الخمسة بالنسبة إلى الصحراء⁵ قال أن مسألة السيادة عليها غير قابلة للنقاش، وما يمكن أن يتم بشأنها الآن هو فقط الجوانب التقنية المتعلقة باستغلال ثرواتها من اطرار ورووس الأموال. وتبقى هذه المسألة هي السبب الأساسي في تأجيل النقاش وعدم التوصل إلى حل في القضية الجزائرية. (3)

(1) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 123.
مشكلة الصحراء⁵: التي تحدث ديغول إلى الدول المجاورة حيث طالب محمد الخامس ووريثه الحسن الثاني من تندوف وطالب بورقيبة الرئيس التونسي بالعمود 233 وهي منطقة نفطية تقع غرب غدامس وبلغ مساحتها حوالي 2530.000 حيث تم لقاء بين الرئيس الفرنسي وبورقيبة في رامبوي، يوم 27 فيفري 1961م، بهذا الشأن.

(2) مجلة المصادر، مالك رضا، مفاوضات ايفيان أو المسيرة الوطنية نحو يوم النصر، عدد 5، 2001م، ص 96.

(3) صالح بالحاج، المصدر السابق، ص 365.

المبحث الثاني: المرحلة الأولى من المفاوضات:

1 - مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961م:

" بعد فشل اللقاءات الأولى من المفاوضات، أعلنت الحكومة الفرنسية بأنها مستعدة لفتح مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وكممثل وحيد للشعب الجزائري، وصدر بيان آخر في تونس يحددان يوم 07 أبريل 1961م بداية المفاوضات، وفي 20 ماي 1961م، أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، يرأسه السيد "لوي جوكس" وزير الشؤون الجزائرية آنذاك مع كل من "برونو دولوس"، "برنارد تريكو" المكلف بالشؤون السياسية، "رولان بيكار" المكلف بالشؤون المالية، "فانساي لاوري"، "كلود شايبي"، "الجزال" جون سيمون، والعقيد "هوبير" أما الوفد الجزائري فكان يرأسه "كريم بلقاسم" نائب الحكومة المؤقتة. وكان هو الآخر يتكون من السادة: سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي منجلي، ورضا مائك، المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري". (1)

"أما الوفد الفرنسي فقد ترأسه "لوي جوكس" وثمانية آخرين.

وهذا يستشف من التقرير المقدم إلى اتخاذ عدة إجراءات في محاولة لتحطيم نفوذ الجبهة أو الاستغناء عنها. (2)

"ولقد تخللت إيفيان الأولى عدة لقاءات رسمية بين الوفدين الفرنسي والجزائري، ففي الاجتماع الأول 20 ماي 1961م اشترط رئيس الوفد الجزائري "كريم بلقاسم" قبول وقف إطلاق النار شرط إطلاق صراح المسجونين السياسيين الجزائريين وقدمت الحكومة الفرنسية ضمانات للانفراج تتمثل في إطلاق صراح 6000 معتقل في ظرف شهر، كما قامت بتحسين وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة الجزائرية المعتقلين في فرنسا بنقلهم من جزيرة إيكس إلى قصر "توركان"، وقررت وقف إطلاق النار لمدة شهر ابتداء من 20 ماي 1961م". (3).

(1) جمعية أول نوفمبر باتنة، (اتفاقية إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد)، المرحلة الانتقالية لثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962م، منشورات المتحف الوطني، 1995م، ص 96.

(2) Mohamed ben yahia , « Rapport au (N R A) », Cuté : dans rédha Malek l'algérie a' Evian, Histoire des négociations Secrètes, 1956-1962, Alger, Ed dahelb, 1955, p113

(3) Malek Redha, L'Algerie a'Evian : Histories des négriations secretes (1956-1962), éditions Dahelb, Alger, 1961, p122

"رغم أن وقف إطلاق لم يرض الحكومة المؤقتة بتونس، لكنهم في الأخير قبلوه تحت ضغوطات الرأي العالمي.

أمل اللقاء الثاني في 23 ماي 1961م، أكد فيه كريم بلقاسم من جديد على ضرورة إطلاق صراح قادة الحكومة المؤقتة الخمسة المسجونين بفرنسا منذ 1956م، وهنا تكلم لأول مرة على استقلال الجزائر، وذلك بواسطة استفتاء تخير فيه الشعب الجزائري بين قبول دولة مستقلة في الداخل والخارج، وكان رد "لوي جوكس"، هو رفض ما تقدم به كريم بلقاسم وطالب بمنح ضمانات للأقلية الأوربية في الجزائر، وضرورة جعل إطلاق النار رسميا وهذا عن طريق اتفاق سياسي.

"لكن في الحقيقة المعارك الجزائرية لم تتوقف بل كانوا على حذر شديد من الاستعمار الفرنسي، لأنه لولا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية أبدا المفاوضات مع قادة جبهة التحرير الوطني وفي 27 ماي كان النقاش يدور حول نقاط هامة تتلخص في هذه الأسئلة: (1)

- "هل الاستقلال يكون استقلالا تاما أم يكون هناك فصل الصحراء الجزائرية؟
- كيف تسير الدولة الجزائرية في المرحلة الانتقالية بين وقف إطلاق النار وتاريخ إجراء الاستفتاء حول الاستقلال؟ ما مصير القواعد العسكرية في الجزائر؟
- وقد كان جواب فرنسا على هذه الأسئلة يتمثل فيما يلي: التحدث فقط على استقلال الشمال أما الصحراء فستكون لها مفاوضات خاصة بعد الاستقلال.
- المرحلة الانتقالية: ستكون بعد تكوين إدارة جزائرية". (2)
- "فكان رد الحكومة المؤقتة الجزائرية على هذه الاقتراحات يتمثل في نقاط هي:
- منح الضمانات لحماية أملاك وأمن المستوطنين الراغبين بالاستقرار بالجزائر.
- إقامة علاقات مع فرنسا في جميع الميادين، فكان رد "لوي جوكس" هو الرفض". (3)

(1) عبد الحميد براهمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1990م، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ص71.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20م، المصدر السابق، ص329.

(3) شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، 1982م، ص180.

"تم تجدد اللقاء يوم 31 ماي تمحور حول موضوع فقط، وهو قضية الصحراء، حيث تطرق الوفد الفرنسي للجانب الجغرافي والتاريخي لمنطقة الصحراء، كما أوضحوا إعانة فرنسا المادية لهذه المنطقة، والتي استفادت منها البلدان المجاورة (تونس، النيجر...)، كما أكدوا أن الصحراء للجميع وليست للجزائر فقط" (1). "وكان رد الحكومة المؤقتة في لقاء 02 و 03 جوان، حيث فصلوا في تاريخ الصحراء قبل 1830م، ويرهنوا أن الصحراء جزائرية مائة في المائة تاريخيا وجغرافيا" (2)، "وهكذا بقيت مشكلة الصحراء مطروحة بدون حل وفي المساء تطرقوا إلى قضية الأقلية الأوربية المستقرة في الجزائر ومصيرها، هل ستبقى بالجنسية الفرنسية أو الجزائرية؟ ففي 06 جوان 1961م أعطى كريم بالقاسم رده حول وضعية الأقلية الأوربية المستقرة في الجزائر، حيث اقترح حرية اختيارهم للجنسية الفرنسية أو الجزائرية؟ وبعد لقاء 08 جوان ولقاء 13 جوان، تأكد عقم هذه المفاوضات الأولى في إيذان حول الاختلافات الكبيرة حول عدة نقاط جوهرية لعل أهمها: وضعية الأقلية الأوربية، وقضية الصحراء ومصيرها" (3).

"وقد تجدد اللقاء في لوغران بفرنسا بين ممثلي الحكومة الفرنسية، وقادة جبهة التحرير الوطني، لكنه فشل أيضا بعد قطع الوفد الجزائري لهذا الاتصال، لئلا يتمسك الطرف الفرنسي بفصل الصحراء عن الشمال، وتأكيد الطرف الجزائري على مبدأ الوحدة الترابية للجزائر" (4).

2 - مفاوضات لوغران 20-28 جويلية 1961م:

أ - بدأ المفاوضات:

"لقد خيم جو التشاؤم على هذه الجولة القصيرة التي تخللتها ستة جلسات عمل، وكان التوتر في الجانبين باديا على المتفاوضين، وفي الجلسات الأولى ظهرت مؤشرات التوجه نحو الفشل فمنهجية العمل التي يقترحها أحد الوفدين لا يجيب عنها الآخر إلا في اليوم التالي. وبقيت الخلافات بكاملها حول المواضيع الأساسية: الطابع التمثيلي للحكومة المؤقتة" (5).

(1) شارل روبرج أجيرون، المصدر السابق ص 180.

(2) عمار قنيل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، ط 1، دار البعث، قسنطينة، ص 210.

(3) سعد نطوب، المصدر السابق، ص 140.

(4) فتحي الدين، عيد النصر والثورة الجزائرية، ط 2، دار المستقبل العربي، مصر، 1984م، ص 529.

(5) يحي بوعزيز، المصدر السابق، ص 338.

"وقف القتال، الأقلية الأوربية، والصحراء على وجه الخصوص. وقد عزم الوفد الجزائري في هذه المفاوضات أن يبذل كل الجهود لإنجاحها. ولذلك تقدم في الجلسات الأولى بمقترحات مضبوطة أساسها الاستعداد التام لبحث كل حل يتعلق بمستقبل الفرنسيين في الجزائر وتحقيق هدنة. والتقليل من العمليات الحربية والفدائية، وكذلك على صدف حكومة الثورة ورغبتها في الوصول إلى حل مشرف، أنها قبلت التفاوض مع الوفد الفرنسي دون أن تعترف فرنسا لها بكونها الممثلة للجزائر وذلك استجابة لرغبة ديغول في تحقيق التعاون بين فرنسا والجزائر". (1)

"وقد كان الوفد الفرنسي في هذه المفاوضات يتهرب من المشاكل الجذرية الحقيقية، وقدم دولا الاحمال في مذكرة خاصة يقوم على أساس تكوين لجان فرعية تبحث كل منهما موضوعا مستقلا بعينه، ولكن الوفد الجزائري رفض هذه الفكرة. وألح على ضرورة إدخال تعديل أساسي في ذلك المخطط، وقد كان الموضوع الأول هو مشكلة الصحراء التي استغرق بحثها ثلاثة جلسات كاملة". (2)

"ومن خلال هذه الجلسات تبين لوفد الجزائر أن فرنسا ما تزال تعتقد أن الصحراء منطقة خارجة عن الجزائر، وهذا يعني أن الفرنسيين مازالوا متشبثين بمسألة الصحراء. وفي 27 جويلية طلب "لوي جوكس" ممثل الوفد الفرنسي من كريم بلقاسم لقاء على انفراد بينهما. حيث طلب لوي جوكس تسوية بعض النقاط وبخاصة ضمانات الأقلية الأوربية. أما كريم بلقاسم ممثل الوفد الجزائري فقرر باسم الوفد عدم التنازل على أي من القضايا الآتية:

- عدم توقف المعارك إلا بعد اتفاق سياسي.
- تطبيق تقرير المصير في كامل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء.
- بالنسبة للمحميات ولاسيما الكبير فيعتبر من تراب الجزائر المتمتع بالسيادة ويجب أن تحدد بشأنه حق إيجار وأجال للجلاء". (3)

(1) عمار جرماني، الحقيقة، مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م، ص 177.

(2) يحي بوعزيز، المصدر السابق، ص 339.

(3) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 397.

ب - إيقاف المفاوضات:

"وفي 28 جويلية، وفي اجتماع أخير، أعلن كريم بنقاسم أنه نظرا لعدم الاتفاق على الوحدة الترابية ينبغي الافتراق وتعليق المفاوضات. وقد تدخل "لوي جوكس" للحيل دون توقف المفاوضات فلاحظ أن غالبية المسائل الأخرى لم يتم التطرف إليها وأكد مرة أخرى بخصوص الصحراء أن السيادة ليست المسألة الرئيسية بالنسبة إلى الفرنسيين مكررا طلبه من أجل مناقشة مجمل القضايا المتصلة بالصحراء، ولكن الوفد الجزائري رفض مواصلة النقاش". (1)

"وانتهت مفاوضات لوغران كسابقها في إيفيان بالفشل. ويرى الوفد الجزائري أن سبب هذا الإخفاق هو الموقف الفرنسي العام من مختلف القضايا الأساسية وفي مقدمتها الصحراء. وحمل المفاوض الفرنسي مسؤولية الفشل في هذه المرة للطرف الجزائري لأنه كان متشددا جدا. تمثلت الحصيلة النهائية الإيجابية لهذه المرحلة من المفاوضات في أنها مكنت الطرفين من التعرف على بعضهما البعض، ومن تحديد مواضع الخلاف بينها، والقيام بعملية جيدة لجس النبض المتبادل وبعد هاتين الجولتين (إيفيان الأولى-لوغران) أصبح كل طرف عارف بنوايا الآخر، ما يريده وما يمكن أن يتخلى عنه أو على العكس من ذلك، ما هو مصيري بالنسبة إليه ولا مجال للأمل في التوصل غلى حل بدون تحقيقه، كما هو الأمر فيما يخص السيادة على الصحراء بالنسبة إلى الجانب الجزائري، في ضوء ذلك عمد الطرفان إلى إدخال التعديلات اللازمة على مواقفهما، لمواصلة السير نحو الاتفاق النهائي". (2)

المبحث الثالث: المرحلة الأخيرة من المفاوضات:

1 - عودة إلى اللقاءات السرية:

بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل الاعتراف بها كطرف رسمي في المفاوضات وممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وكان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيهة بالرسمية محاولة المساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال وتموهمهم عن مبدأ الاستقلال.

(1) عمار صلاح، المصدر السابق، ص 78.

(2) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 398.

أ - لقاء بال الأول 28 أكتوبر 1961م:

تميزت هذه الفترة باتخاذ الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، في طرابلس من 09 إلى 27 أوت 1961م، وتشكيل حكومة جديدة، تم فيها إقصاء "فرحات عباس" ومجيء "بن يوسف بن خدة" رئيسا للحكومة، وتخلي "كريم بلقاسم" عن وزارة الخارجية التي أسندت إلى "سعد دحلب"، هذه إضافة إلى اعتراف "ديغول" بالسيادة الجزائرية على الصحراء، في ندوة صحفية بتاريخ 05 سبتمبر 1961م،⁴⁰⁰ عن تطورات القضية الجزائرية.

"هناك قضية الصحراء لسيا ستنا تقوم على حفظ مصالحنا ومراعاة الواقع... مصالحنا تتمثل في استغلال النفط، والواقع يتمثل في أنه لا يوجد جزائري واحد لا يرى أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر...".⁽¹⁾

"إن هذا التصريح من "ديغول"، دعا الرئيس "بن يوسف بن خدة" في تصريح علني له في تونس يوم 25 أكتوبر 1961م الحكومة الفرنسية للتفاوض مباشرة حول كيفية وشروط الاستقلال والتفاوض.

وبالتالي تم لقاء بال الأول في 28 أكتوبر 1961م، حيث مثل الجبهة في هذا اللقاء السري الذي استمر أكثر من يومين، "محمد بن يحيى"، "رضا مالك"، ومثل الحكومة الفرنسية "برنو دولوس" و"كولود شابي"⁽²⁾. وكان هذا اللقاء الذي تم في إقامة ثانوية بضاحية المدينة، ويمكن اختصار أهم المقترحات الفرنسية فيما يلي:

- التعارض الذي استهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على المصالح الاقتصادية والثقافية والإستراتيجية خاصة في ميدان المحروقات.
- الأقلية الأوربية التي يريد الجانب الفرنسي أن تحقق لها جملة من الامتيازات⁴⁰⁰ (3).

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 400.

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 138.

رضا مالك⁴⁰⁰: ناطق رسمي باسم الوفد الجزائري في المفاوضات 1961-1962م و مدير صحيفة المجاهد من 1958-1962م.

الامتيازات⁴⁰⁰: ازواجية الجنسية حرية تحويل الأموال لفترة معينة، مشاركتها في المجالس المنتخبة بنسبة 10 بالمائة... الخ.

(3) صالح بلحاج، نفسه، ص 403.

- عسكريا الاحتفاظ ببعض المطارات والقواعد، مع الاستمرار لفترة معينة في إجراء التجارب النووية والصاروخية والكيميائية.
- المرحلة الانتقالية التي تتبدى من وقف القتال إلى تسليم السلطة إلى مجلس الوطني التأسيسي المنتخب بعد استفتاء تقرير المصير، وتشرف عليه هيئة تنفيذية متساوية الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع محافظ سام يمثل السيادة الفرنسية خلال هذه الفترة، وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية قوة محلية من زهاء 40 ألف جندي". (1)

" قدم المندوبان الفرنسيان هذه المقترحات "ترضا مالك" و"بن يحي"، وعبر عن رغبة الحكومة الفرنسية في مضاعفة سرعة السير نحو الحل النهائي، إذا كان الفرنسيون يرون أنه من الممكن أن تنتهي المباحثات في أواخر نوفمبر 1961م، وأن يعلن وقف القتال مطلع 1962م" (2)، "وفي نفس الوقت أدلى "سعد أحمد" وزير الخارجية حديثاً لأسبوعية أفريك أكسبورة (التونسية)، التي سألته في قولها: "لقد قلتم في تصريحكم الأخير بأنكم على صعيد التعاون مع فرنسا، وعلى صعيد المكانة التي يمكن أن يحتلها أوربيو الجزائر، بأنكم مستعدون للذهاب بعيدا جداً؟ كان جوابه: "أعتقد بإمكانني القول أن كافة الجزائريين يدركون شيء واحد وهو أنه إذا لاحظنا أن فرنسا قد أدركت بأن الاستقلال أت لاريب فيه، فإنه يجب علينا أن نلاحظ أيضاً أن الجزائريين تداركوا أن فرنسي الجزائر يجب أن يحصلوا على ضمانات تسنح لهم بالعيش باطمئنان في الجزائر وأن على فرنسا واجب المحافظة على روابطهم ومصالحها معا..." وكان هذا بمثابة دفعة قوية للاتصالات السرية التي استأنفت خلال لقاء ثانياً في بال".

ب - لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961م:

"الذي تم بين مندوبين أنفسهم، مندوبي لقاء بال الأول. وكان موضوعه تبليغ إجابات الحكومة المؤقتة على مقترحات التي قدمت في اللقاء الأول، والتي تضمنت بداية تقارب حول العديد من القضايا وكانت باختصار كما يلي" (3):

(1) محمد عباس، الثورة الجزائرية، نصر بلا ثمن، المرجع السابق، ص 710.

(2) صالح بنحاج، المصدر السابق، ص 403.

(3) سعد دحطب، المصدر السابق، ص 262.

- "في مجال النفط: تريد الحكومة المؤقتة أن يكون القانون النفطي من اختصاص الدولة الجزائرية وإسناد الرخص المتعلقة بالتنقيب والاستغلال.

- الأقلية الأوربية: هناك حق الاختيار ورفض الجنسية المزدوجة، حق التجمع موجود لكنه خاضع للرقابة وقبول المشاركة في المجالس، حسب الأهمية العددية" (1)

- "في المجال العسكري: تؤخر قاعدة المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد، وتتوقف التجارب النووية ولا تستعمل القواعد ضد الأفارقة. ويتم إجلاء القوات الفرنسية وفق جدول زمني

- الفترة الانتقالية: لمدة 06 أشهر بين وقف إطلاق النار وإعلان الاستقلال وهيئة مؤقتة يرأسها مسلم لا فرنسي، والموافقة على أن تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية أثناء الفترة الانتقالية" (2).

"وهنا يتضح بداية تقارب في بعض النقاط اثر لقاء بال الثاني، والذي توقف بمغادرة الحكومة المؤقتة، عندما قام السجناء الجزائريون بفرنسا، خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر بإضراب قوي عن الطعام وشارك فيه الخمس، وكانت من نتائجه نقلهم إلى محطة أخيرة. في السجون في قصر بالاليزي" (3).

ج - لقاء دحلب جوكس 09 ديسمبر 1961م:

"جرى هذا اللقاء على مستوى متقدم. لأنه جمع بين كبير المفاوضين الفرنسيين "لوي جوكس" وأبرز المفاوضين الجزائريين وزير الخارجية "سعد دحلب" الذي كان مطاع بملف المفاوضات. رافق الأول "برنو دولوس" والثاني "بن يحي" وكلهما من العناصر المعلقة جيدا على الملف.

"حيث رد "لوي جوكس" على إجابات الحكومة المؤقتة فيما يخص الصحراء فقد ظل ظلها مخيما على هذه المحادثات، كما أصبحت مسألة الاستفتاء معلقة إذا اقترح "لوي جوكس" فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل التوارق الرحل، وقبائل الرقيبات بتند وف" (4)

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 404.

(2) محمد عباس، المرجع السابق، ص 711.

(3) نفسه، ص 712.

(4) صالح بلحاج، نفسه، ص 405.

"وقد حاول "سعد دحلب" أن يجد مخرجاً لمسألة الصحراء إذا اقترح أن تتقدم الهيئة التقنية برأيها للهيئة الجزائرية فيما يخص مد أو رفض رخص التنقيب عن النفط.

أما بالنسبة للأقلية الأوربية في الجزائر، فقد سمح لهم "لوي جوكس" بازواجية الجنسية، وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى، كالشاركة في الإدارة وحرية النقل وضمان مصالحهم فستبقى الجزائر سيدة في قرارها.

وفيما يخص وظيفة الهيئة التنفيذية، فقد طرح "لوي جوكس" فكرة حل الحكومة الجزائرية المؤقتة لكن "سعد دحلب" تمسك بالابقاء عليها لتبقى مرجع في حالة فشل الهيئة التنفيذية" (1). "أما بالنسبة لقاعدة المرسى الكبير وافق "لوي جوكس" على لنظام الأيجار، حيث قدرة المساحة الإجمالية للقاعدة البحرية الجوية 500 كلم، أما المدة التي اقترحها فهي 50 عام، وأكد "سعد دحلب" أنه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار، قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جدية، ووجد طلبه الخاص بالاتصال بالقادة الخمس المعتقلين، فكان جواب "لوي جوكس" بأنها قضية من اختصاصات ديغول، سيكون الرد عليها يوم 12 ديسمبر 1961م". (2)

"وقد تجدد لقاء الرجلان في يوم 23 ديسمبر من نفس العام. وعبرا عن موقف حكوماتهما من مختلف القضايا فقد تم تقليص جديد للهوة الفاصلة بين الطرفين في هذا الاتفاق، سواء بالاتفاق على نقاط أو بتضييق الفجوة بين مواقف متباينة. حيث تمسك "لوي جوكس" بموقفه الخاص بالمندوب العام الفرنسي على رأس الهيئة التنفيذية، واستمر في إلحاحه على الاعتراف بازواجية الجنسية وكذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء، واشترط أن تتابع فرنسا تجاربها النووية والفضائية في الصحراء لمدة تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات. ونفس المدة بالنسبة لاستعمار مطارات بشار، قان، عين بكر، بوفاريك" (3).

سعد دحلب: مدير الأخبار بوزارة الإعلام في الحكومة المؤقتة الأولى (1958-1959م)، أمين عام بوزارة الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية (1960-1961م)، وزير الخارجية الثالثة (1961-1962م)، كبير المفاوضين الجزائريين في جميع المفاوضات.

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 405.

(2) سعد دحلب، المصدر السابق، ص 155.

(3) بن يوسف بن خدة، كتاب حرب الجزائر، اتفاقية إيفيان، ترجمة لحسن وعفان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 34.

ولكن "سعد دحلب" رفض هذه المطالب، واقترح استعمال مطارين في الشمال وثلاث مطارات في الجنوب، وأن تكون مدة الجلاء عن المرسى الكبير بأربعة سنوات وثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي". (1)

"وفي نهاية هذا اللقاء السري سلم الوفد الفرنسي للوفد الجزائري الاقتراحات، على أساس العودة للتفاوض من جديد في بداية 1962م، وبعد هذا اللقاء كلف "كريم بلقاسم" و"الخضر بن طوبال" و"محمد بن يحي" للاتصال بالسجناء الخمسة بالإليزي وإطلاعهم على نتائج اللقاءات والتعرف على وجهات نظرهم حول المرحلة القادمة من المفاوضات". (3)

"وفي 04 فيفري رجعوا بالرد على الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بأن المعتقلين الخمسة يتقون بالحكومة الجزائرية، ويصادفون على ماوصلت إليه هذه المحادثات السرية، وسوف يرسلون إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية وكالة لكي يصوتون باسمهم أثناء انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية". (2)

2 - مفاوضات لي روس (11-18 فيفري 1962م):

"تمت التسوية التي سميت فيما بعد "اتفاقيات إيفيان"، في هذه الجولة التي كانت على غرار الاتصالات السابقة السرية، ولكنها موسعة" (1). "حيث اختار الرئيس الفرنسي "ديغول"، عشيت المرحلة الفاصلة من هذه المفاوضات كل من "روبير بيرون"، وزير الأشغال العمومية، و"جان ديبروي"، الوزير المنتدب للشؤون الصحراوية" (2). "وأرسلت الجبهة وفدا يتكون من أربعة وزراء هم "كريم بلقاسم" رئيسا، و"سعد دحلب" و"الخضر بن طوبال" و"محمد يزيد"، وعشرين خبيرا منهم، "بن يحي" و"رضا مالك"، وعدد من الحراس" (3).

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 406.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 33.

كريم بلقاسم: وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة الأولى 1958م. وزير الشؤون الخارجية ونائب الرئيس في الثانية 1960م. وزير الداخلية في الثالثة أوت 1961م. رئيس الوفد الجزائري في المفاوضات بجميع مراحلها (1961-1962م)، موقع اتفاقيات إيفيان عن الجانب الجزائري.

(3) عتيقة صيف الله، التنظيم المدني والإداري في الجزائر 1954-1962م، أطروحة دكتوراه لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990م، ص 39.

(4) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 35.

"وجرت هذه المفاوضات السرية في شاليه "لي روس"^٥، وكانت رغبة "ديغول" للتوصل إلى اتفاق شامل، ينتهي بالتفاهم حول شروط عقد ندوة رسمية نهائية تتوج بوقف القتال. إذ قبلت الحكومة الفرنسية موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتفهمت رأيها بخصوص وقف إطلاق النار، بحيث لا يمكن أن يتم إلا بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط، وإبرام الاتفاقات السياسية والعسكرية"⁽¹⁾.

"وقد تطرقوا لعدة نقاط أساسية في هذا اللقاء، حيث كان عرض لخريطة الجزائر في أول نوفمبر والحدود التي كانت عليه، أما فيما يخص الأقلية فقد كان ممثلو الحكومة الفرنسية مصرين على ازدواجية الجنسية، لكن الممثلين الجزائريين رفضوا ذلك، وأكدوا على أن الشعب الجزائري عربي مسلم، من المحال أن عدوته فرنسا تصبح مثله، فوافقوا على بقائهم في الجزائر، لكن دون إعطائهم الجنسية الجزائرية، ويتمتعون بالحقوق الجزائرية لمدة ثلاث سنوات وبعدها يختارون أن يصبحوا جزائريين أو فرنسيين. لكن بعد مرور ثلاث سنوات فهم يصبحون أجناب وليس لهم دخل في السيادة الجزائرية، فاضطروا الفرنسيون لقبول هذا الحل الوسط"⁽²⁾.

"أما المرسى الكبير، فطلب ممثلو حكومة فرنسا استنجاهه لمدة 99 سنة وبعد النقاشات الحادة تم الاتفاق على 15 سنة، وفيما يخص التجارب النووية^٥ في الصحراء فقد حددت مدتها بثلاث سنوات. وكذلك استخدم المطارات في الصحراء حددت بثلاث سنوات أيضا، أما الجيش الفرنسي والقدر ب 600 ألف فيتم انسحابه في مدة تتراوح بين 06 أشهر إلى غاية 18 شهر، ثم قلصت المدة إلى غاية 12 شهرا. وبعد هذا الاتفاق المبدئي على كل النصوص العالقة، افترق الوفدان على أن يلتقيا فيما بعد لمواصلة المفاوضات الرسمية، بعد تشاور كل طرف مع حكومته"⁽³⁾.

لي روس^٥: قرية صغيرة تقع بجبال الجورا، لا تبعد إلا قليلا عن الحدود السويسرية مشهورة كمحطة سياحية شتوية.

(1) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص 408.

(2) محمد عباس، ديغول والجزائر، المرجع السابق، ص 263.

(3) صالح بلحاج، نفسه، ص 409.

التجارب النووية^٥: ففي 13 فيفري 1960م أين فجرت أول قنبلة نووية في الصحراء، برقان قدرت قوتها ما بين 60 و 70 ألف طن من وهي أقوى من قنبلة هيروشيما بخمسين مرات. كما تلتها عدة انفجارات أخرى بعين المكان، فكانت الثانية في 01 أبريل 1960م، والثالث في 27 ديسمبر 1960م، والرابعة في 25 أبريل 1961م، والذي سمي "باليربوع الأخضر"، فوصلت إلى قنبلة نووية

فجرت

في

هذه

المنطقة.

T.N.T

فاتصل "ديغول" بـ"لوي جوكس" و"روبير بيرون" هاتفيا وذلك في اليوم الأخير من الندوة وبعد أن استمع لعرضهم قال لهما: "الأمر الأساسي هو الوصول إلى اتفاق يتضمن وقف القتال ثم تقرير المصير، وترك لهم حرية التصرف والمناورة في الجزريات، أما المجلس الوطني للثورة فيعد اجتماعه مع الحكومة المؤقتة بطرابلس، أين قدم "سعد دحلب" ملف المفاوضات السرية والعلانية إلى أعضاء المجلس بصفته مقررا للوفد المفاوض". (1)

"وقد استهل المؤتمر أشغالهم بقراءة متأنية لاتفاقيات إيفيان التي كانت قيادة الأركان قد شنت عليها حملة واسعة النطاق، واصفة إياها بالعمل الخياني. الذي قدم للاستعمار تنازلات بدون مقابل".

وفي الأخير صادف المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مشروع الاتفاق الجزائري الفرنسي في إيفيان، وذلك باجماع ما عدا أربعة أعضاء هم، "هوارى بومدين"، "القايد أحمد"، "علي منجلي" من رئاسة الأركان، والرائد "مختار بويزم" من الولاية الخامسة وهران، كما أقر مشروع الاتفاق وافق عليه المعتقلين بفرنسا، وذلك في رسالة بعثوها إلى "بن يوسف بن خدة" في 15 فيفري 1962م. (2)

3 - مفاوضات إيفيان الثانية (الأخيرة) 19 مارس 1962م:

"استأنفت المفاوضات الأخيرة بصفة رسمية من جديد في 07 مارس 1962م بمدينة إيفيان، وقد ترأس الوفد الجزائري: كريم بلقاسم ومعه لخضر بن طوبال، سعد دحلب، محمد بن يحي، الطيب بولحروف، رضا مالك، الغير مصطفى، والرائد مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني ومن الجانب الفرنسي: روبر بيرون، لوي جوكس، كلود شليب، جان دوبروقلي". (3)

°° وعلى حد تعبير "روبير بيرون" بأن ديغول كان يريد أن تنتهي هذه الندوة أما بالاتفاق النهائي وإما بوقف المفاوضات نهائيا. (1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

القايد أحمد°° يدعى الرائد سليمان، عضو قيادة الأركان العامة (1960-1962م)، من أبرز المعارضين لكريم بلقاسم والحكومة المؤقتة في 1961-1962م.

(2) محمد الواعي، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلانية والرسمية بين قادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، بائنة، ص 271.

(3) عمار قليل، المصدر السابق، ص 215.

بالإضافة إلى برنار تريكو و فانساي لبوري مستشار لقانون في الشؤون الجزائرية والعقيد "ستيفن دي باريس" مستشار عسكري، الناطق الرسمي للوفد الفرنسي "فيليب تيبو" و "بليزان" مكلف بمحاضرة الجلسات. وقد تركزت المباحثات على الفترة الانتقالية وتشكيل المجلس التنفيذي وسلطاته وتكوين قوة الشرطة التي تتولى حفظ الأمن والنظام وتحديد مراحل جلاء القوات الفرنسية، والعفو عن المساجين السياسية وتبادل الأسرى لدى الجانبين". (1)

"وبعد 12 يوما من النقاش الحاد، تم الوصول إلى توقيع وثيقة توقيف القتال في 18 مارس 1962م أين اعترفت فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية وقرروا أن يجري استفتاء عام في الجزائر وفرنسا لبيان ما إذا كانوا يريدون أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا أم لا. وفي 19 مارس تم توقيف القتال رسميا بين القوات العسكرية الفرنسية وجيش التحرير الوطني، وذلك في منتصف النهار في جميع القطر الجزائري". (2).

"وفي تلك الليلة خرج المسجونون الخمسة" أحمد بن بله" ومن معه، ووافقوا على هذه الشروط خاصة وأن الثوار الجزائريين اعتبروا أن اتفاقيات إيفيان خطة مؤقتة يمكن تعديلها فيما بعد. "وبمجرد تكوين الحكومة الجزائرية الشعبية الديمقراطية، بدأت المفاوضات من جديد مع حكومة فرنسا لتغيير الشروط الخاصة بالقواعد العسكرية والمعونات المالية، الاقتصادية، والفنية. وقد تم الاتفاق فيما يخص الفترة الانتقالية على إنشاء "اللجنة التنفيذية الجزائرية المؤقتة" تأخذ على عاتقها شؤون الإدارة وتنظيم الاستفتاء، وتنفيذا لهذا الاتفاق ثم تتصيب المجلس التنفيذي المؤقت ابتداء من 28 مارس على رأسه "عبد الرحمان فارس".

أما إجراء الاستفتاء في الجزائر فقد حدد في شهر جويلية، ويتضمن صيغة سؤال الاستفتاء: "هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا، وفق الشروط المحددة في 19 مارس 1962م؟" (3).

(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 38.

(2) مصطفى طلاس وبسام العسني، المرجع السابق، ص 553.

(3) شارل روبري أجيرون، المصدر السابق، ص 182.

"أما إجراء الاستفتاء في الجزائر فقد حدد في شهر جويلية، ويتضمن صيغة سؤال الاستفتاء: "هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة على أساس التعاون مع فرنسا، وفق الشروط المحددة في 19 مارس 1962م؟"

وقد أجاب الجزائريون بنسبة 99 بالمائة بنعم وفي 03 جويلية اعترف ديغول إلى "اللجنة التنفيذية المؤقتة" أن فرنسا تعترف رسمياً باستقلال الجزائر". (1)

4 - النتائج الإيجابية والسلبية لاتفاقيات إيفيان الأولى والثانية:

أ - النتائج الإيجابية:

"كل ما في اتفاقيات إيفيان إيجابي بصفة عامة، إذا ما تم النظر إليها من زاوية أن الجزائر في نظر التشريعات الفرنسية كانت قطعة من فرنسا على مدى قرن وثلث قرن، وأن انفصالها عن فرنسا واستقلالها لم يكن في مخيلة أحد من الفرنسيين قبل عام 1959م فاتفاقيات إيفيان التي أمضيت في مارس 1962م وصيغت على أساس الاستقلال وهو مكسب عظيم، وقد أضيف إلى هذا الاستقلال كلمة التعاون لتلطيف كلمة الاستقلال في أذهان الفرنسيين خاصة المعارضون للاستقلال والانفصال عن فرنسا". (2)

— "إن كل ما ورد في اتفاقيات إيفيان يخدم مبدأ الاستقلال والتعاون ويسهل تسيير ذلك وفي هذا الميدان ينبغي الإشادة بوقد جبهة التحرير الوطني المفاوضات، لذا لم يترك شاردة ولا واردة إلا وقف عندها وكافح وناضل من أجل جعلها لصالح الشعب الجزائري ووحدة الشعب والاستقلال التام والكامل التي تفانى وفد جبهة التحرير في التمسك به، واضطر أن يقطع المفاوضات أكثر من قوة ليرغم العدو على التسليم بها". وقد أثبت وفد جبهة التحرير الوطني، أنه في مستوى المسؤولية على طاولة المفاوضات كما أثبت جيش التحرير أنه في مستوى المسؤوليات على أرض المعارك الحربية". (3)

(1) جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1962م، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 1989م، ص661.

(2) سلمية خامس، مجلة الراصد، 19 مارس 1962م، مسيرة نحو النصر والتحرير من النير الاستعماري، عدد 02 مارس، أفريل 2002م، ص11.

(3) شارل ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص144.

ب - النتائج السلبية:

- مصير المستوطنين الفرنسيين بعد تقرير المصير، فقد دافعت عنهم الاتفاقيات وحاولت أن توفر لهم بعض الامتيازات لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم بالجزائر.
- التعاون في ميدان المعادن والبتروول والغاز حيث حصل الفرنسيون على امتيازات كثيرة فقد نص الاتفاق على اعتراف الجزائر بكل الحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم والنقل التي منحتها فرنسا طبقا لقانون نفط الجزائر قبل تقرير المصير.
- في ميدان التعاون الثقافي تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم والإعداد الفني والباحثي الذين تحتاج إليهم.
- فيما يخص إعلان الاتفاق عن المسائل العسكرية حصلت فرنسا على عدة امتيازات حيث نصت على أن تمنح الجزائر لفرنسا على سبيل الإيجار بحق استخدام الميناء البحري والجوي في المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد ابتداء من يوم تقرير المصير.
- فيما يخص إنشاء القوة المحلية لحفظ الأمن والنظام نصت على إنشاء قوة للأمن خاصة بالجزائر تخضع لسلطة المجلس التنفيذي تتألف من 60 ألف رجل وتبدأ بـ 40 ألف رجل.
- السماح لفرنسا بمواصلة تجاربها الذرية في قاعدة رقان جنوب أدرار، وسيكون ذلك سبب في تأميم أراضي المعمرين الزراعية عام 1963م عندما أقدمت على إجراء تجربتها النووية الثانية دون أن تحذر الجزائر.
- عدم صياغة نصوص اتفاقيات أيفيان باللغة العربية والاكتفاء فقط بالنص الفرنسي علما بأن اللغة هي إحدى مظاهر السيادة، وهنا يوجه اللوم للوفد المفاوض والحكومة المؤقتة⁽¹⁾.

(1) يحي بوعزيز، المصدر السابق، ص 365-367.

المبحث الرابع: اجتماع المجلس الوطني للثورة و إعلان وقف إطلاق النار:

"اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 22 فيفري إلى 27 فيفري 1962م، لدراسة نص اتفاقيات إيفيان من كل جزئياتها وصادق على مشروع الاتفاق الجزائري الفرنسي وذلك بالإجماع ماعدا أربعة أعضاء هم: العقيد هواري بومدين، قائد أحمد، علي منجلي، الرائد مختار بويزم، كما أقر مشروع الاتفاق ووافق عليهم القادة الخمسة المجتمعون في فرنسا". (1)

"استأنف المرحلة الثانية في 7 مارس 18 مارس 1962م، بين يوسف بن خده ممثل الوفد الجزائري ولويس جوكس ممثل الوفد الفرنسي.

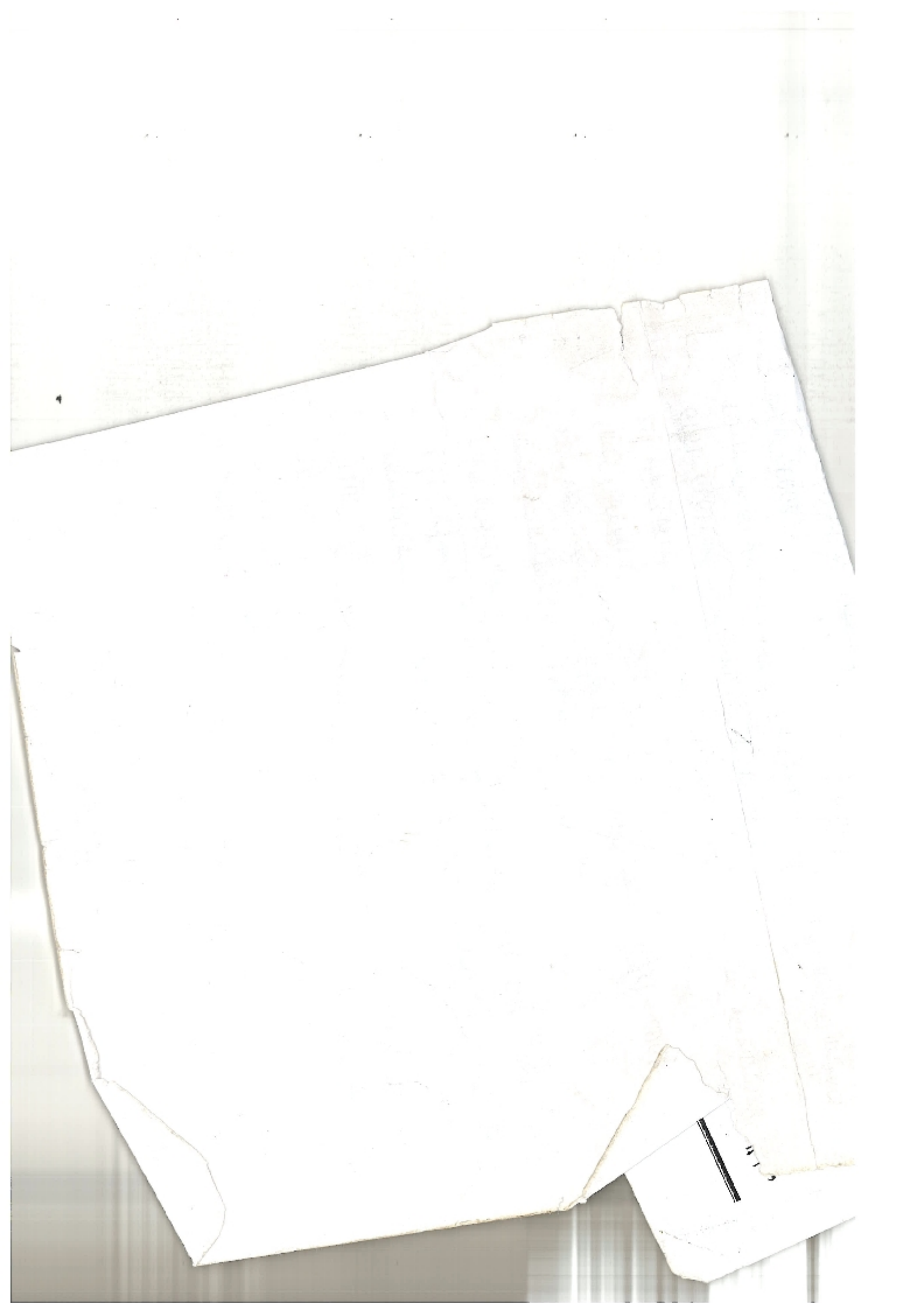
- واتفق الفريقان على وقف إطلاق النار في يوم 18 مارس 1962م". (2).
- "الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة وكذلك مطارات عناية، بوفاريك، بشار، رقان، لمدة خمس سنوات.
- ضمان امتيازات الشركات الفرنسية في استغلال المناجم والمحروقات.
- حق المواطنون في الاختيار بين الجنسية الجزائرية أو الفرنسية وضمن أملكهم وأموالهم.
- بين الجزائر وفرنسا في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية". (3).
- "إشراف على إعداد الانتخابات الخاصة بتقرير المصير للهيئة التنفيذية التي تتشكل من 9 مسلمين و30 أوربي وتبقى السلطة لغاية يوم إجراء الانتخابات الخاصة بتقرير المصير.
- انسحاب الجيش الفرنسي في الجزائر بعد إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.
- إطلاق سراح المساجين السياسيين خلال 20 يوما من اتفاقية وقف إطلاق النار". (4).

(1) عمار قليل، الملحمة الجزائرية الجديدة، ج3، المصدر السابق، ص215.

(2) محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط2، مصر، 1972م، ص113.

(3) صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص279.

(4) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص539.



- "وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا وبهذا تخلت في فكرتها الاستعمارية بتجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف.

- الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية بوصفها المفاوض والممثل الحقيقي للشعب الجزائري.

- إنشاء لجنة تنفيذية مشتركة لتسيير المرحلة الانتقالية". (1)

"وتمت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 03 جويلية 1962م حيث أدلى ستة ملايين جزائري وجزائرية بأصواتهم وعبروا عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام وحسب الإحصائيات الرسمية فقد صوت بنعم للاستقلال التام 5,951,521 جزائري في حين صوت بلا 16,534 جزائري. وهكذا تحقق النصر لهذا الشعب الذي خاض حرب إبادة لم يعرف التاريخ مثيلا لها دامت 132 سنة". (2)

"وفي 16 جويلية من العام نفسه انضمت الجزائر إلى الجامعة العربية وانضمت في تلك شقيقتها في 08 أكتوبر 1962م انضمت إلى الأمم المتحدة". (3).

1 - استفتاء تقرير المصير 01 جويلية 1962م:

"إن اتفاقيات أيفيان التي وقعت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية، قد تضمنت القيام باستفتاء على تقرير المصير في الجزائر بتاريخ 01 جويلية 1962م، ولضمان السير الحسن لهذه العملية، فقد اتفق الطرفان على وضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية والتي تبدأ بعد وقف إطلاق النار، كما نصت ضمانات تنظيم استفتاء تقرير المصير على تكوين هيئة تنفيذية مؤقتة، تكون هي المسؤولة على إدارة الشؤون العامة بالجزائر، وذلك بالتنسيق مع ممثل الحكومة الفرنسية (مندوب سامي فرنسي) مكلف بمصالح فرنسا واحترام القوانين". (4)

(1) عمار، قليل، المصدر السابق، ص 236.

(2) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 280.

(3) محمد علي الرفاعي، المرجع السابق، ص 114.

(4) عمار، قليل، نفسه، ص 270.

"حيث تم تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة بروشي نوار(بومرداس)من أعضاء جزائريين وفرنسيين".

بالموازاة مع تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية كانت الأجواء في تلك الفترة تخيم عليها أزمة ما حدث في مؤتمر طرابلس 1962م وما نتج عنها، حيث كان الاحتقان داخل الجيش المتمركز بالحدود، نتيجة تأثر الولايات بالشحناء فيما بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، من خلال الانقسامات الحاصلة بين مختلف الولايات في تأييدها طرف دون آخر، وكذا الانقسام الحاصل بين أعضاء الحكومة المؤقتة". (1)

" بينما كانت الصراعات في أوجها، كان الشعب الجزائري يترقب اليوم الذي يتم فيه تقرير مصيره من خلال عملية الاستفتاء، حيث قامت جبهة التحرير الوطني بتنظيم عملية الاستفتاء، وذلك من خلال الإعداد المادي والبشري لها، وقد نجحت هذه العملية" (2)، فكانت نتائجه اختيار الجزائريين الاستقلال بأغلبية ساحقة ناهزت 97 بالمائة، وقد نشرت النتائج أمام الرأي العام في اليوم الموالي في حدود الساعة العاشرة صباحاً".

بتاريخ 03 جويلية 1962م، وعلى الساعة العاشرة ونصف صباحاً، أعلن رئيس الجمهورية

الفرنسية شارل ديغول، اعتراف فرنسا الرسمي باستقلال الجزائر". (3)

الأعضاء: أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة هم: عبد الرحمان فارس رئيس، روجي روت نائب الرئيس، شوقي مصطفى مدير الشؤون العامة ورئيس مجموعة جبهة التحرير الوطني، بلعيد عبد السلام مندوب الشؤون الاقتصادية، محمد الشيخ مندوب الزراعة، جان منوني مندوب الشؤون المالية، عبد الرزاق شنوف مندوب الشؤون الإدارية، عبد القادر الحصار مندوب الأمن العام، يومدين حميد مندوب الشؤون الاجتماعية، شارل كونيقي مندوب الأشغال العامة، إبراهيم بيوض مندوب الشؤون الثقافية (انظر، صمار قليل، المصدر السابق، ص 298).

(1) نفسه، ص 297.

(2) أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار قوة الجزائر، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 200.

(3) Benjamin Stora, Histoire de L'Algerie Contemporaine 1830-1962, Casbah Edution, Algerie, 2004, p227

2 - اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر:

"في 03 جويلية 1962م تسلم" كريستيان فوشي" رسالة من الجنرال ديغول ليبلغها إلى عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية يعترف فيها ديغول باستقلال الجزائر ونص الرسالة هو: "إن فرنسا نظرا لنتائج استفتاء تقرير المصير المؤرخ في 01 جويلية 1962م وسريان تصريحات 19 مارس 1962م قد اعترفت باستقلال الجزائر ونتيجة لذلك فإن الصلاحيات المتعلقة بالسيادة على إقليم المقاطعات الفرنسية السابقة بالجزائر واعتبارا من اليوم قد حولت السلطة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية". (1)

"ولقد أجرى ديغول استفتاء بفرنسا في 08 أبريل 1962م حول تقرير مصير الشعب الجزائري وبعد الاعتراف بالاستقلال من طرف الحكومة الفرنسية تم تحديد يوم 05 جويلية 1962م كموعّد لإعلان الاستقلال. وغادر الولاة ورؤساء الدوائر التابعين لفرنسا مناصبهم وعينت الولايات الثورية في أماكنهم جزائريين من ضباط جيش التحرير الوطني ومدنيين من مناضلي جبهة التحرير الوطني". (2)

"وهكذا تحقق النصر لهذا الشعب الذي خاض حرب إبادة لم يعرف التاريخ مثيلا لها ونصره الله على أغنى قوة من قوى الظلم والطغيان، وتحقق له الاستقلال التام، وخرجت الجماهير معبرة عن فرحتها بهذا الحدث العظيم، من خلال رفع الرايات الوطنية، وكذا الصيحات المتعالية مرّدة "تحيا الجزائر" إضافة إلى زغاريد النساء". (3)

" فإذا كانت الجماهير قد احتفلت في جو من الفرحة والبهجة والسرور بحدث الاستقلال الهام في تاريخ البلاد، فإن الإطارات رغم اطلاعهم على نكسة طرابلس، شاركوا هم أيضا جموع الشعب هذه الفرحة وفي نفوسهم شعور بمرارة فشل ذريع، مقرون بالحيرة والقلق على مستقبل البلاد، حيث تظاهروا بفرح ظرفي حتى لا يفسدوا فرحة الشعب بهذا الانجاز التاريخي". (4)

- (1) عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1954م، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1962م، ص 47.
- (2) عمار صوري، الجزائر بوابة التاريخ (من ماقبل التاريخ إلى 1962م)، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 429.
- (3) أبو طالب إبراهيمي، مذكرات جزائري، أحلام ومحن 1932-1965م، ج 1، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 83.
- (4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 330.

3 - مدى التأثير والتأثر العربي بالقضية الجزائرية:

- 1- "أن تقوم وقود الدول العربية لدى الأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة الآسيوية الإفريقية وسائر الدول الصديقة بتتبع قرار الأمم المتحدة في دورتها الحالية بشأن الجزائر.
- 2- تقديم المزيد من العون المادي والمالي إلى حكومة الجزائر بالإضافة إلى تنفيذ القرارات السابقة لمجلس الجامعة.
- 3- إمداد الحكومة الجزائرية بمزيد من الأسلحة في أقرب وقت ممكن.
- 4- أن تسمح كل دولة عربية لرعاياها بالتطوع في جيش التحرير الجزائري كما تسمح بأن يعبر أراضيها متطوعون وفنيون وتسيير وسائل نقلهم داخل أراضيها في طريقهم إلى الجزائر.
- 5- أن تضاعف الدول العربية جهودها لدى الحكومات الأجنبية للظفر بالمزيد من التأييد السياسي للقضية الجزائرية.
- 6- تؤكد الدول العربية من جديد تأييدها لوحدة الجزائر وسلامة أراضيها.
- 7- تؤيد الدول العربية ما عرضته الحكومة الجزائرية في 16 نوفمبر 1960م من إجراء مفاوضات ثنائية لتأمين الشروط والضمانات اللازمة لممارسة الشعب الجزائري حتى تقرير مصيره في جو من الحرية والنزاهة.
- 8 - لاتعيد الدول العربية علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا إذا ما استمرت هذه الأخيرة في حربها ضد شعب الجزائر.
- 9- تواصل الدول العربية التي تقوم في أراضيها قوات أجنبية العمل بكافة الوسائل للحيلولة دون استخدام هذه القواعد لتزويد العمليات الفرنسية في الجزائر.
- 10- تشديد الحملة الدول والمنظمات العسكرية والسياسية التي تؤيد فرنسا سياسيا أو عسكريا أو ماديا ضد الجزائر.
- 11- مناقشة الدول الآسيوية والإفريقية وسائر الدول المؤيدة للكفاح القومي في الجزائر تأييد هذه القرارات وخاصة ما ورد في البند الثامن". (1)

اسماعيل ديش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962م، المرجع السابق، ص 42.

الخاتمة

خاتمة

وفي ختام بحثي هذا توصلت إلى مجموعة من الاستنتاجات التي كانت بمثابة اجابة عن التساؤلات سابقة الذكر:

- أن قيام الثورة الجزائرية لم يكن اعتباطيا، وإنما كان نتيجة رد فعل قوية وتضحيات قام بها الشعب الجزائري وبذلها من أجل التحرر من القيود الفرنسية التي أرادت طمس شخصيته والإخلال بالدين الإسلامي وعملها على نشرها اللغة الفرنسية وجعلها لغة رسمية بدل اللغة العربية، وكذلك من أجل استرجاع سيادته الوطنية وتحقيقه الاستقلال التام لأرضه وشعبه.
- نجاح الثورة الجزائرية وانتشارها الواسع حيث بلغ صداها إلى العالم، كما أن نجاحها ساعد الدول الشقيقة في العالم وذلك في بثها في روحهم الأمل وعدم الاستسلام للاستعمار.
- كذلك مساعدة الحركة الوطنية في تشكيل وتبلور ذهنية جديدة لدى قادة الثورة وشعبها.
- أن تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة قد فتح آفاق جديدة لجبهة التحرير الوطني وذلك من خلال زيادة من مناصري القضية الجزائرية.
- ✍ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية والذي ساعد الشعب الجزائري على تنظيم رأيه، وذلك من خلال سيره وفق قوانين وخطط وضعتها الحكومة المؤقتة وكذلك من أجل مساعدته على إيصال صوته لجميع أنحاء العالم.
- نجاح الثورة الجزائرية في التصدي للسياسة الاستعمارية ومواجهتها بكل قوة وعزم وذلك من خلال رفضه لأن تبقى الجزائر جزء من فرنسا، وعمله على تحريرها نهائيا من هذا كما أنها نجحت في إقامة خطط ومشاريع مضادة للمشاريع التي اتبعتها ديغول من أجل الإطاحة بالشعب الجزائري لكنه فشل فيها جميعها.
- بالإضافة إلى تأييد الدول الشقيقة للثورة الجزائرية ومساعدتها بإمدادها للسلاح وكذلك إيصال صوتها إلى العالم.
- نجاح الثورة الجزائرية على الصعيدين العسكري والسياسي زاد من قوتها في طرد الاستعمار الفرنسي نهائيا من الجزائر بعد أن دام 132 سنة من الحرب التي راح ضحيتها مليون ونصف مليون شهيد.

خاتمة

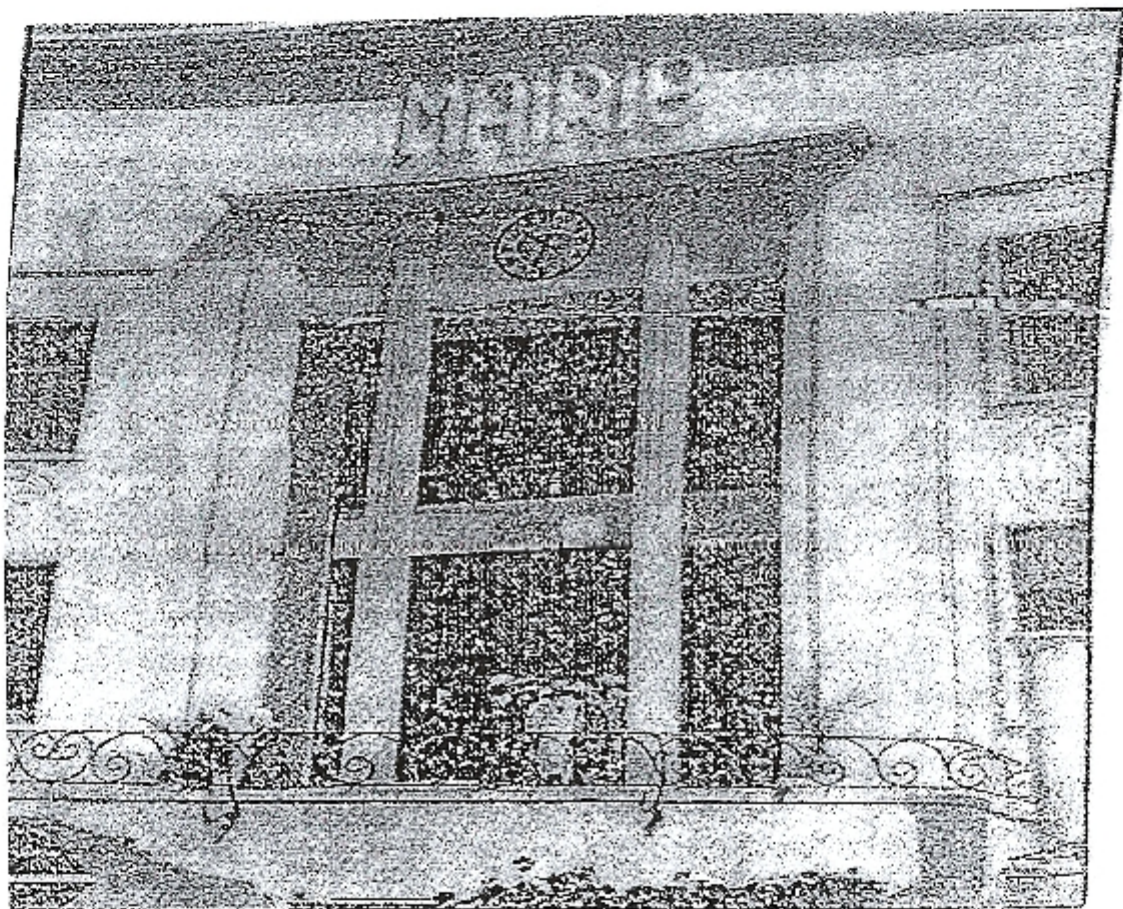
- نجاح الثورة الجزائرية في فتح مجال للتفاوض مع فرنسا من أجل تهدئة الوضع والتوصل إلى حل وسط وفعلا نجحت في إقناعها بالتفاوض، مما أدى بعدها إلى اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر في 03 جويلية 1962م وذلك عند تقريرها لمصير الشعب الجزائري.

- كما لا ننسى المرأة الجزائرية التي كان لها دور كبير في مساعدة الثوار داخل المحتشدات والمعتقلات ودفا عنها هي الأخرى على أرضها ورجالها.

الملاحق:

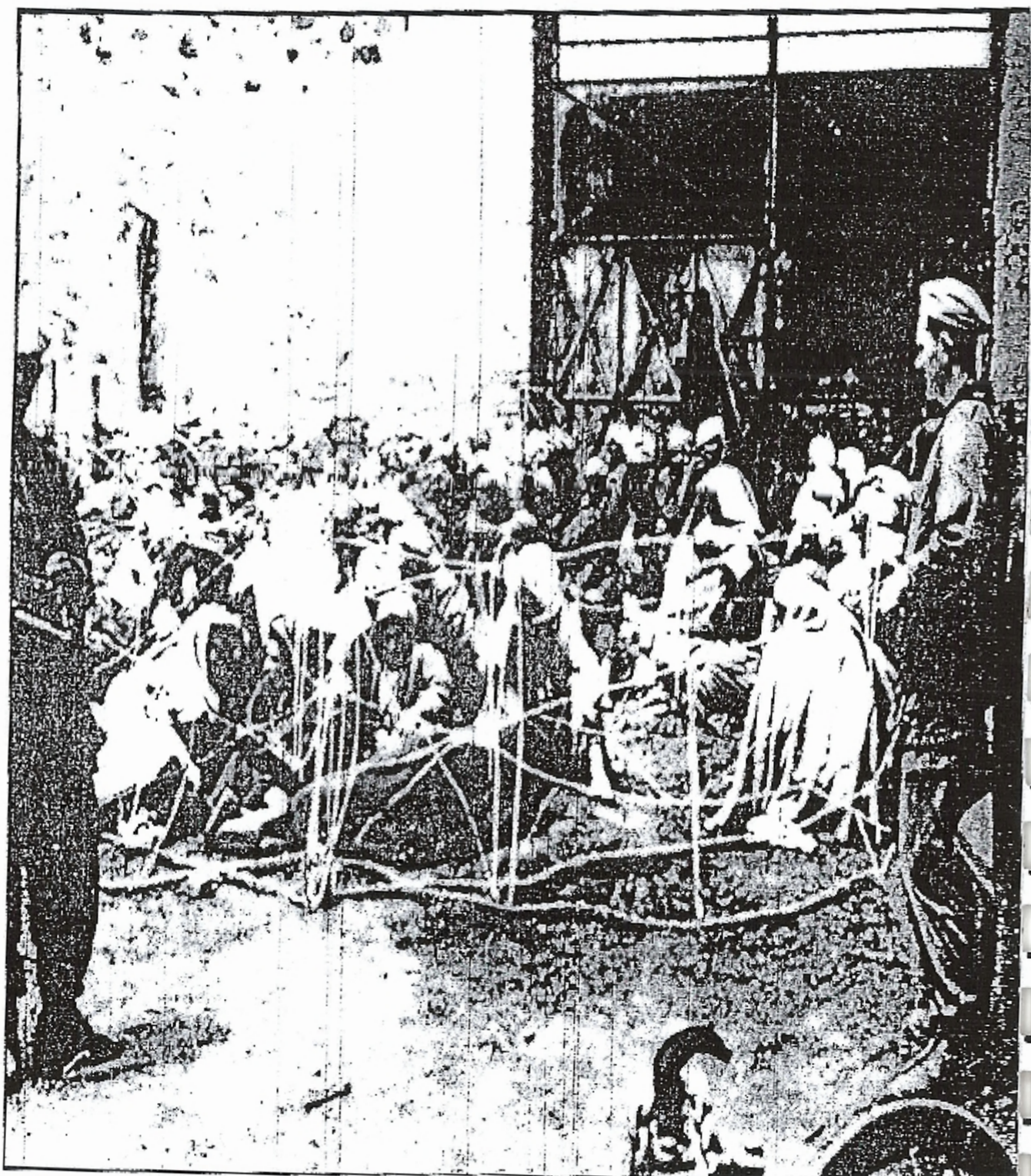
- الملحق رقم 01: "ميشال دوبري" يفتتح أول مجلس استشاري حول مشروع قسنطينة.
- الملحق رقم 02: المعاناة داخل المحتشدات.
- الملحق رقم 03: خط موريس في الجهة الشرقية.
- الملحق رقم 04: أول ضحايا مخطط "شال" العسكري سنة 1959م.
- الملحق رقم 05: أعضاء الوفد الخارجي المختطفين من طرف الجيش الفرنسي في طائرة الرباط تونس.
- الملحق رقم 06: مجاهدو جيش التحرير يستخدمون طوربيد البانقالور لتدمير الأسلاك الشائكة.
- الملحق رقم 07: أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية.
- الملحق رقم 08: الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية.
- الملحق رقم 09: الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية.
- الملحق رقم 10: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية عشر (17 سبتمبر - 14 ديسمبر 1957م).
- الملحق رقم 11: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة عشر (16 سبتمبر - 13 ديسمبر 1958م).
- الملحق رقم 12: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشر (15 سبتمبر - 13 ديسمبر 1959م).
- الملحق رقم 13: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشر (20 سبتمبر - 20 ديسمبر 1960م).
- الملحق رقم 14: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة السادسة عشر (19 سبتمبر 1961 - 23 فيفري 1962م).

الملحق رقم (٥١): "ميشال دوبيري" يفتح أول مجلس استشاري حول
مشروع قسنطينة



* Voir la Guerre d'Algérie, I pid ,p2095

الملحق رقم 2:



المعاناة داخل المحتشدات

Hamid Bousselhan: Quand la france torturait en algerie Ed: anep, alger, 2000, p84

الملحق رقم (04) :

أول ضحايا مخطط "شال" العسكري سنة 1959م.



*Voir la Guerre d'Algérie, I pid ,p2095



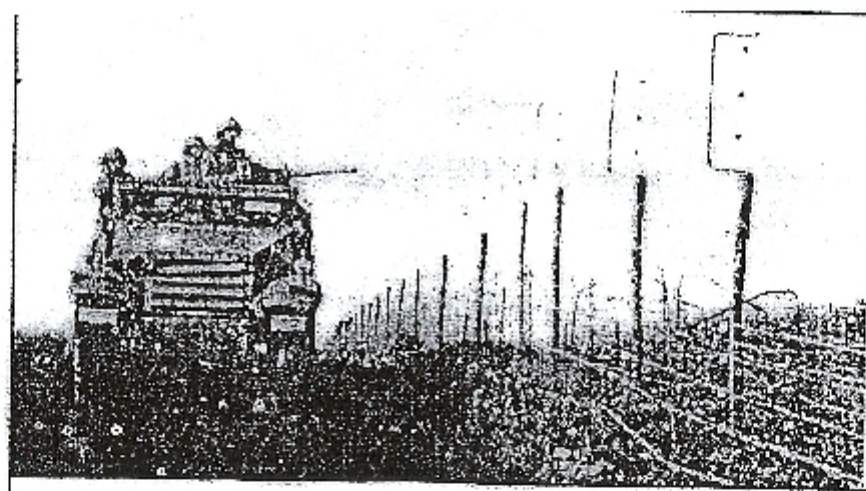
اعضاء الوفد الخارجي المختطفين من طرف الجيش الفرنسي في طائرة الرباط
تونس.

ميرولك بلعيسى، المراسلات بين الداخل والخارج - (الجزائر، القاهرة)،
مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية (1944-1946)،
دار القصة للنشر والبيروت، 2004، ص 6.

٩ الملاحق ر. ح. ٥٦.



مجاهدو جيش التحرير يستخدمون طوربيد الباقالوم لتدمير الأسلاك الشائكة



دومرية فرنسية آلية على الحدود الجزائرية التونسية

هذه هي بوارديج، عفاف أحمد شاوش، عفاف بايزيد، السياسة المستعمارية
في الجزائر في الجمهورية الفرنسية الخامسة (١٩٥٨-١٩٦٢ م)، مذكرة
لنيل شهادة ليسانس تاريخ عام، تحت إشراف، فريد نصر الله،
جامعة تبسة، ٢٠٠٩-٢٠١٥ م.

ملحق رقم ٥٦

أعضاء الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

- 1 - رئيس مجلس الحكومة فرحات عباس
- 2 - نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم
- 3 - نائب رئيس الحكومة (في السجن) احمد بن بلة
- 4 - وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) حسين آيت احمد
- بيطاط رابح
- محمد بوضياف
- محمد خيضر
- 5 - وزير الشؤون الخارجية محمد الأمين دباغين
- 6 - وزير التسليح والتموين محمود الشريف
- 7 - وزير الداخلية لخضر بن طوبال
- 8 - وزير الاتصالات والاستخبارات عبد الحفيظ بوصوف
- 9 - وزير شؤون شمال إفريقيا عبد الحميد مهري
- 10 - وزير الشؤون الاقتصادية والمالية احمد فرنسيس
- 11 - وزير الإعلام محمد يزيد
- 12 - وزير الشؤون الاجتماعية بن يوسف بن خدة

عمار سوحوش : المرجع السابق - ص ٢٨٤

- 13 - وزير الشؤون الثقافية احمد توفيق المدني
 14 - كتاب الدولة (محاربون في الجبال) الأمين خان
 عمر أوصديق
 مصطفى سطمبولي

ملحق رقم 08

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية

في يوم 18 جانفي 1960 تشكلت حكومة مؤقتة ثانية وذلك بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وتشكلت هذه الحكومة من القادة الآتية أسماؤهم:

- 1 - رئيس مجلس الحكومة عباس فرحات
- 2 - نائبه ووزير الشؤون الخارجية كريم بلقاسم
- 3 - نائب رئيس مجلس الحكومة (مسجون بفرنسا) ... احمد بن بلة
- 4 - وزير دولة محمدي السعيد
- 5 - وزراء للدولة (مسجونين بفرنسا) حسين آيت احمد

رايح بيطاط

محمد بوضياف

محمد خيضر

- 6 - وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية عبد الحميد مهري

عمار بوحوش : المخرج السابق ص 282

ملحق رقم ٥٩

الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية

في الفترة الممتدة من 9 إلى 27 أوت 1961 إجتمع أعضاء المجلس الوطني للشورة الجزائرية في طرابلس، وقرروا تشكيل حكومة مؤقتة ثلاثة تكون من القادة الآتية أسماؤهم:

- 1 - رئيس مجلس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية .. بن يوسف بن خدة
- 2 - نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية كريم بلقاسم
- 3 - نائب رئيس الحكومة (في السجن) احمد بن بلة
- 4 - نائب رئيس الحكومة (في السجن) محمد بوضياف
- 5 - وزير الداخلية لخضر بن طوبال
- 6 - وزير دولة محمدي سعيد
- 7 - وزير دولة (في السجن) حسين آيت احمد
- 8 - وزير دولة (في السجن) رابح بيطاط
- 9 - وزير دولة (في السجن) محمد خيضر
- 10 - وزير الشؤون الخارجية سعد دحلب
- 11 - وزير التسليح والاستخبارات عبد الحفيظ بوصوف
- 12 - وزير الإعلام محمد يزيد

عطار بوضوشت ، اشرجع الباسيني ، ص ١٤٦

- 7 - وزير الاتصالات والإستخبارات عبد الحفيظ بوصوف
- 8 - وزير الشؤون المالية والإقتصادية احمد فرنسيس
- 9 - وزير الإعلام محمد يزيد
- 10 - وزير الداخلية الحضر بن طوبال

وكما يلاحظ فإن المجلس الوطني للثورة الجزائرية قد قرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها بـ "اللجنة الوزارية للحرب" التي تتكون من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف والحضر بن طوبال.

ثم إن الحكومة المؤقتة عينت "قيادة الأركان العامة" التي وضعت تحت تصرف "اللجنة الوزارية للحرب" وتشكلت قيادة الأركان من العقيد هواري بومدين، فايد احمد، علي منجلي.

عنصر يوموش ، المراجع السابق ص 289

الملحق رقم (10):

Exprime l'espoir que, dans un esprit de coopération, une solution pacifique, démocratique et juste sera trouvée par des moyens appropriés, conformément aux principes de la charte des nations unies

ج-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثانية عشر

(17-نوفمبر-14 ديسمبر 1957)

président de l'Assemblée Générale: Sir Leslie Munro (Nouvelle Zélande)

président de la 1^{ère} commission: M. Djafar Abdol Karim

1- projets de résolution ou d'amendements présentés en première commission.

11A-C 1-L 194: Afghanistan, Arabie Saoudite,

Birmanie, Ceylan, Egypte, Ghana, Indonésie, Liban, Lybie, Maroc, Népal, Soudan,

Syrie, Tunisie, Yémen.

L'Assemblée Générale.

Ayant discuté la (Question Algérienne)

Rappelant sa résolution 1012 (XI) en date du 15 février 1957.

Regrettant que l'espoir exprimé dans cette résolution n'ait pas été réalisé

Reconnaissant que le principe de l'autodétermination est applicable au peuple algérien.

Notant que la situation en Algérie continue de causer beaucoup de souffrance et de pertes en vies humaines.

Demande que des négociations aient lieu en vue d'arriver à une solution conforme aux principes et aux buts de la charte des nations unies.

11A-C 1-L 195: Argentine, Brésil, Cuba, Espagne, Italie, Pérou, République Dominicaine

L'Assemblée Générale

ayant entendu les déclarations de diverses délégations et discuté la (Question Algérienne);

Considérant la situation en Algérie qui continue de causer beaucoup de souffrances et de pertes en vies humaines.

Prend note des tentatives en vue de résoudre le problème tant au moyen des bons offices de chefs d'Etat que d'initiatives législatives de France tentatives qui ont été signalées à l'Assemblée.

Exprime de nouveau l'espoir que, dans un esprit de coopération, une solution pacifique, démocratique et juste sera trouvée par des moyens appropriés, conformément aux principes de la charte des nations unies.

3) A-C 1-L 196: Amendement du Canada, de l'Irlande, de la Norvège, à l'avant dernier paragraphe du préambule et au seul dispositif du projet de résolution A-C 1-L 194 ci-dessus.

a) *Reconnaissant* que la population d'Algérie a vocation d'élaborer son avenir par des voies démocratiques,

b) *propose* des discussions effectives ayant pour but tant de mettre fin aux troubles actuels qu'il d'aboutir à une solution en conformité avec les principes et objectifs de la charte des nations unies.

Amendements adoptés par 37 voix contre 3 et 7 abstentions

N.B. le projet de résolution A C 1 L 194 adopté par 37 voix contre 33 et 6 abstentions, une fois modifié par les amendements A-C 1-L 196 aux mêmes adoptés en priorité, a été abandonné par ses auteurs.

Quant aux auteurs du projet A-C 1-L 195, ils ont déclaré ne pas insister pour son vote à la première commission.

II- Assemblée Générale, Résolution 1184 (XII)

Compromis présenté directement en séance plénière par: Argentine, Brésil,

Canada, Italie, Japon, Mexique, Norvège, Pérou, Espagne, Thaïlande

L'Assemblée Générale,

ayant discuté la (Question Algérienne)

Rappelant sa résolution 1012 (XII) du 15 février 1957

1) *Exprime à nouveau la préoccupation que lui cause la situation en Algérie,*

2) *Prend note de l'offre de bons offices faite par S.M. le roi du Maroc et S.E. le président de la république tunisienne,*

3) *Exprime la vœu que, dans un esprit de coopération effective, des pourparlers soient engagés, et d'autres moyens appropriés utilisés, en vue d'une solution, en conformité des buts et principes de la charte des nation unies.*

د- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الثالثة عشر

(16-13 سبتمبر 1958)

président de l'Assemblée Générale M.Charles Malik (Liban)

président de la 1^{ère} commission: M.Miguel Radael Urquial (Salvador)

1-projets de résolutions ou d'amendements présentés en première commission

1-A-C 1-L 232: Afghanistan, Arabie saoudite, Birmanie, Ceylan, Ghana, Indonésie, Irak, Jordanie, Liban, Libéria, Libye, Maroc, Népal, R.A.U. Soudan, Tunisie, Yémen.

L'Assemblée Générale.

Après discussion la (Question Algérienne)

Rappelant sa résolution 1812 (XII) du 13 février 1957 dans laquelle l'Assemblée Générale exprimait l'espoir qu'une solution pacifique, démocratique et juste serait trouvée par des moyens appropriés, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies.

Rappelant également sa résolution 1184(XII) du 10 décembre 1957 dans laquelle l'Assemblée Générale exprimait le vœu que des pourparlers fussent engagés, et d'autres moyens appropriés utilisés, conformément des buts et principes de la Charte des Nations Unies

Reconnaissant le droit du peuple algérien à l'indépendance (39P, 15C, 23A)

Profondément préoccupée par la continuation de la guerre en Algérie (55P, 7C, 17A),

Considérant que la situation actuelle en Algérie constitue une menace à la paix et à la sécurité internationales (47P, 9C, 30A)

Prenant note de la disposition du gouvernement provisoire de la République algérienne à engager des négociations avec le gouvernement français (32P, 20C, 18A),

Recommande instamment des négociations entre les deux parties intéressées (36p, 18C, 25A) en vue d'aboutir à une solution en conformité de la charte des Nations unies.

2A-C 1-L 233- Amendement de l'additif aux 4ème et 7ème paragraphes du préambule du projet A-C 1-L 232 et -dessus

a- Reconnaissant en vertu du paragraphe 2 de l'article 1 de la charte le droit du peuple algérien à décider lui-même de son propre destin

b- Prenant note que le gouvernement français d'une part et les chefs algériens du mouvement de libération d'autre part ont affirmé leur désir d'engager des négociations

S-B Après le projet du 1er amendement par 48 voix contre 13 et 19 abstentions, le représentant du Mali a déclaré qu'il n'insisterait pas pour que son deuxième amendement soit mis aux voix.

Dès lors le vote a porté sur le projet A-C 1-L 232 non amendé et qui a été adopté par 32 voix contre 18 et 30 abstentions.

II- Assemblée Générale.

Asa 792^{ème} séance plénière, le 13 décembre 1958, l'Assemblée Générale s'est prononcée sur le projet de résolutions présenté par la première commission dans son rapport (A-4075), n'ayant pas obtenu la majorité requise des deux tiers, le projet de résolution n'a pas été adopté.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الرابعة عشر.

(15-12-1959)

président de l'Assemblée Générale: M. Victor André Belaunde (pérou)

président de la 1^{ère} commission: M. Plene Mutsch (autriches)

I- projet de résolution A-C 1-L 246

Présenté à la 1^{ère} commission par: Afghanistan, Arabie saoudite, Birmanie, Ceylan, et Éthiopie, Ghana, Guinée, Inde, Indonésie, Irak, Jordanie, Liban, Libéria, Libye, Malaisie, Maroc, Népal, Pakistan, R.A.U. Soudan, Tunisie, Yémen.

L'Assemblée Générale,

Ayant discuté la (Question Algérienne), (59P, 4C, 18A),

Rappelant sa résolution 1012 (XI) du 15 février 1957 par laquelle elle exprimait l'espoir qu'une solution pacifique, démocratique et juste serait trouvée par des moyens appropriés, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies (59P, 4C, 18A),

Rappelant en outre sa résolutions 1184 (XII) du 10 décembre 1957 par laquelle elle exprimait le vœu que des pourparlers soient engagés et d'autres moyens appropriés utilisés, en vue d'une solution, en conformité des buts et principes de la Charte des Nations Unies (59P, 4C, 18A),

Rappelant l'article 1^{er}, paragraphe 2, de la Charte des Nations Unies (59P, 3C, 19A),

Reconnaissant le droit au peuple algérien à l'autodétermination (61P, 1C, 49A),

Profondément préoccupée par la continuation des hostilités en Algérie (58P, 3C, 39A),

Considérant que la situation actuelle en Algérie constitue une menace contre la paix et la sécurité internationales (58P, 22C, 21A),

Notant avec satisfaction que les deux (56P, 14C, 21A) Parties en cause ont accepté le droit à l'autodétermination comme base pour la solution du problème algérien (58P, 23C, 23A),

Demande instamment aux deux parties en cause d'engager des pourparlers en vue de déterminer les conditions nécessaires à la mise en œuvre, dès que possible, du droit du

peuple algérien à l'autodétermination, y compris les conditions d'une cessez-le-feu (38P, 26C, 17A).

N.B -projet adopté dans son ensemble par 38 voix, contre 26 et 17 abstentions. Craignant de n'obtenir de n'obtenir la majorité requise des 2/3 à l'Assemblée Générale, ce projet de résolution sera abandonné au profit d'un autre ci-dessous, présenté directement en Assemblée Générale par le Pakistan.

II- Assemblée Générale. Projet de résolution A-L 276 présenté par le Pakistan.
L'Assemblée Générale.

Ayant discuté la (Question Algérienne) 55P, -C, 21A).

Rappelant sa résolution 1012 (XI) du 15 février 1957 par laquelle elle exprimait l'espoir qu'une solution pacifique, démocratique et juste serait trouvée par des moyens appropriés, conformés aux principes de la Charte des Nations Unies (55P, 3C, 22A).

Rappelant en outre sa résolution 1084 (XII) du 10 décembre 1957 par laquelle elle exprimait le vœu que des pourparlers soient engagés, et d'autres moyens appropriés utilisés en vue d'une solution en conformité avec les buts et principes de la Charte des Nations Unies (55P, 4C, 22A).

Rappelant l'article 1^{er}, paragraphe 2 de la Charte des Nations Unies (55P, 2C, 25A).

Profondément préoccupée par la continuation des hostilités en Algérie (56P, 2C, 22A).

Reconnaît le droit du peuple algérien à l'autodétermination (58P, 1C, 21A).

Demande instamment que des pourparlers aient lieu en vue d'aboutir à une solution pacifique, sur la base du droit à l'autodétermination, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies (40P, 16C, 25A).

N.B -Faute d'avoir obtenu la majorité requise des 2/3, ce projet n'a pas été adopté

و-قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة عشر

(20 سبتمبر - 20 ديسمبر 1960)

président de l'Assemblée Générale: M.Frédéric H Boland (Irlande)

Président de la 1^{re} commission: Sir Claude (Ceylan)

Résolution 1573(XV)

Présentée par: Afghanistan, Arabie saoudite, Birmanie, Ceylan, Éthiopie, Ghana, Guinée,

Inde, Indonésie, Irak, Jordanie, Liban, Libéria, Libye, Mal, Maroc, Népal, Nigéria,

Pakistan, E.A.U., Soudan, Tunisie, Yémen.

L'Assemblée Générale.

Ayant Discuté la (Questions Algérienne).

Rappelant sa résolution 1012 (XI) du 15 février 1957, par laquelle elle exprimait l'espoir qu'une solution pacifique, démocratique et juste serait trouvée par des moyens appropriés, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies.

Rappelant en outre sa résolution 1184 (XII) du 10 décembre 1957, par laquelle elle exprimait le vœu que les pourparlers soient engagés et d'autres moyens appropriés utilisés en vue d'une solution, en conformité des buts et principes de la Charte.

Notant avec regret que les pourparlers envisagés dans la résolution 1184 (XII) n'ont pas eu lieu,

Rappelant le paragraphe 2 de l'article premier de la Charte.

Profondément préoccupé par la continuation des hostilités en Algérie.

Considérant que la situation actuelle en Algérie constitue aussi une menace contre la paix et la sécurité internationales.

Rappelant sa résolution 1495 (XV) du 17 octobre 1960, par laquelle elle demande instamment que les mesures constructives soient immédiatement prises au sujet des problèmes urgents qui intéressent la paix du monde.

Prenant note que les deux parties intéressées ont accepté le droit de libre détermination comme base pour la solution du problème algérien.

Reconnaissant le désir passionné de liberté de tous les peuples dépendants et le rôle décisif de ces peuples dans leur accession à l'indépendance.

Convaincu que tous les peuples ont un droit inaliénable à la pleine liberté, à l'exercice de leur souveraineté et à l'intégrité de leur territoire national.

(Préambule voté par 80 voix, contre 0 et 13 abstentions)

1) Reconnait le droit du peuple algérien à la libre détermination et à l'indépendance (83P, OC, 10A).

2) Reconnait la nécessité impérieuse de garanties adéquates et efficaces pour assurer que le droit de libre détermination sera mis en œuvre avec justice sur la base du respect de l'unité et de l'intégrité territoriales de l'Algérie (70P, OC, 20A).

3) Reconnait en outre que l'Organisation des Nations Unies a la responsabilité de contribuer à ce que ce droit soit mis en œuvre avec succès et avec justice (70P, OC, 14A).
A B - A la première commission le projet de résolution comportant dans ce dispositif, un quatrième paragraphe se lisant comme suit.

4) Décide qu'aura lieu en algérien, un référendum organisé, contrôlé et surveillé par l'Organisation des Nations Unies, et par lequel le peuple algérien déterminera librement les destinées de son pays tout entier.

Jordanie, Liban, Libéria, Libye, Mali, Maroc, Maurétanie, Népal, Nigeria, Pakistan, R.A.U.,
Sénégal, Sierra Leone, Somalie, Soudan, Syrie, Tanganyika, Tunisie, Yémen.

L'Assemblée Générale,

Ayant discuté la question Algérienne,

*Rappelant sa résolution 1514 (XV) du 14 décembre 1960, dans la quelle elle a proclamé la
nécessité de mettre rapidement et inconditionnellement fin au colonialisme sous toutes ses formes
et dans toutes ses manifestations,*

*Rappelant en outre, sa résolution 1573 (XV) du 19 décembre 1960, par laquelle elle a reconnu le
droit du peuple algérien à la libre détermination et à l'indépendance, la nécessité impérieuse de
garanties adéquates et efficaces pour assurer que le droit de libre détermination sera mis en oeuvre
avec succès et avec justice, sur la base du respect de l'unité et de l'intégrité territoriales de
l'Algérie, et le fait que l'Organisation des Nations Unies a la responsabilité de contribuer à ce que
ce droit soit mis en oeuvre avec succès et avec justice,*

Profondément préoccupée par la continuation de la guerre en Algérie,

*Preuant note du fait que les deux parties en cause se sont déclarées disposées à rechercher une
solution négociée et pacifique sur la base du droit du peuple algérien à la libre détermination et à
l'indépendance,*

*Réregrettant la suspension des négociations entamées entre le gouvernement français et le gouvernement
provisoire de la république algérienne,*

*Invite les deux parties à reprendre les négociations en vue de mettre en oeuvre le droit du peuple
algérien à la libre détermination et à l'indépendance, dans le respect de l'unité et de l'intégrité
territoriales de l'Algérie.*

البيلىو غرافيا

أ- المصادر:

- 1- أحمد الخطيب، الثورة الجزائرية، دار العلم للملايين، لبنان، ط1، 1958م.
- 2- أحمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية، المؤسسة العربية الدولية للنشر والتوزيع، دار العودة، بيروت، طبعة إلكترونية الأولى، 2005 م
- 3- أبو طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري (أحلام ومحن 1932-1965م)، دار القصة للنشر، الجزائر، ج1، 2007م.
- 4- بن يوسف بن خده، اتفاقيات أيفيان، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م.
- 5- سعد زغلول، عشت مع الثوار، دار العلم للملايين، بيروت، 1960م.
- 6- سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007م.
- 7- شارل ديغول، مذكرات الأمل، تجديد، 1958-1962م، باريس، 1970م، ترجمة، الدكتور سموحي، مراجعة، أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، ط1، 1971م.
- 8- شارل أندري أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة، عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، 1982م.
- 9- شارل أندري أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة، عيسى عصفور، منشورات عويدات، ط1، 1982م.
- 10- يحيى الديب، عيد النصر والثورة الجزائرية، دار المستقبل العربي، مصر، ط2، 1984م.
- 11- فرحات عباس، ليل الاستعمار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005م.
- 12- عبد الحميد براهيم، في ظل الأزمة الجزائرية 1958-1999م، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2001م
- 13- علي هارون، خيبة الانطلاق، فتنة أو صيف 1962م، ترجمة، الصادق عماري، أمال فلاح، مراجعة، مصطفى ماضي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2003م.
- 14- عمار جرمان، الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني وما بعد الاستقلال، دار الهدى

للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.

15- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، ط1، ج1، 1991م.

16 - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، ط1، ج2، 1991م

17- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث، الجزائر، ط1، ج3، 1991م.

18- عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر 1954م، دار

الهدى للطباعة، الجزائر، 1962م

19- صالح بلحاج، أزمت جبهة التحرير وصراع السلطة 1956-1962م، دار

قرطبة، الجزائر، ط1، 2006م.

20- محمد حري، الثورة الجزائرية سنوات مخاض، ترجمة، نجيب عياد، صالح المتلون،

ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999م.

21- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، ج2

2009م،

22- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962م، دار الأمة للطباعة والنشر

والتوزيع، الجزائر، 2004م.

23 - يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة

التحرير الوطني 1946-1962م، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2001م.

22 - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، منشورات المتحف الوطني

للمجاهد، ط2، ج2، 1996م.

24- الطيب بن نادر، الجزائر حضارة وتاريخ، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

ب - قائمة المراجع:

01- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بنة يكشف أسرار ثورة الجزائر، دار الأصالة للنشر

والتوزيع، الجزائر، ط2، 2009م.

- 02- أحمد حمدي، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.
- 03- أحمد حمدي، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.
- 04- أزغيد محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، دار هوم، الجزائر، 2009م.
- 05- إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962م، دار الغرب وهران، الجزائر، ج 2، 2005م.
- 06- بشير بلح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989م، دار المعرفة، الجزائر، ج 2، 2006م.
- 07- بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد، دار النفائس، الجزائر، 2010م.
- 08- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، دار النفائس، لبنان، ط 1، 1984م.
- 09- حميد عبد القادر عباس، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.
- 10- حسين محمد، الاستعمار الفرنسي، ط 4.
- 11- جلال يحي، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1962م، دار المعرفة، الجزائر، 1989م.
- 12- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م.
- 13- جوان غليسي، الجزائر الثائرة، ترجمة، خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ط 1، 1994م.
- 14- رشيد زبير، جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

- 15- رضا مالك، مفاوضات إيفيان ما يبدو منها وما في الكواليس، محاضرة أقيمت بالمدرسة العليا للإدارة بالجزائر، صائفة 1999م.
- 16 - عبد القادر خليف، قراءة في كتاب مذكرات ديغول.
- 17- عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية 1954-1962م، تقديم، العربي ولد خليفة، دار الهدى، الجزائر، 2010م.
- 18- علي زغود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للاتصالات والنشر والاشهار، الجزائر، 2004م.
- 19- عمار رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1954-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م.
- 20- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (من ما قبل التاريخ إلى 1962م)، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.
- 21- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2005م.
- 22- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814ق.م-1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م.
- 23- محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009م.
- 24- محمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية 1954-1962م)،
- 25- محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، وزارة المجاهدين.
- 26- محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- 27- محمد علي الرفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، مصر، ط2، 1972م.
- 28- مصطفى طلاس، المقدم بسام العسلي، الثورة الجزائرية، مكتبة دار طلاس، دمشق، ط4، 2010م.

- 29- مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر.
- 30- صلاح العقاد، المغرب العربي، مكتبة الأنجلو، المصرية، القاهرة، 1962م.
- 31- مولود قاسم نأيت قاسم، ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار البعث، الجزائر، ط1، 1984م.
- 32- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962م، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ج2، 1999م.
- 33- محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية الجزائرية وثورة أول نوفمبر 1954م.
- 34- مبروك بلحسن، المراسلات بين الداخل والخارج، (الجزائر، القاهرة)، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية 1954-1962م، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004م.
- 35- نبيل أحمد بلاس، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
- 36- ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلق الأفاق، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2000م.
- 37- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، ج2، 2009م.

ج - رسائل التخرج:

- 1- جمال قندل، خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تحت إشراف، جمال قنان، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1999-2000م.
- 2- نبأسي إلهام هدى، المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1954-1962م، إشراف، فريد نصر الله، جامعة تبسة.

- 3- عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954-1962م، أطروحة دكتوراه لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990م.
- 4- صالح لميش، مصر وثورة التحرير الوطني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف خليل عبد الحميد عبد العالي، جامعة الاسكندرية، 1988م.
- 5- هدى بوازدية، عفاف أحمد شلوش، عفاف بايزيد، السياسة الاستعمارية في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1962م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ليسانس (تاريخ عام)، تحت إشراف فريد نعر الله، جامعة تبسة، 2008، 2010م.

د - الجرائد:

- 1- المجاهد، 28 أوت 1958م، عدد 28.
- 2- المجاهد، 13 مارس 1961م، عدد 91.
- 3- المجاهد، القضية الجزائرية للمرة الثالثة، 01 نوفمبر 1957م، عدد 11.
- 4 - المجاهد، سياسة فرنسا تهزم في الأمم المتحدة رغم خلفائها، 15-20، 1958، عدد 18.
- 5 - المجاهد، أبريل 1959م، العدد 40.

هـ - المجلات:

- 1- مجلة الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للثورة، السنة 02، العدد 2، 1955م.
- 2- مجلة الحدث العربي والدولي، تشرين الثاني، نوفمبر، العدد 24، 2002م.
- 3 - جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية دبلوماسية، مجلة الذاكرة، العدد 4، 1996م.
- 4- جمال قنان، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية دبلوماسية، ج، ت، و، مجلة الذاكرة.
- 5 - مجلة المصادر، رضا مالك، مفاوضات إيفيان أو المسيرة الوطنية نحو يوم النصر، العدد 5، 2002م.
- 6 - جمعية أول نوفمبر، باتنة (اتفاقية إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد)، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962م.

7 - مجلة الراصد، سامية خامس، 19 مارس 1962م، مسيرة نحو النصر والتحرر من النير الاستعماري، عدد 02 مارس، أبريل 2002م.

و - مقالات:

1 - علي تابلت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، أول نوفمبر، العددان 155، 156، 1997م.

ي - الكتب الأجنبية:

1- Albin Michel, Alstair Horne, Histoire de La guerre d'algerie tradit-d'l'anglais par yves de guerny en colabration avec philppe bourdrill, Paris, 1987.

2- Benjamin Stora, Histoire De L'algerie Contemporaine 1830-1962, Casbah Edution, Algerie, 2004.

3 - Hamid Bousselhan, Quand la France Torturait-en Algerie Ed, anep, Alger, 2000, p84.

4- Malek.Redha, L'algerie A E'vain, Histoires Des Négriations Secretes (1956-1962), E'ditions Dehleb, Alger, 1961.

5 – Hamid Bousselhan , Quand la france Torturait en algerie Ed, anep, alger, 2000 .

فهرس الموضو عات

إهداء.....	15-1
شكر و عرفان.....	46-17
مقدمة.....	19-17
أ. ث	19-17
تمهيد.....	19
الفصل الأول: سياسة ديغول في الجزائر.....	45-20
1- أحداث 13 ماي 1958م.....	20
أ - سير الحوادث.....	20
ب - رد فعل جبهة التحرير الوطني.....	22-21
2 - سياسة ديغول تجاه الثورة.....	23
أ - المشاريع الإصلاحية.....	25-24
1 - الميدان السياسي.....	26
الاستفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة.....	27
قضية دمج الجزائر بفرنسا.....	28
مشروع ديغول في حق تقرير مصير الجزائريين.....	29
رد فعل جبهة التحرير الوطني لمشروع تقرير المصير.....	30
رد فعل قادة الجيش الفرنسي.....	31
رد فعل قادة الجالية الأوربية في الجزائر.....	32-31
2- الميدان الاقتصادي.....	32
أ- مشروع قسنطينة.....	33-32
محتوى المشروع.....	35-34
أهدافه.....	37-36
ب - سلم الشجعان.....	38
3- الميدان العسكري.....	40-39
أ- المحتشدات.....	41
ب- الخطوط المكهربة (شال- مورييس).....	42-41
أثار ومخلفات الأسلاك الشائكة.....	43
ج- قنبلة ساقية سيدي يوسف.....	44
د- مشكلة فصل الصحراء.....	44
مظاهر فصل الصحراء.....	
الأهداف الديغولية لفصل الصحراء.....	
تصدي الثورة لسياسة فصل الصحراء.....	
3- مواجهة الثورة الجزائرية لمشاريع ديغول.....	
أ- المستوى السياسي.....	

45	ب- المستوى العسكري
46-45	4- بعض تصريحات ديغول حول الثورة الجزائرية
45	أ- تصريحات متعلقة بالحرب
46	ب- تصريحات متعلقة بالصراع السياسي
71-48	الفصل الثاني: مراحل تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة
48	1- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة X
48	أ- ظروف داخلية
50-49	سياسية
52-51	عسكرية
54-53	اجتماعية
55-54	ب- ظروف خارجية
57-56	2- تأسيس الحكومة المؤقتة X
58	أ- تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى
59	ب- تشكيل المؤقتة الثانية
60-59	ج- تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة
60	د- سياسة الحكومة
62-61	د- أهدافها
63	و- خلافها مع هيئة الأركان
67-64	3- تدويل القضية الجزائرية
71-68	4- الموقف الفرنسي لمسألة تدويل القضية
98-73	الفصل الثالث : المفاوضات واسترجاع الاستقلال
78-73	1- مرحلة ما قبل المفاوضات
74-73	أ- مرحلة جيب النبط
78-75	ب- لقاءات استطلاعية (لوسارن- مولان)
83-79	2- المرحلة الأولى من المفاوضات
80-79	أ- مفاوضات إيفيان الأولى 20 ماي 1961م
83-81	ب- مفاوضات لوغران 20 جويلية 1961م
84	3- المرحلة الأخيرة من المفاوضات
89-85	أ- عودة إلى اللقاءات السرية (بال الأول- الثاني- دحل جوكس)
92-90	ب- مفاوضات لي روس 11 سبتمبر 1962م
94-93	ج- مفاوضات إيفيان الأخيرة 19 مارس 1962م
96-95	د- النتائج الإيجابية والسلبية لاتفاقيات إيفيان
99-97	4- اجتماع المجلس الوطني للثورة وإعلان وقف إطلاق النار

فهرس الموضوعات

97	أ- استفتاء تقرير المصير 1 جويلية 1962م.....
98	ب- اعتراف الحكومة الفرنسية باستقلال الجزائر.....
99	ج- مدى التأثير والتأثر العربي بالقضية الجزائرية.....
101-100	خاتمة.....
120-102	الملاحق.....
128-121	البيبايوغرافيا.....
132-129	فهرس الموضوعات.....